دراسات
في الاقتصاد والتجارة
مجلة علمية محكمة

المجلد الأربعون العدد الأول 2021

المقالات والدراسات

محددات التضخم في الاقتصاد الليبي.

د. أحمد علي الحوتة

أثر نظام الامتحانات والتقييم الموحد على الأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة المتوسطة الثانية بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

د. علي عوض زاقوب أ.صالح أبوبكر بالخير

مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

أ. شعبان محمد الجهاني

مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى.

د. عبدالسلام محمد عبدالحفيظ أ.سالمة مفتاح المصراتي أ.حنان مصطفى بازينة

عرض الكُتب

نموذج تفكيك شفرة المجال المعرفي: سبع خطوات لزيادة التحصيل العلمي للطلاب.

د. إبراهيم أحمد بالخير

الملخصات

التكامل المشترك والسببية وتنويع المحفظة الدولية: استقصاء فرص التنويع في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أحمد خالد كاجيجي د. خالد علي كاجيجي

دليل رسائل الماجستير

Subscription — قسيمة الاشتراك

Journal of Dirasat (in Economics and Business) — **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
Issuad by the Research Office — تصدر عن مكتب البحوث
Faculty of Economics, University of Benghazi — كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

Name ……..... **الاسم :**
Address ….……..... **العنوان بالكامل:**
Issue No …… **رقم العدد أو المجلد المطلوب**
Quantity ……..……..... **عدد النسخ:**
Subscription period ……..…Year (s) ..... سنة (سنوات) **مدة الاشتراك:**

طريقة الدفع :

☐ **نقداً / Cash**

☐ **حوالة نقدية / Money Transfer**

Subscription — قيمة الاشتراك

2LYD for Individuals ($2) — 2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions ($3) — 3 دنانير ليبية للمؤسسات

Payable to: — ترسل قسيمة الاشتراك باسم **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**
Journal of Dirasat (in Economics and Business) — مرفقة بقيمة الاشتراك .

Research Office, Faculty of Economics — مكتب البحوث – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
University of Benghazi — **بنغازي ص . ب 1308**
Benghazi P.O.Box 1308


كلية الاقتصاد

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة بنغازي .

رئيس التحرير
د. فيصل سالم الكيخيا

مدير التحرير
د. علي عوض زاقوب

أعضاء هيئة التحرير
د. خالد خليل الطيرة
د. عبدالسلام محمد المغربي
أ. خالد خميس السحاتي

سكرتير التحرير
صالح فضل الله الشاعري

الهيئة الاستشارية
د. عطية المهدي الفيتوري
د. عبدالجليل آدم المنصوري
د. إدريس عبدالسلام اشتيوي
د. علي سعيد البرغثي
د. سالم مفتاح القماطي

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، والتسويق والتمويل والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وتُقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى (تعبئة النموذج المُعد بالخصوص).

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراة) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث، ويُشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحةً.

3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات علمية إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة.

5. يتعهد صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة.

6. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه.

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

9. يلتزم الباحث باتباع نظام هارفرد في توثيق وإثبات المراجع.

10. توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث، وترتب وفقاً للنظام المشار إليه في الفقرة السابقة.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على ملف (word)، مرفقة بقرص مدمج (CD) يحتوي على البحث، أو تُرسل من خلال بريد المجلة الإلكتروني.

13. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها.

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية. وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه.

15. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله وبريده الإلكتروني.

16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتُعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18. البحوث والدراسات المقدمة وغير المقبولة للنشر لا تُعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يُمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

المراسلات: تُرسل باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. ص. ب 1308
هاتف / فاكس : 2240736 – 61 – 00218
بريد إلكتروني : drasat.Journal@uob.edu.ly
رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية : (2017/238)
رقم التصنيف الدولي (ISSN): 2663 -7847 **(Print)** / 2663 -7855 **(Online)**

المحتويات

مقدمة العدد

- **المقالات والدراسات:**

- محددات التضخم في الاقتصاد الليبي.....1
  د. أحمد علي الحوتة

- أثر نظام الامتحانات والتقييم الموحد على الأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة المتوسطة الثانية بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.....19
  د. علي عوض زاقوب أ.صالح أبوبكر بالخير

- مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.....47
  أ.شعبان محمد الجهاني

- مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى.....66
  د. عبدالسلام محمد عبدالحفيظ أ.سالمة مفتاح المصراتي أ.حنان مصطفى بازينة

- **عرض الكتب:**

- نموذج تفكيك شفرة المجال المعرفي: سبع خطوات لزيادة التحصيل العلمي للطلاب.....99
  د. إبراهيم أحمد بالخير

- **الملخصات:**

- التكامل المشترك والسببية وتنويع المحفظة الدولية: استقصاء فرص التنويع في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....105
  أحمد خالد كاجيجي د. خالد علي كاجيجي

- **دليل رسائل الماجستير(2020)** 109

مقدمة العدد

يسُرنا أن نُسهم بهذا الجهد المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة **" دراسات في الاقتصاد والتجارة "** وذلك بإصدار المجلد الأربعين العدد الأول لعام **2021م**، الذي يتضمن عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر في عامي **2020 -2021م**، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والتسويق والتمويل والإدارة العامة. كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من **2020.1.1م** إلى **2020.12.31**م، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الاطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وتُرحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشرمن بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وأخيراً، كُلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

المقالات والدراسات

د. أحمد علي الحوتة
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

محددات التضخم في الاقتصاد الليبي.

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى اختبار أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي في المدى الطويل والقصير، باستخدام بيانات سنوية عن الفترة (1980-2010). وبتطبيق اختبار (ADF) و(PP)، وبعد التحقق من وجود جذر الوحدة واستقرار السلاسل الزمنية، فقد سمحت النتائج باستخدام اختبار (ARDL) للتكامل المشترك. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن في المدى الطويل (التكامل المشترك) بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع (التضخم). وقد أفادت نتائج تقدير النموذج أن عجز الموازنة، الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار الخارجية، سعر الصرف الحقيقي، وأسعار النفط، تعتبر من المحددات الرئيسية للتضخم في المدى الطويل.

أما ما يتعلق بديناميكية المدى القصير، فقد تبين من خلال متجه نموذج تصحيح الخطأ، أن كل المتغيرات المشمولة في النموذج، ذات دلالة إحصائية عدا متغير سعر الصرف. كذلك فقد تبيّن أن معامل حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب وذو دلالة إحصائية حسب إحصاء (t)، وهو ما يدعم وجود علاقة التكامل المشترك، وأن سرعة تعديل النموذج باتجاه التوازن في المدى الطويل تعتبر مرتفعة.

مقدمة:

يُعد التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة، لا تزال تحظى باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين وصانعي السياسة والسلطات النقدية، سواء في الدول النامية أم المتقدمة، وهو أيضا موضوع مهم ورئيسي في الاقتصاد الكلي. ويعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. ووفقا للتعريف الشامل، يمكن تعريف التضخم على أنه ارتفاع مستمر في مؤشرات الأسعار المقبولة عموما على حساب الطيف الواسع لتكاليف المعيشة، بحيث يشعر الأفراد بأنهم أفقر نسبيا.

وقد اهتم الأدب الاقتصادي منذ فترة طويلة بظاهرة التضخم، وذلك بسبب الآثار السلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فالتضخم يؤدي إلى تخفيض المدخرات وزيادة الاستهلاك، وتخفيض القوة الشرائية للنقود، وإلى حالة من عدم التأكد. لذلك حاول الاقتصاديون سواء على المستوى الفردي أم على مستوى المدارس الفكرية الاقتصادية، تحليل هذه الظاهرة ومعرفة مسبباتها وأهم محدداتها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتبر النقوديون (Monetarist) بزعامة Melton Fre-

idman، بأن التضخم دائما وفي أي مكان ظاهرة نقدية (Monetary Phenome-non)، وقد اعتمد النقديون في تفسير ذلك على النظرية الكمية للنقود، حيث أشاروا إلى أن أية زيادة في عرض النقود، سوف تنعكس في زيادة الناتج ومستوى الأسعار في المدى القصير، وتسبب التضخم في المدى الطويل (Oladipo & Akinbo-ola, 2011).

من الجانب الآخر، جادل كنز، أن فائض الطلب على السلع والخدمات يُسبب التضخم وهو ما ينسجم مع النظرية النقدية، ولكن الاختلاف يتمثل في مصادر توليد فائض الطلب في الاقتصاد. وقد اعتقد كينز أن فائض الطلب، يحدث كنتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي. وفي هذا الإطار فقد جادل الكنزيون، أن عرض النقود ليس العامل الوحيد في التأثير على الطلب الكلي، وأنه ليس المسؤول الوحيد عن زيادة المستوى العام للأسعار. بناءً على ذلك، فإن عرض النقود في الحالة الكينزية، يكون له أثر تضخمي بشكل غير مباشر من خلال سعر الفائدة .(seyed, 2014) ومن هذا المنطلق فسّر الكنزيون (Keynesians) التضخم من خلال الفجوة التضخمية (Inflation gap)، والتي توجد عندما يكون هنالك فائض في الطلب الكلي عند مستوى ناتج التوظف الكامل (Fatukasi, 2005).

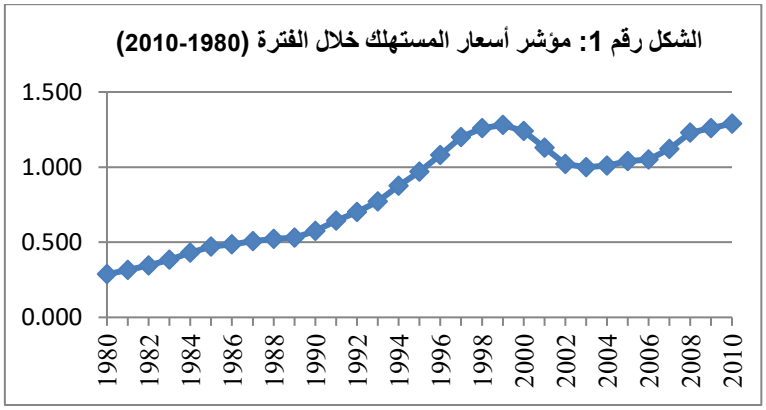
أما أنصار المدرسة الهيكلية فقد اعتقدوا أن التضخم، يحدث كنتيجة لجمود الهياكل الإنتاجية (Structural Rigidities) لبعض القطاعات الاقتصادية، أي أن التضخم يكون من جانب العرض (Supply Side) فزيادة الطلب في الاقتصاد، مع عدم استجابة بعض القطاعات (الزراعة - الصناعة) خاصة في الدول النامية، قد يكون أحد مسببات التضخم. وبناءً على ذلك، فقد جادل أنصار المدرسة الهيكلية أن التفسير التقليدي للتضخم من جانب الطلب الكلي والعرض الكلي، لا يعمل في ظل وجود القيود الهيكلية أو ما يعرف بعنق الزجاجة، المتأصلة في بنية الاقتصادات النامية. ويعتقد الهيكليون أن الضغوط التضخمية، يمكن أن تحدث بشكل مستقل عن الظروف النقدية، وأن السبب الرئيس للتضخم هو جمود العرض للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد، ومن ثم فإن عرض النقود يكون نتيجة أكثر منه سببا للتضخم (Ferdinand, 2014). وبذلك، يعتقد الهيكليون أن اتجاه السببية يجري من الاختناقات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى مراكز الإنتاج المنخفضة، وهو ما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، ومن ثم إلى زيادة عرض النقود. لذلك جادل الهيكليّون أن استقرار الأسعار، يمكن أن ينجز من خلال اختيار وإدارة سياسات النمو الاقتصادي.

تطوّر التضخم في الاقتصاد الليبي (1980- 2010):

شهد الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1980- 2010) تقلبات في المستوى العام للأسعار، حيث سجل أعلى مستوياته 12% عام 1984م وأدنى مستوياته 1.5% عام 1989م، وقد بلغ متوسط التضخم في عقد الثمانينيات حوالي

7.8%، وتزامن ذلك مع وجود العجز في الموازنة العامة خلال الثمانينيات، وتراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ منذ عام (1986)، ومع المحافظة على مستويات متناسبة للإنفاق العام للاستمرار في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، اضطرت الدولة إلى انتهاج سياسات مالية وتجارية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،جاء في مقدمتها القيود الكمية على الواردات، والرقابة على الصرف الأجنبي، الأمر الذي انعكس على ظهور السوق الموازية في كل من سوق السلع وسوق الصرف الأجنبي. وفي عقد التسعينيات بلغ متوسط التضخم حوالي 6.7%، حيث سجل أعلى مستوى له 11.9% عام 1991م وأدنى مستوى 2.6% عام 1999م، فقد كانت للحصار الذي فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن في عقد التسعينيات آثار سلبية على استقرار الاقتصاد الوطني، خاصة في جانب الواردات والمعدات الرأسمالية، بالإضافة إلى ما قام به مصرف ليبيا المركزي بانتهاج العديد من الإجراءات تجاه سعر صرف الدينار الليبي، حيث تبنى ما عُرف باسم سعر الصرف الخاص المعلن إلى جانب سعر الصرف الرسمي بين عامي (1999-2001) بعد أن تم إلغاء سعر الصرف التجاري الذي عُمل به منذ عام 1994.وفي يناير 2002 قام المصرف المركزي بتخفيض قيمة الدينار الليبي وذلك بهدف توحيد سعر الصرف وتحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي. أما مرحلة (2000 - 2010) فقد قفز معدل التضخم من 6.3% عام 2007م إلى 10.4% عام 2008م، ثم تراجع إلى 2.4% عام 2010، وقد كان لزيادة أسعار النفط منذ عام 2005 والقفزات التي طرأت على الإنفاق العام دور محوري في تقلبات المستوى العام للأسعار. وبناء على ما سبق يتضح أن هنالك العديد من العوامل سواء الداخلية أم الخارجية لعبت جميعها دورا مهما في تقلبات المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال فترة الدراسة، منها ما يتعلق بالسياسات الداخلية ومنها ما يتعلق بالصدمات الخارجية.

الشكل رقم 1: مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (1980-2010)



وبناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة، تحاول استنتاج نموذج قياسي لاختبار أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي عن الفترة (1980- 2010). وتنطلق الدراسة من افتراض أن التضخم في ليبيا يتأثر بعوامل داخلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، عجز الموازنة...) وعوامل خارجية (الأسعار الخارجية، أسعار النفط...).

استطلاع الأدبيات:

هنالك العديد من الدراسات العملية التي قامت بدراسة واختبار أهم محددات التضخم في عينات مجتمعية مختلفة، وفي فترات زمنية مختلفة، وباستخدام متغيرات اقتصادية مختلفة، وأساليب قياسية مختلفة، وقد توصلت إلى نتائج متباينة، بسبب خصوصية كل اقتصاد ودرجة نموه. ولعل أبرز هذه الدراسات دراسة (Darrat, 1985)، حيث قامت باختبار صلاحية الأسلوب النقدي عن ثلاث دول نامية (السعودية - ليبيا - نيجيريا) للفترة (1960- 1979). وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج تقدير النموذج فيما يتعلق بالعوامل النقدية الخارجية، تؤثر على العملية التضخمية المحلية من خلال الطلب النقدي، كما استنتجت أيضا أن سعر الفائدة الخارجي، يؤثر إيجابيا على التضخم في الدول الثلاث. وقد أشارت الدراسة كذلك إلى أن الدول الثلاث مفتوحة على العالم الخارجي، ومن ثم فإن مشكلة التضخم تتسبب جزئيا بواسطة العوامل النقدية الخارجية والتي تعتبر خارج سيطرة السلطات النقدية المحلية، واستنتجت أيضا أن التضخم في كل الدول قيد الدراسة، يتزامن مع نمو الدخل الحقيقي المنخفض، ومع عرض النقود المتزايد.

أما دراسة (Khalid, 2011) عن اقتصاد المملكة العربية السعودية فقد قامت باختبار أهم محددات التضخم، باستخدام أسلوب التكامل المشترك (ARDL). وقد استنتجت الدراسة من خلال النموذج المتعدد، أن التضخم العالمي، تخفيض قيمة العملة المحلية، وعرض النقود، تعتبر أهم المحددات الرئيسية للتضخم في المدى الطويل. أما في المدى القصير، فقد تبين أن عرض النقود يعد المحدد الرئيسي للتضخم. ومن جانب آخر قامت دراسة (Altowaijri, 2011)، باستقصاء العوامل التي تؤثر على معدل التضخم في المملكة العربية السعودية عن الفترة (1986-2010)، باستخدام نموذج يمثل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. وقد استنتجت الدراسة أن العوامل الخارجية، تعد المحدد الرئيسي للتضخم، والتي تنسجم مع حقيقة أن اقتصاد العربية السعودية، مكشوف بشكل كبير أمام العالم الخارجي، وقد برهنت نتائج تقدير النموذج عن ذلك، حيث أشارت إلى أن الأسعار العالمية، وانخفاض قيمة الدولار، تلعب دورا مهما في التأثير على التضخم سواء في المدى الطويل أم القصير. بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الطلب المحلي الناجمة عن زيادة أسعار النفط أدت إلى زيادة معدل التضخم. كذلك قامت دراسة (Alnefaee, 2018)، باختبار أهم محددات التضخم في المدى الطويل والقصير، خلال الفترة (1978-2017) في المملكة العربية السعودية. وقد أفادت نتائج تقدير النموذج أن التضخم في المدى الطويل، يتأثر

إيجابيا مع عرض النقود، الطلب المحلي، وأسعار النفط. أما في المدى القصير فقد أظهرت النتائج أن العوامل الداخلية (الطلب المحلي، عرض النقود) تؤثر بشكل كبير على معدل التضخم. أما دراسة (Sana, 2018) عن الفترة (2000 - 2016)، فقد توصلت من نتائج تقدير النموذج إلى أن عرض النقود، سعر الصرف الثابت مقابل الدولار، قيمة الواردات، قيمة الصادرات، وأسعار النفط، تعتبر أهم العوامل المحددة للتضخم في اقتصاد المملكة العربية السعودية. وقد انتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أثر العوامل الداخلية في اقتصاد المملكة السعودية قد تآكل خلال السنوات الماضية، بسبب أن اقتصاد المملكة أصبح أكثر انكشافا على العالم الخارجي.

وفي نفس السياق، اختبرت دراسة (Sajjad, et al.,2012) سلوك ومحددات التضخم في إيران عن الفترة (1973-2008)، واستخدمت الدراسة نموذجين يختبر الأول المحددات الرئيسية للأسعار المحلية، بينما يختبر الثاني المحددات الرئيسية لمعدل التضخم. وقد توصلت الدراسة من نتائج تقدير النموذج الأول، إلى أن الأسعار العالمية والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ذات معنوية إحصائية في التأثير على مستوى الأسعار المحلية. أما النموذج الثاني، فقد أظهرت نتائج التقدير أن نمو عرض النقود ونمو الناتج النفطي والنمو في الناتج المحلي غير النفطي، تؤثر على معدل التضخم في المدى الطويل. وقد تضمنت نتائج الدراسة، أن التطور السريع في القطاع النفطي، واتباع سياسات تقييدية مفيدة للاقتصاد، كسياسة تنويع هيكل الاقتصاد، سوف تعمل على تنشيط الاقتصاد، وتخفيض أهمية الناتج النفطي كمصدر للتضخم.

أما دراسة (Oladipo & Akinbola,2011) فقد استقصت اتجاه السببية بين التضخم وعجز الموازنة في الاقتصاد النيجيري، واستخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك، وتوصلت إلى وجود علاقة التوازن في المدى الطويل بين التضخم كمتغير تابع من ناحية، وعجز الموازنة والدخل القومي وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة من ناحية أخرى. وقد برهنت الدراسة من خلال استخدام سببية (Granger) عن وجود سببية تجرى من عجز الموازنة إلى التضخم. كما استنتجت الدراسة أيضا أن عجز الموازنة يؤثر على التضخم بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك من خلال التقلبات التي تحدث في سعر الصرف. وفي إطار تحديد اتجاه السببية بين التضخم ومحدداته في دولة باكستان، توصلت دراسة (Farrah, et al., 2013) إلى وجود علاقة قوية الأثر بين التضخم وعرض النقود واستدانة الحكومة، كما استنتجت الدراسة أيضا أن التضخم في الفترة السابقة، يؤثر بشكل كبير على التضخم في الفترة الحالية. وفيما يتعلق باتجاه السببية فقد تبين من نتائج سببية (Granger)، أن هناك سببية تجري في اتجاه واحد من استدانة الحكومة إلى التضخم، كذلك من استدانة الحكومة إلى عرض النقود، وقد أُوصت الدراسة إلى أنه إذا ما أرادت الحكومة السيطرة والتحكم في التضخم، فإن ذلك يتطلب تقييد استدانتها من المصرف المركزي.

وفي إطار العلاقة بين التضخم والعجز المالي، فقد اختبرت دراسة (Ammama, et al., 2011) أثر العجز المالي على التضخم عن الفترة (1960-2010) في دولة باكستان أيضاً، وقد أفادت نتائج تقدير النموذج إلى وجود علاقة قوية بين العجز المالي والتضخم، كذلك استنتجت الدراسة أن العجز المالي سواء كقيمة مطلقة أم كنسبة من (GDP) يرتبط بعلاقة موجبة مع التضخم، وأن السببية تجري من العجز المالي إلى التضخم. وقد أوصت الدراسة، بأن العجز المالي في حالة الاقتصاد الباكستاني، يلعب دورا قويا في التأثير على التضخم، وهو ما يتطلب ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لكبح التضخم.

وعن الاقتصاد الليبي قامت ورقة (Serhan & Katerina, 2013) بدراسة عملية لديناميكية التضخم في ليبيا عن الفترة (1964- 2010)، باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وقد أفادت نتائج تقدير النموذج إلى أن الإنفاق الحكومي، عرض النقود، التضخم العالمي، وسعر الصرف، لعبت جميعاً دورا محوريا في عملية التضخم في ليبيا. وقد أشارا الباحثان أن هذه النتائج تتفق على نطاق واسع مع مجموعة البلدان الأخرى التي تعتمد على الموارد الطبيعية. كذلك أشارا الباحثان إلى وجود دليل على أن القيود الدولية التي فُرضت على ليبيا (1983- 1999)، كانت جديرة بالملاحظة في التأثير على التضخم. وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

وفي دراسة (Ferdinand, 2014) وباستخدام (Bayesian Model Selection)، لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على التضخم في دولة غانا خلال الفترة (1965-2012)، توصلت الدراسة من خلال تقدير النموذج إلى وجود علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية بين عرض النقود، سعر الصرف، معدل الاقتراض، وعجز الموازنة، نمو الناتج ومعدل النمو السكاني مع التضخم. وقد أوصت الدراسة، بأن المصرف المركزي في غانا، يجب أن يتبنى سعر فائدة رسمي منخفض مع الأخذ في الاعتبار آلية الانتقال.

أما في دراسة (Seyed, 2014) عن الاقتصاد الإيراني، خلال الفترة (1965-2012)، فقد استخدمت نموذجا يتكون من الناتج المحلى الإجمالي، عرض النقود وإيرادات النفط كأهم محددات التضخم، وبتطبيق أسلوب (Johansen)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين المتغيرات، ووجود متجه وحيد للتكامل المشترك. وقد أشارت نتائج تقدير النموذج إلى وجود علاقة موجبة بين عرض النقود والإيرادات من الصادرات النفطية، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي علاقة سالبة مع التضخم، كذلك توصلت الدراسة إلى نفس النتائج في المدى القصير. وأخيرا فإن دراسة (Dewan, 2018)، قامت بالتحقق من أهم محددات التضخم في بنغلادش، عن الفترة (1977- 2014). وباستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، وقد أشارت نتائج تقدير النموذج إلى وجود علاقة مستقرة وذات

دلالة إحصائية في المدى الطويل، بين التضخم كمتغير تابع (الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، سعر الفائدة، التحويلات، وسعر الصرف) كمتغيرات مستقلة. وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة في نتائجها، فقد أشار الباحث إلى أن سبب التضخم في بنغلادش متعدد الجوانب، كذلك كشفت الدراسة أن عوامل جانب الطلب وجانب العرض، تُعد من المحددات الرئيسية للتضخم. وقد أُوصت الدراسة بأن حكومة بنغلادش يجب أن تتبنى إستراتيجية مُلائمة لكبح التضخم.

توصيف النموذج:

بناء على دراسة (Al towaijri,2011) ودراسة (Alshammri & Sabey, 2012)، فإن النموذج الذي يفسّر التوازن النسبي لمستوى الأسعار ($\mathrm{P_t}$)، يتكون من متوسط الأسعار للسلع القابلة للتبادل الدولي ($\mathrm{P_t^T}$) والسلع غير القابلة للتبادل الدولي ($\mathrm{P_t^{NT}}$).

$$\log(P_t) = \gamma \log(P_t^T) + (1-\gamma)\log(P_t^{NT}) \quad \dots (1)$$

$$0 < \gamma < 1$$

ومن المعادلة (1)، فإن متوسط أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي (P_t^T) تكون دالة في الأسعار العالمية (P_t^f)، وفي سعر الصرف (EX_t)، أي أن أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي تعتمد على العوامل الخارجية. وبناء على ذلك فإن دالة متوسط أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي تكون على النحو التالي:

$$\log(P_t^T) = \log(EX_t) + \log(P_t^f) \dots (2)$$

ويتضح من معادلة (2)،أن أي تغير في سعر الصرف أو في أسعار السلع العالمية، سوف ينعكس في أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي. أما ما يتعلق بأسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي (Non tradable goods) والتي تتأثر بواسطة الطلب المحلي، والذي يتحدد من خلال التوازن في السوق النقدي. فإن دالة أسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي، يمكن أن تكتب على النحو التالي:

$$\log(P_t^{NT}) = \beta(\log M_t^s - \log M_t^d) \dots (3)$$

حيث:

M_t^s: عرض النقود الحقيقي

M_t^d: الطلب على النقود الحقيقي

β: تشير إلى العلاقة بين الطلب على السلع غير القابلة للتبادل الدولي والطلب الكلي في الاقتصاد.

تعتمد دالة الطلب على النقود، على الدخل الحقيقي وسعر الفائدة (r) بالإضافة إلى التضخم المتوقع π^e.

$$M_t^d = f(y, \pi^e, r) \quad \dots (4)$$

وبناء على النظرية الاقتصادية، فإن التضخم المتوقع يعتمد على التضخم في الفترات السابقة، أي أن:

$$\pi_t^e = \Delta \log(P_{t-1}) \quad \dots (5)$$

بناء على ما سبق، يمكن استنباط دالة محددات التضخم من المعادلات السابقة على النحو التالي:

$$P_t = f\begin{Bmatrix}(y_t),(M_t),(EX_t),\\(P_t^f),(P_{t-1}),(r_t)\end{Bmatrix} \dots (6)$$

وفي هذا الإطار، قامت العديد من الدراسات العملية، باختبار أهم محددات التضخم سواء في الدول النامية أم المتقدمة، واستخدمت متغيرات مختلفة تتناسب وخصائص الاقتصاد محل الدراسة. ففي دراسة (Alshammari & sabey, 2012)، قامت بإجراء تعديلات على معادلة (6)، حيث استنبطت دالة تتناسب مع الدول المتقدمة، وأخرى تتناسب مع الدول النامية، حيث تم إسقاط متغير السكان وسعر الفائدة (r)، باعتبار أنها غير ذات معنوية بالنسبة للدول النامية.

$$P_t = f\begin{Bmatrix}(M_t),(EX_t),(P_t^f),(P_t^{oil}),\\(EXP_t),(pop),(r_t)\end{Bmatrix} \dots (7)$$

أما دراسة (Laryea & Sumaila, 2001)، فقد تبنت المعادلة التالية لاختبار أهم محددات التضخم في تنزانيا.

$$P_t = f\{(M_t),(y_t),(EX_t)\} \dots (8)$$

وتشير الدالة إلى أن التضخم يعتمد على عرض النقود (M)، الدخل الحقيقي (Y)، وسعر الصرف $((EX_t)$ كأهم محددات التضخم في تنزانيا.

وفي نفس السياق، قامت دراسة (Altowaijri, 2011)، باختبار أهم محددات التضخم في الاقتصاد السعودي، حيث تبنت المتغيرات التالية:

$$P_t = f\begin{Bmatrix}(M_t),(y_t),(P_t^f),\\(r_t),(EX_t)\end{Bmatrix} \dots (9)$$

ويتضح من الدالة أن معدل التضخم في الاقتصاد السعودي، حسب هذه الدراسة، يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (y_t)، عرض النقود(M_t)، الأسعار الخارجية (P_t^f)، سعر الفائدة (r_t) بالإضافة إلى سعر الصرف(EX_t).

ويتضح من هذا العرض لعينة من الدراسات العملية أنها استخدمت متغيرات اقتصادية مختلفة في عينات مجتمعية مختلفة، والتي تنسجم مع خصوصية كل اقتصاد ودرجة نموه.

وبناء على ما تم طرحه، فإن الدراسة سوف تتبنى المتغيرات التالية: كأهم محددات التضخم في حالة الاقتصاد الليبي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، عجز الموازنة BD ، مؤشر الأسعار الخارجية P_t^f، أسعار النفط op، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي exc.

$$\log(\inf) = f\begin{Bmatrix}\log(GDP),\log(BD),\\\log(P_t^f),\log(op),\log(exc),\end{Bmatrix} \dots (10)$$

وفي حالة الاقتصادات النامية والتي تفتقر إلى مصادر التمويل، فإن الإصدار النقدي (Money creation)، يُعد القناة شبه الوحيدة لتمويل العجز في الموازنة العامة، ومن ثم يصبح عجز الموازنة أحد المصادر أو المحددات الرئيسية لزيادة عرض النقود. وفي مثل هذه الحالة فإن استخدام كل من المتغيرين (عرض النقود - عجز الموازنة) في علاقات الانحدار، من المتوقع أن تظهر مشاكل القياس مثل مشكلة الاشتراك

الخطي (Multicollinearity) ومشكلة الاختزال (Reducibility). لذلك سوف تتبنى الدراسة متغير عجز الموازنة كبديل عن متغير عرض النقود، حيث يصبح التضخم في هذه الحالة ظاهرة نقدية (Oladipo & Akinbobola, 2011). كذلك تعتقد الدراسة أن التضخم المستورد من المحتمل أن يكون له أثر قوي على مستوى الأسعار المحلية، وذلك بسبب أن الاقتصاد الليبي اقتصاد نامي صغير منكشف على العالم الخارجي بشكل كبير، لذلك فإن الدراسة سوف تستخدم الأسعار الخارجية (P^f) كمؤشر على التضخم المستورد.

المنهجية:

تعتمد الدراسة في تقدير أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي، على أسلوب (ARDL) أو ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lags model) والمقترح من قبل (Pesaran et al., 2001). ويعتبر هذا الأسلوب في قياس نماذج الاقتصاد الكلي من الأساليب الحديثة، حيث استخدم من قبل العديد من الباحثين لتميزه عن بقية أساليب القياس الأخرى (Engle& Granger, 1987), (Johansen, 1991) بالعديد من المزايا لعل أهمّها: إمكانية استخدام هذا الأسلوب بصرف النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(0) أو I(1) أو مختلطة. أما الأفضلية الثانية لهذا الأسلوب، فإنه يمكن أن يطبق في حالة العينات صغيرة الحجم (30- 80) مشاهدة (Sadia, 2013).

ويتطلب إجراء اختبار (ARDL) التأكد من استقرار السلاسل الزمنية، وذلك لتأمين أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند I(2)، وذلك بسبب أن جداول (Pesaran, et al., 2001) تكون فعّالة فقط إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند I(0) أو I(1). ويعد اختبار ديكي فوللر (ADF) لجذر الوحدة من الاختبارات شائعة الاستخدام، لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية. ويعتمد اختبار (ADF) على تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta linf_t = a + \beta_t + blinf_{t-i} + \sum_{i=j}^{k} c_i \Delta Xlinf_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots \quad (11)$$

- وتستخدم الدراسة أيضا اختبار (Phillips & Perron, 1988) لجذر الوحدة، بسبب أن اختبار (ADF) ، يكون غير قادر على التمييز بين السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة خاصة عندما تعاني السلاسل الزمنية من الارتباط التسلسلي Serial Correlation والقفزات الهيكلية. ويعتمد اختبارPP على تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta linf_t = a + \pi_1 linf_{t-1} + \phi\left(t - \frac{T}{2}\right) + \sum_{i=1}^{m} \phi_i linf_{t-1} + e_t \quad \dots \quad (12)$$

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة، والتأكد من استقرار السلاسل الزمنية سواء عند المستوى أو عند أخذ الفرق الأول، فإن الخطوة اللاحقة، تتمثل في اختبار وجود علاقة التوازن في المدى الطويل

(التكامل المشترك)، وذلك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test) بين المتغير التابع (التضخم)، والمتغيرات المستقلة. ولتحقيق ذلك يتطلب تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta linf = a_0 + \sum_{j=1}^{q} a_1 \Delta linf_{t-j} + \sum_{i=1}^{q} a_2 \Delta lBd_{t-1} + \sum_{m=1}^{q} a_3 \Delta lGDP_{t-m} + \sum_{t=1}^{q} a_4 \Delta lP_{t-1}^{f} + \sum_{i=1}^{q} a_5 \Delta lop_{t-1} + \sum_{m=1}^{q} a_6 \Delta lexc_{t-m} + \beta_1 linf_{t-1} + \beta_2 lBd_{t-1} + \beta_3 lGDP_{t-1} + \beta_4 lop_{t-1} + \beta_5 lexc_{t-1} + \beta_6 lP_{t-1}^{f} + \varepsilon_t \quad \ldots . (13)$$

وبناء على معادلة (13) يتم اختبار فرض العدم $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0$ بعدم وجود علاقة التكامل المشترك، مقابل الفرض البديل $H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$ وبمقارنة (F) المحسوبة مع القيم الحرجة المعدة في جداول (Pesaran et al, 2001)، فإذا كانت (F) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا، فإن هذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. أما إذا كانت (F) المحسوبة أقل من القيمة الدنيا لإحصاء (F) في جداول (Pesaran)، فإن ذلك يشير إلى قبول فرض العدم. أما إذا كانت (F) المحسوبة تقع بين القيمة العليا والدنيا لإحصاء (F) في جداول (Pesaran)، فإنه لا يمكن الحسم بوجود علاقة التوازن في المدى الطويل ويتضمن أسلوب (ARDL) اختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج، ويعد معيار (AIC)[1] ومعيار (SBC)[2] من المعايير المستخدمة لتحقيق هذا الغرض، وتعتمد الدراسة على معيار(SBC) في اختبار فترة الإبطاء. أما الخطوة الأخيرة في أسلوب (ARDL)، فإنها تتمثل في الحصول على معاملات ديناميكية المدى القصير للنموذج بواسطة نموذج تصحيح الخطأ Error Correc-tion Model، والذي يتضمن تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta linf_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_1 \Delta linf_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \beta_2 \Delta lBd_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_3 \Delta lGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_4 \Delta lP_{t-1}^{f} + \sum_{i=0}^{n} \beta_5 \Delta lop_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_6 \Delta lexc_{t-i} + \psi ECM_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots (14)$$

وتشير Δ إلى الفرق الأول $\beta^{,s}$ إلى معاملات ديناميكية المدى القصير في النموذج، في حين ψ تمثل معامل عنصر تصحيح الخطأ، والذي يمثل سرعة تعديل النموذج للعودة إلى التوازن باتجاه المدى الطويل. أما ECM_{t-1} فتشير إلى بواقي معادلة (التكامل المشترك) المبطئة لفترة واحدة.

مصادر البيانات:

تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) (التضخم - الناتج المحلي الإجمالي - عجز الموازنة - مؤشر الأسعار الخارجية) عن الفترة (1980- 2010)، وقد تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة أهمها: البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962- 2006)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، والبنك الدولي بالإضافة إلى نشرات مصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة).

نتائج تقدير النموذج:

1- اختبار جذر الوحدة:

لمعرفة خاصية استقرار السلاسل الزمنية، فإن الدراسة سوف تقوم بتطبيق اختبار (Augmented Dickey Fuller (1981، واختبار(Phllips Perron,1988) لجذر الوحدة . ويقدم جدول (1) و(2) نتائج التقدير، حيث يشير اختبار ADF إلى أن كل السلاسل الزمنية لها جذر الوحدة عند المستوى ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول، عدا متغير عجز الموازنة، فد تبيّن أنه مستقر عند المستوى وغير مستقر بعد أخذ الفرق الأول. أما نتائج اختبار pp فقد أفادت أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عدا متغير عجز الموازنة، حيث تبّين أنه مستقر بعد أخذ الفرق الأول وعند المستوى بمعنوية 5%.

جدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

Variables المتغيرات	Level		First difference	
	Con	Con-Trend	Con	Con-Trend
lP^f	-1.312$^{(2)}$	-2.277$^{(1)}$	-3.994$^{(3)**}$	-3.846$^{(4)**}$
linf	-2.595$^{(1)}$	-2.673$^{(1)}$	-4.165$^{(1)**}$	-4.048$^{(1)**}$
lrGDP	-0.792$^{(1)}$	-2.517$^{(1)}$	-4.110$^{(1)**}$	-4.048$^{(1)**}$
lBd	-1.829$^{(1)}$	-4.003$^{(3)***}$	-2.981$^{(3)}$	-2.703$^{(3)}$
lop	-0.305$^{(1)}$	-1.525$^{(1)}$	-3.900$^{(1)**}$	-4.951$^{(1)**}$
lexc	-0.881$^{(1)}$	-1.846$^{(1)}$	-3.030$^{(1)**}$	-3.162$^{(1)**}$

**معنوية إحصائية عند 5%-- ***معنوية إحصائية عند 10%
القيم بين الأقواس تمثل فترة الإبطاء حسب معيار (SBC)

جدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة (PP)

Variables المتغيرات	Level		First difference	
	Con	Con-Trend	Con	Con-Trend
lP^f	-2.118(2)	-3.078(2)	-1.077(1)	-3.840(2)***
linf	-2.327(2)	-2.389(2)	-2.246	-6.354(2)**
lrGDP	-0.411(2)	-2.255(2)	-2.931(2)***	-2.840(2)**
lBd	-1.245(2)	-3.917(2)***	-6.979(1)**	-6.943(2)**
lop	-0.884(1)	-1.325(1)	-5.949(1) **	-10.045(1) **
lexc	-0.484(1)	-1.300(1)	-4.204(1) **	-4.365(1) **

**معنوية إحصائية عند 5%-- ***معنوية إحصائية عند 10%
القيم بين الأقواس تمثل فترة الإبطاء حسب معيار (SBC)

2- اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة، والتأكد أن المتغيرات ليست مستقرة عند I(2)، فإنه يمكن التحقق من وجود علاقة التوازن في المدى الطويل بين المتغيرات وذلك وفق أسلوب (ARDL). وبالاستناد إلى نتائج جدول (3)، فقد تبيّن أن قيمة (F) الإحصائية المحسوبة (11.239) وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا (4.727) عند مستوى (5%)، ويتضمن ذلك رفض فرض العدم بعدم وجود علاقة التكامل المشترك، وقبول الفرض البديل والذي يتضمن وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع (التضخم) والمتغيرات المستقلة.

جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك

Equation (2)	SBC Lags	F Stat.	Critical Value	
			Lower	Upper
$linf = f(lrGDP, lBd, lPf, lop, lexc)$	2	11.239	3.179	4.727

وبناء على وجود علاقة التوازن في المدى الطويل (التكامل المشترك) بين المتغيرات، يمكننا الآن وفق أسلوب (ARDL) تقدير معاملات المدى الطويل. ويقدم جدول (4) نتائج تقدير متجه التكامل المشترك على النحو التالي:

جدول (4): تقدير معاملات المدى الطويل

ARDL(1,0,1,1,2,0)

linf	Con	lrGDP	lBd	lPf	lop	lexc
1.000	6.279	-0.860	0.240	0.320	0.370	0.920
t-ratio	(9.992)	(-13.12)	(8.272)	(3.063)	(2.860)	(7.508)
p-value	.000	.000	.000	.007	.011	.000

القيم بين الأقواس تمثل إحصاء t.

تفيد نتائج التقدير أن معامل عجز الموازنة موجب وذو معنوية إحصائية، وذلك حسب إحصاء (t) في المدى الطويل، ويتضمن ذلك أن زيادة عجز الموازنة بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة (0.24%) في حالة الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. وبناء على ذلك يعتبر عجز الموازنة Budget deficit محددا مهما من محددات التضخم المحلي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في إطار المدرسة النقدية، فقد اعتبر Friedman (1968)، أن التضخم دائما وفي أي مكان ظاهرة نقدية (Asif & Khan 2006)، وقد جادل Friedman أن السلطات النقدية تستطيع أن تتحكم في معدلات التضخم، خاصة في المدى الطويل من خلال السيطرة على عرض النقود. وبناءً على ذلك فقد اعتقد Friedman أن عجز الموازنة يكون مصدرا للتضخم فقط إذا أدى إلى التوسع النقدي. وفي نفس السياق، فقد أفادت نتائج Robert . Lucas JR) (1981، أن التوسع النقدي دائما وفي أي مكان ، نتيجة الإصدار النقدي الجديد، لتغطية الفجوة بين النفقات والإيرادات الحكومية، وهذا الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) يرتبط مباشرة مع التضخم (Ayesha & Anwar, 2009).

وتعتمد الموازنة العامة في حالة الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية، كمصدر رئيسي في تمويل النفقات العامة، وفي حالة حدوث تدهور في أسعار النفط، وهو ما حدث في منتصف الثمانينيات، وعقد التسعينيات، واجهت الموازنة العامة قصورا في تمويل النفقات العامة، الأمر الذي أدى إلى لجوء الدولة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية للسيطرة على وضبط النفقات الحكومية، واللجوء إلى الاستدانة من المصرف المركزي عن طريق الإصدار النقدي، بسبب قصور الإيرادات السيادية (الضرائب)، وعدم وجود أسواق مالية متطورة لتمويل العجز في الموازنة العامة.

لذلك، فإنه يمكن القول أن هناك علاقة تداخل قوية بين السياسة المالية من جهة والسياسة النقدية من جهة أخرى، وذلك بسبب أن تمويل العجز في الموازنة العامة في حالة الاقتصاد الليبي، يتم مباشرة من خلال الاستدانة الحكومية من المصرف المركزي، عبر قناة الإصدار النقدي، وأن التغيرات التي تحدث في عرض

النقود هي ليست نتاج اتباع سياسة نقدية مقصودة.

أما ما يتعلق بمعامل الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (GDP)، فقد أشارت نتائج التقدير إلى أنه ذو إشارة سالبة وبمعنوية إحصائية مرتفعة حسب إحصاء (t)، فزيادة الناتج المحلى الإجمالي بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة (0.86%) في المدى الطويل. إن الأثر السالب للناتج المحلي الإجمالي على التضخم يُشير إلى أهمية التوسع في الناتج المحلي الإجمالي لتخفيض التضخم في حالة الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال سياسات حكومية من شأنها أن تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، وإعادة هيكلة الاقتصاد لصالح القطاع غير النفطي. وقد انسجمت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي والتضخم مع دراسة (Sayed 2014) حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين المتغيرين، سواء في المدى الطويل أم القصير.

وفيما يتعلق بمعامل مؤشر الأسعار الخارجية (P^f)، والذي يمثل المتغير الخارجي (External Factor) في النموذج، فقد أشارت نتائج تقدير المدى الطويل إلى أنه موجب وذو معنوية إحصائية وذلك حسب إحصاء (t)، وأن زيادة التضخم الخارجي بنسبة (1%)، سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية بنسبة (0.32%)، ويشير ذلك إلى أن التضخم في حالة الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في جزءً منه، يعتبر تضخما مستوردا (Imported Inflation). ويمكن تفسير هذه النتيجة من واقع درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، ومن ثم فإن أي تغير في مستوى الأسعار الخارجية خاصة مع الشركاء التجاريين لليبيا، سوف ينعكس على مستوى الأسعار المحلية.

أما فيما يتصل بأسعار النفط (OP) والتي تمثل المتغير المالي في النموذج، فقد بيّنت نتائج التقدير في المدى الطويل أنه موجب، وذو معنوية إحصائية، حيث تؤدي زيادة أسعار النفط بمقدار 1.0% إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية بنسبة 0.17%. فزيادة أسعار النفط الذي تمثل إيراداته الجزء الأهم في هيكل الإيرادات العامة، سوف تسمح بزيادة الإنفاق العام دون أية ضغوطات ضريبية، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار. إضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن متغير سعر الصرف (EXC) يتسم بإشارة موجبة وبمعنوية إحصائية عالية، ما يدلل على أن التغيرات في سعر الصرف تنعكس في صورة تغير في المستوى العام للأسعار وبنفس اتجاه التغير، أي أن زيادة الانخفاض والضعف في قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي بنسبة 1.0% سوف يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 0.92%، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات التي تحظى بأهمية نسبية مرتفعة في تلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.

الخطوة الأخيرة في أسلوب (ARDL)، تتمثل في تقدير معاملات المدى القصير، وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model. ويقدم جدول (5) نتائج التقدير على النحو التالي: بناءً على النتائج الواردة في جدول (5) فإن متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ذو إشارة سالبة سواء في الفترة السابقة الأولى أم الثانية بمعنوية إحصائية مرتفعة خاصةً في الفترة السابقة الأولى.

وفي نفس الإطار، سجل متغير الأسعار الخارجية أثرا موجبا، في الفترة السابقة الأولى إلا أنه انقلب في الفترة الثانية ليصبح ذا أثر سالب على مستوى الأسعار المحلية، وهو على خلاف ما هو عليه في المدى الطويل.

جدول (5): تقدير نموذج تصحيح خطأ المتغير التابع $(\mathbf{inf})$

Variables	Coefficients	t-statistic	Prob.
$\Delta \mathrm{lrGDP}_{t-1}$	-0.801	-15.886	(0.000)
$\Delta \mathrm{lBd}_{t-1}$	0.108	3.166	(0.005)
$\Delta \mathrm{lexc}_{t-1}$	0.311	1.607	(0.124)
$\Delta \mathrm{lP}^{f}_{t-1}$	0.122	1.900	(0.072)
$\Delta \mathrm{lP}^{f}_{t-2}$	-0.283	-4.708	(0.000)
$\Delta \mathrm{lop}_{t-1}$	0.164	2.823	(0.100)
ECM_{t-1}	-0.9361	-21.938	(0.000)
R=Squared= 0.98		Adjusted R=Squared = 0.97	
Durbin Watson Stat.= 1.69		F = 180.464	

أما متغير عجز الموازنة، فقد أفادت النتائج أنه ذو أثر موجب وبمعنوية إحصائية وذلك حسب إحصاء (t) .وبناءً على هذه النتائج، فإن العوامل الداخلية (عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والعوامل الخارجية (الأسعار الخارجية، أسعار النفط، سعر الصرف) تعتبر مُحددات رئيسية للتضخم في حالة الاقتصاد الليبي.

وأخيرا يقدم جدول (5) آلية تعديل النموذج بواسطة معامل تصحيح الخطأ (ECM)، وقد أفادت نتائج التقدير أن معامل (ECM_{t-1}) ذو إشارة سالبة وبمعنوية إحصائية مرتفعة حسب إحصاء (t)، حيث سجّل معامل تصحيح الخطأ (0.436-)، وهو ما يتضمن أن أي انحراف لمعدل التضخم عن التوازن في المدى الطويل، فإن النموذج سوف يعدل نفسه خلال السنة، في حالة حدوث صدمة إلا أن سرعة تعديل النموذج تعتبر معتدلة نسبيا.

وللتأكد من صلاحية النموذج إحصائيا، فقد تم استخدام اختبارات التشخيص، التي أكدت جميعها على أنه لا يعاني من مشاكل قياسية. فقد أشارت النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن بواقي التقدير موزعة توزيعا طبيعيا، مثلما أن النموذج خال من الارتباط التسلسلي، بالإضافة إلى خلوّه من مشكلة انعدام تجانس تباين عنصر الخطأ العشوائي، وفي ذات الوقت عزّزت اختبارات هذه الاختبارات مصداقية نتائج التكامل المشترك، إضافة إلى أنها دعّمت وجود العلاقة بين التضخم ومحدداته خلال فترة الدراسة (انظر الجدول رقم (5).

جدول (5): اختبارات التشخيص

Nature of Test	LM Test			F – Test		
	Lags	Cal-Value	Prop	df	Cal-Value	Prop
Serial Correlation	(1)	0.532	0.466	F(1,16)	0.309	**0.585**
Ramsey test	(1)	2.140	0.144	F(1,16)	1.324	**0.267**
Normality	(2)	1.126	0.569	--	--	**--**
Heteroscedasticity	(1)	0.451	0.502	F(1,16)	0.426	**0.520**

الخلاصة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، في اختبار أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات سنوية عن الفترة (1980- 2010). ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتطبيق أسلوب (ARDL) المقترح من قبل (Pesaran, et al., 2001)، وذلك للحصول على أثر المدى الطويل والمدى القصير لمتغيرات النموذج على التضخم.

وبناء على الإطار النظري والدراسات العملية، استخدمت الدراسة متغير عجز الموازنة كبديل عن عرض النقود، تحت اعتبار أن العجز في الموازنة العامة يتم تمويله عن طريق الإصدار النقدي، كذلك استخدمت الدراسة متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد اعتبرت الدراسة أن كل من متغير عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي، كعوامل داخلية (Internal Factors)، بالإضافة إلى مؤشر الأسعار الخارجية (أسعار النفط، وسعر الصرف) كعوامل خارجية (External Factors).

وقد أفادت نتائج اختبار (ADF) و (PP) أن كل المتغيرات لها جذر الوحدة عند المستوى، وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، عدا متغير عجز الموازنة، فقد تبين أنه مستقر عند المستوى مع الثابت والزمن، حسب اختبار (ADF)، أما اختبار (PP) فقد أشارت النتائج أن متغير عجز الموازنة مستقر عند المستوى مع

الثابت والزمن، كما أنه مستقر عند الفرق الأول. وبناء على ذلك قامت الدراسة بتطبيق أسلوب (ARDL) للتكامل المشترك، حيث أشارت نتائج تقدير النموذج إلى وجود علاقة التوازن في المدى الطويل (التكامل المشترك) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (التضخم). وقد استنتجت الدراسة أن كلً من عجز الموازنة-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار العالمية، أسعار النفط، سعر الصرف تعتبر محددات رئيسية للتضخم في ليبيا.

أما ما يتعلق بديناميكية المدى القصير، فقد تبين من خلال متجه نموذج تصحيح الخطأ، أن كل المتغيرات المشمولة في النموذج (عجز الموازنة - الناتج المحلي الاجمالي- مؤشر الأسعار الخارجية)، ذات دلالة إحصائية. كذلك توصلت الدراسة إلى أن معامل حد تصحيح الخطأ (ECM) سالب وذو دلالة إحصائية، وهو ما يدعم وجود علاقة التكامل المشترك، إلا أن سرعة تعديل النموذج باتجاه التوازن في المدى الطويل تعتبر مرتفعة. وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية مع العمل على تنويع مصادر الدخل لتحقيق استقرار الأسعار.

الهوامش:

1. Akaike Information Criterion.
2. Schwarz Bayesion Criterion.

المراجع:

- Alnefaee; S.M., 2018. Short and long Run Determinants of Inflaion In Saudi Arabia; Acointegration Analysis. *International Journal Of Financial Research*,Vol.9,No.(4):35-41.

- Asif. I.A. And M .S. Khan. 2006. AnEmpircal Analysis of Fiscal Embalances And Inflaion In Pakistan. Research Bulletin, Vol.2, No(2): 344-361.

- Alshammri. N.and M. Al-Sabey .2012. Inflation Sources Across Developed And Developing Countries Panel Approach. *International Business & Econonmic Research Journal*, Vol.11, No(2):185-194.

- Altowaijri. H. A., 2011 Determinants of Inflation in Saudi Arabia. *World Review of Business Research*, Vol.1, No (4): 109 -114.

- Ammama, Khalid .M, Khan .M.A., 2011. Fiscal deficit and its impact on inflation, causality and Cointegration: The Experience of Pakistan. *Far East Journal of Psychology and Business,* Vol.5, No(3): 185-194.

- Ayesha .Sand M. Anwar. 2009. Fiscal Imbalances And Inflaion; A Case Study Of Pakistan. *Pakistan Journal of Social Sciences,* Vol.29, No (1):40-50.

- Darrat A. F., .1985. The Monetary Explanation of Inflation: The Experience of three Major OPEC Economy. *Journal of Economic and Business*, Vol.37: 209-221.

- Dewan .M. A., .2018. Determinants Of Inflation In Bangladesh: An Econometric Approach. *International Journal Of Business And Economics,* Vol.17, No (3): 277- 293.

- Dikey، David A. and Wayne Fuller .1981. Likelihood Ratio Statistic for Autoregressive Time Series with a unit rote. *Econometrica*, Vol.49: 1057-1072.

- Engle R. F. and Granger, C. W. J., 1987. Cointegration and Error-correction Representative estimation and testing. *Econometrica*, Vol. 55:1- 87.

- Farrah .Y. ; Sadia .B.S.A And M. Javed. 2013. Money Supply, Government Borrowing And Inflaion Nexus; Case of Pakistan. *Middel-East Journal of Scientific Research*, Vol.18, No (1): 1184 -1191.

- Fatukasi.B.,2005. Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis. *International Journal of Humanities and Social Science*، Vol.1, No (18): 262 - 271.

- Ferdinand .A., 2014. Rethinking about Determinants of inflation in Ghana: Which Econom‌tric Model Tell the True Stor. *European Journal of Business and Management*, Vol.6, No (6): 78 - 86.

- Khalid.K., 2011. Inflation in the Kingdom of Saudi Arabia: The bound test analysis. *African Journal of Business Management*, Vol.5, No (24):10156 – 10162.

- Laryea S.A & Sumaila. U .R., 2001. Determiants Of Inflaion. IMF *Working Paper*: 1-16.

- Oladipo. O. S and T. O. Akinbobola. 2011. Budget deficit and Inflation in Nigeria: A casual Relationship. *Journal of Emerging Trade in Economics and Management Science*, Vol.2, No (1): 1 - 8.

- Pesaran، H.M، Shin. Y. & Smith. RJ., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*، Vol.16, No (3): 286-326.

- Philips P.C.B, Perron .1988. Testing For Unit Root In Time *Series Regression* Vol.75, No (2): 335-346.

- Sadia .A., 2013. Fiscal deficits and Inflation: The case of Bangladesh. *Working Paper Series*, wp 1303: 1- 27.

- Sajjad. F.D،Ebrahim.H . N، Reza. Nand Abbas. A., 2012. Analysis of domestic Price and Inflation Determinants in Iran. *Journal of Basic Applied Scientific,* 8435 - 8448.

- Sana.N., 2018. Macroeconomics Determinants of Saudi Arabia's Inflation 2000-2016: Evidence and Analysis. *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol.8, No (3): 137 -140.

- Sayed .M .A ., 2014. Determinants of Inflation: The case of Iran. *Journal of Social Science and Management,* Vol.1, No (1): 71 - 86.

- Serhan.C .and Katerina .T., 2013. Hitchhikers Guide to Inflation In Libya. *IMF Working Paper*: 2 - 26.

د. علي عوض زاقوب
أ. صالح أبوبكر بالخير
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

أثر نظام الامتحانات والتقييم الموحد على الأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة المتوسطة الثانية بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة فحص وتقييم تأثير نظام توحيد المناهج والامتحانات لمقررات مبادئ المحاسبة (1)، مبادئ المحاسبة (2)، والمحاسبة المتوسطة (1) على الأداء الأكاديمي مقاسا بنتائج الطلاب المسجلين في المحاسبة المتوسطة (2) في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وتم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال نتائج الطلبة المسجلين في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) في المقررات المحاسبية الأساسية، وذلك في الفصل الدراسي ربيع 2019. وبعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لنظام الامتحانات الموحدة في المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (1)، مبادئ المحاسبة (2)، والمحاسبة المتوسطة (1)) على الأداء الأكاديمي مقاسا بنتائج الطلاب المسجلين في المحاسبة المتوسطة (2) في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي. وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطبيق هذا النظام في قسم المحاسبة والأقسام الأخرى بكلية الاقتصاد وغيرها من الكليات، حيث توفر هذه النتيجة نظرة ثاقبة لأهمية تطبيق نظام الامتحانات والتقييم الموحد لتعزيز أداء الطلاب في المقررات المحاسبية الأساسية والمتقدمة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي العام لخريجي القسم. كما توفر نتائج هذه الدراسة أيضا للباحثين الأكاديميين أساسا مفيدا للدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، حيث من المتوقع أن تكون هذه النتائج بمثابة قاعدة للدراسات المستقبلية في هذا المجال من البحث من خلال إعادة فحص العوامل التي قد تؤثر على أداء الطلاب في مقررات المحاسبة.

1. مقدمة:

يعتبر الأداء الأكاديمي للطالب من القضايا المهمة في مؤسسات التعليم العالي، كما أن التحقيق في إمكانية تحصيل الطلاب مهم أيضًا من نواحٍ كثيرة للجامعات والأساتذة والطلاب، حيثُ يمكن أن يكون فعالًا في وضع سياسة بشأن برنامج قبول الطلاب والتغييرات في أسلوب التدريس، ومحتويات المقررات الدراسية، ونظام الامتحانات والتقييم (Garkaz, et al., 2011). كما يعد نظام الامتحانات وتقييم الطلاب الفعَّال مكونا مهما لتحسين جودة التعليم ونتائج التعلم، لأنه يوفر المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة لصنع القرارات الملائمة ذات العلاقة (World Bank,2015). فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون أداة فعالة للأقسام العلمية لتقييم وتطوير برامجها التعليمية وطرق التدريس

والتقييم المتبعة، كما يساعد في دراسة العوامل المؤثرة في التحصيل العلمي للطلاب ومستوى أداء الأساتذة.

لذلك، ناقشت جميع المدارس والعلماء والكتَّاب في علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم التربوية وتخصصاتها الفرعية العوامل التي تؤثر على الأداء الأكاديمي للطلاب، كما تم اقتراح عدة نظريات متعلقة بهذه العوامل. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى نوعين رئيسيين، النوع الأول ركز على دراسة العوامل المرتبطة بالخصائص الشخصية للطلاب، مثل العمر، الجنس، مستوى الذكاء، نوع الشخصية وغيرها. أمَّا النوع الثاني، فركز على العوامل المرتبطة بالخصائص الخارجية، مثل نظام التعليم، البيئة التعليمية، أسلوب وطريقة التدريس وطريقة الامتحان والتقييم وغيرها (Garkaz, et. al., 2011).

وهناك تاريخ طويل من البحث في التعليم المحاسبي لتحديد العوامل المؤثرة في التحصيل والأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة في كثير من الدول، حيث حاول عدد كبير من الباحثين دراسة إمكانية التنبؤ بالأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة من خلال تحديد العوامل التي تؤثر على أداء الطلاب باستخدام العديد من المتغيرات والمقاييس، مثل العمر، الجنس، معدل الدرجات، نوع الثانوية، معدل النجاح في الثانوية، الخبرة الأكاديمية، المعرفة وفهم الرياضيات، اختلاف الأستاذ، وطريقة الامتحان والتقييم.

وبالرغم من أن العديد من النتائج التي تم التوصل إليها كانت ثاقبة في تحديد العوامل الأكثر تأثيرا على أداء الطلاب، إلا أنها لا توفر الكثير من المعلومات حول الصلة بين نظام الامتحانات والتقييم الموحد كأساس للتقييم وأداء الطلاب. فعلى العكس من ذلك، فقد كُتب القليل جدا عن تأثير نظام الامتحانات والتقييم الموحد كطريقة للتقييم في المقررات الأساسية للمحاسبة على الأداء الأكاديمي للطلاب. لذلك، تبحث الدراسة الحالية في تأثير أداء الطالب في مقررات المحاسبة الأساسية (مبادئ المحاسبة (1)، مبادئ المحاسبة (2)، والمحاسبة المتوسطة (1)) في نظام الامتحانات والتقييم الموحد على أدائهم الأكاديمي في المقرر اللاحق (المحاسبة المتوسطة (2)).

وبذلك يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد وتقديم المزيد من الأدلة عن العوامل التي قد تؤثر على الأداء الأكاديمي للطلاب في المحاسبة من خلال قياس تأثير نظام الامتحانات والتقييم الموحد على نتائج طلاب المحاسبة المتوسطة (2) في قسم المحاسبة بجامعة بنغازي، حيث تتبعت الدراسة نتائج (246) طالبا من طلاب المحاسبة في المقررات الأساسية وهي مبادئ المحاسبة (1)، مبادئ المحاسبة (2)، والمحاسبة المتوسطة (1)، والذين دخلوا الامتحان النهائي الموحد في مقرر المحاسبة المتوسطة (2) في الفصل الدراسي ربيع 2019، وكان المتغير المتوقع في هذه الدراسة هو الأداء الأكاديمي العام لطلاب المحاسبة مقاسا بنتائج أداء الطلاب لمقرر المحاسبة المتوسطة (2). وقد تم الاعتماد

على تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة.

يُعد قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي مزوداً رئيسياً لتعليم المحاسبة في ليبيا. ومن المتوقع أن يقدم البحث أدلة مقنعة على النتائج السابقة يمكن أن تكون إنجازاً ومساهمة في تقييم تأثير سياسة نظام الامتحانات والتقييم الموحد المتبعة بقسم المحاسبة على الأداء الأكاديمي للطلاب، الأمر الذي سيكون مفيداً في تطوير برنامج المحاسبة بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية عموما.

ويتمحور ما تبقى من هذه الدراسة على الإطار النظري للدراسة، حيث يستعرض القسم الثاني مراجعة الدراسات السابقة، وسياسة نظام الامتحانات والتقييم الموحد المتبعة بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد. بجامعة بنغازي، بينما يستعرض القسم الثالث أهداف، وفرضيات، وأهمية، ومحددات الدراسة. ويستعرض ويناقش القسم الرابع الجانب الميداني للدراسة، حيث يوضح منهجية البحث المستخدمة، وتحليل ومناقشة النتائج، أمَّا القسم الخامس والأخير فيلخص الاستنتاجات والتوصيات، وموجز للمساهمات والتأثيرات الرئيسية للدراسة، جنبًا إلى جنب مع المجالات المحتملة للبحث في المستقبل.

2. الإطار النظري:

يتضمن هذا القسم نتائج الأبحاث والدراسات السابقة التي أجريت لتحديد العوامل التي تؤثر على أداء الطلاب في المقررات الاساسية في المحاسبة. كما يتضمن توضيح لسياسة نظام الامتحانات والتقييم الموحد المتبعة بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

- **الدراسات السابقة:**

يتفق كل من الطلاب والأساتذة على حد سواء بشكل عام على أن مقررات المحاسبة المالية المتوسطة هي من بين أصعب المقررات المحاسبية وأكثرها أهميةً في تخصصات المحاسبة و التمويل، حيث تحتوي المحاسبة المالية المتوسطة على موضوعات تتطلب مستوى أعلى من التفكير وقدرة أكبر على معالجة المعرفة السابقة مقارنة بمعظم المقررات المحاسبية الأخرى، كذلك تُعد المحاسبة المالية المتوسطة مهمة جدا لتخصص المحاسبة، لأنها تعمل كأساس لكثير من المقررات المحاسبية المتقدمة (Carrington,2012)، وقد أكدت على ذلك العديد من هيئات التعليم المحاسبي والمهني منذ فترة طويلة، حيث أن تعلم المقررات الأولى في المحاسبة يمثل حجر الأساس لبناء النجاح الأكاديمي والمهني لاحقا، لذلك جذبت العوامل التي يُعتقد أنها تؤثر على أداء الطلاب في المقررات الأولى في المحاسبة وكذلك على الأداء الأكاديمي العام للطلاب، انتباه العديد من الباحثين في مجال تعليم المحاسبة.

فمن الدراسات الأولية حول هذه الموضوع دراسة كل من Turner وHolmes وWiggins (1997)، حيث أستخدم الباحثون نموذجين متعلقين بالتنبؤ بدرجات الطلاب في مقرر المحاسبة المتوسطة الأولى، حيث تنبأ النموذج الأول بالاختلافات في درجات الطالب في الامتحان الأول (الجزئي) لمقرر المحاسبة المتوسطة الأولى، وذلك باستخدام متغيرات المعدل التراكمي العام، وتخصص الطالب، وعدد مرات إعادة المقرر، ودراسة مبادئ المحاسبة في الثانوية، والدرجة التي تم الحصول عليها في مقرر مبادئ المحاسبة. وقد تمكن النموذج الأول من التنبؤ بدرجات الطلاب في الامتحان الأول في المحاسبة المتوسطة الأولى بنسبة 41٪ عند تطبيق النموذج على الطلاب في الفصل الدراسي اللاحق. وتنبأ نموذج الانحدار الثاني بالاختلافات في الدرجات النهائية للطلاب في المحاسبة المتوسطة الأولى، وقد أشارت نتائج هذا النموذج إلى أنَّ متغيرات درجة الاختبار الأول، والمعدل التراكمي العام، والتخصص، ودراسة مقرر المحاسبة في الثانوية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدرجة النهائية التي تم الحصول عليها في المحاسبة المتوسطة الأولى، وقد حقق النموذج الثاني عند تطبيقه على الطلاب في الفصل الدراسي اللاحق قدرة تنبؤية بحوالي 66٪ من الدرجات النهائية التي تم تحقيقها في المقرر الدراسي.

أيضا فحصت دراسة Eikner وMontondon (2001) تأثير خصائص الطلاب المختلفة على نجاحهم في مقرر المحاسبة المتوسطة الأولى، وقد شملت هذه الدراسة مجموعات مختلفة من العوامل تضمنت، العوامل المتعلقة بالقدرة، العوامل المتعلقة بالإعداد، العوامل المتعلقة بالدوافع / التفاني، العوامل المتعلقة بالوقت، والخصائص الشخصية والديموغرافية. ووجدت الدراسة أنَّه من بين المتغيرات التي تم تحديدها كمؤشرات محتملة للنجاح في المحاسبة المتوسطة الأولى، ثلاثة متغيرات فقط مهمة، هي المتوسط العام في الثانوية، درجة مقرر مبادئ المحاسبة الأولى، والعمر.

وعلى نحو مختلف نسبيا، قدمت دراسة Al-Rashed (2001) دليلا يشير إلى أن المعدل التراكمي العام الذي تحصل عليه طلاب المحاسبة في نهاية السنة الثانية في الكلية هو المتغير الوحيد الأكثر أهمية المرتبط بأدائهم العام عند التخرج من برنامج المحاسبة. كما بينت نتائج الدراسة ضعف أهمية المتغيرات الأخرى مثل درجات المدرسة الثانوية والدرجات في مقررات مبادئ المحاسبة (2) والمحاسبة المتوسطة في التنبؤ بالأداء مقارنةً بالمعدل التراكمي العام نهاية السنة الثانية. كما أشارت النتائج أيضا إلى أن كل المتغيرات الأخرى التي تم فحصها في الدراسة (الجنسية، والجنس، والعمر، وفرع المدرسة الثانوية) قدمت مساهمة كبيرة في التنبؤ بالأداء عند استخدامها بشكل مشترك مع المتغيرات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج أيضا إلى أن الدرجات في مقرر مقدمة في المحاسبة (2) ترتبط بشكل أفضل بالأداء في مقرر مبادئ المحاسبة (1)، وتساهم بشكل كبير في القدرة التنبؤية عند استخدامها

بدلا من مقررات المحاسبة المتقدمة.

وفي سياق متصل درس كل من Yunker وYunker (2003) العلاقة بين تحصيل الطالب (مقاساً بالدرجة التي حصل عليها في المحاسبة المتوسطة الأولى) ومتوسط تقييمات الطلاب للأساتذة في مبادئ المحاسبة الثانية). ووجدا أن الطلاب في المحاسبة المتوسطة (1) الذين شاركوا في مقرر مبادئ المحاسبة (2) وقاموا بتقييم أساتذتهم فيها بدرجة أعلى يميلون إلى تحقيق أداء أسوأ في مقرر المحاسبة المتوسطة (1)، وتوصلت الدراسة إلى احتمال بطلان تقييمات الطلاب للتدريس واكدت على ضرورة تطبيق نتائجها بحذر في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.

كذلك اختبرت دراسة كل من Darayseh و Waples (2005) أهمية أربعة متغيرات مستقلة تستخدم للتنبؤ بأداء الطلاب في مقرر المحاسبة المتوسطة (1). تمثلت هذه المتغيرات في المعدل التراكمي العام، درجات مبادئ المحاسبة، درجات المحاسبة الإدارية (1)، ومعدل الطلاب في التقييم المستخدم لقياس المعرفة العامة بالمحاسبة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأساس السليم في المعرفة الأساسية بالمحاسبة، والمعدل التراكمي العام يمثلان مؤشرات مهمة للنجاح في مقرر المحاسبة المتوسطة (1).

من ناحية أخرى خلص، Mostafa و Zheng (2010) في بحثهم عن تحديد العوامل التي تؤثر على أداء الطلاب في مقررات المحاسبة والمراجعة المتقدمة في الجامعات العامة في الولايات المتحدة إلى أن درجات الطلاب في المحاسبة المتوسطة الثانية ومعدلهم التراكمي العام (المستخدم كمقياس للقدرة الفعلية) تعطي تنبؤات قوية عن أداء الطلاب. وتعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على أداء الطلاب، بينما لم تظهر العوامل الأخرى، مثل (قدرات الكتابة، المعرفة الجيدة بالرياضيات، العمل، وتحمل أعباء مقررات أعلى خلال الفصل الدراسي)، ارتباطا كبيرا بأداء الطلاب.

كما خلص Al-Twaijry (2010) في دراستهِ عن العوامل المحتملة التي قد تؤثر على أداء الطلاب في ثلاث مقررات متتابعة (المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية المتقدمة) في المملكة العربية السعودية، إلى أنَّ أداء الطلاب في مقرر مبادئ المحاسبة يرتبط بشكل كبير بأداء الطلاب في مقررات المحاسبة الإدارية والمحاسبة الإدارية المتقدمة. كما خلص إلى أن هناك أيضا دليلا على وجود علاقة مهمة بين أداء الطلاب في مرحلة الماجستير وأدائهم في كل من محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية المتقدمة، بينما وجد أن عبء الساعات المسجلة الأسبوعية ليس له أي تأثير سلبي على أداء الطالب.

ومن جانبه قام Uyar و Gungormus (2011) بالتحقق من العوامل المرتبطة بأداء الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة، بدراسة ثمانية متغيرات من المحتمل أن يكون لها تأثير على أداء الطالب. وقد أشارت النتائج إلى أنَّ متغيرات متوسط درجة الثانوية، المعرفة المسبقة

بالمحاسبة، المعدل العام، مستوى المواظبة على الحضور، ودرجة مقرر الرياضيات ترتبط إيجابيا وبشكل كبير بأداء الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة، بينما كان لعمر الطالب ارتباط سلبي كبير مع أداء الطالب. كما أشارت الدراسة إلى أن نوع جنس الطالب ودرجة امتحان القبول بالجامعة لا ترتبط بأداء الطلاب.

وعلى نحو مشابه، قام Alanzi (2012) بإجراء دراسة لمعرفة تأثير عوامل مختارة على الأداء الأكاديمي للطلاب الذين يدرسون مبادئ المحاسبة (2) في كلية الدراسات التجارية في الكويت. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن درجة النجاح في مقرر مبادئ المحاسبة (1) كان لها التأثير الأكثر أهمية على أداء الطالب، يليها المعدل التراكمي العام، والتأخر الزمني (الوقت المنقضي بين دراسة مقرري مبادئ المحاسبة)، وأخيرا خبرة الطالب في الجامعة، ولم يظهر جنس الطالب وعمره وتخصصه أي تأثير جوهري على أداء الطالب.

وبطريقة مختلفة وربما فريدة، بحث Carrington (2012) فيما إذا كانت هناك عوامل محددة قد تؤثر على استعداد الطالب لمقرر المحاسبة المتوسطة، حيث ركز على متغيرات الاستعداد لدراسة المحاسبة المتوسطة بدلا من التركيز على نتائج الأداء فيها. وقد وجد أنه كلما ارتفعت الدرجة التي يحصل عليها الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (1)، كان الطالب أكثر استعدادا لدراسة مقرر المحاسبة المتوسطة (1). بالإضافة إلى ذلك، وجدت هذه الدراسة أنه كلما زاد التأخير بين دراسة المقررين، قل استعداد الطالب. وتتوافق هذه النتائج مع التوقعات، نظرا لأن درجة مقرر المحاسبة المتوسطة مرتبطة بكمية المعرفة المكتسبة من دراسة مقرر مبادئ المحاسبة، ويرتبط الوقت المنقضي بين دراسة المقررين بالاحتفاظ بهذه المعرفة، وبالتالي فإن كل من كمية المعرفة المكتسبة، والقدر المحتفظ به منها يعتبران مكونين أساسيين للتأهب والاستعداد ولهما تأثير على أداء الطلاب في المحاسبة المتوسطة.

من ناحية أخرى، ومستخدما أبحاث علم النفس التربوي التي تشير إلى أن التعلم يتعزز، وأن الطلاب يتعلمون بشكل أفضل عند أخذ مقررات مجدولة على فترات زمنية أطول (يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع على مدار الفصل الدراسي) بدلا من تنسيق مكثف (يوم واحد في الأسبوع)، بحث Carrington (2010) عما إذا كان تأثير التباعد موجودا للطلاب في الجداول الدراسية لمقرر المحاسبة المتوسطة. وعلى وجه التحديد، فحص هذا البحث أداء الطلاب في مقررات المحاسبة المتوسطة في أربعة تنسيقات مختلفة للجدول بما في ذلك يوم واحد، ويومين، وثلاثة أيام في الأسبوع على مدار الفصول الدراسية الطويلة التقليدية، وكذلك خلال الفصول الصيفية المضغوطة لمدة أربعة أسابيع. وتوصل البحث إلى أن الطلاب في جداول مضغوطة (صيفية) أو مكثفة (يوم واحد في الأسبوع) لا يختلفون عن أداء الطلاب في جدول يومين في الأسبوع، ومن المثير للاهتمام بشكل خاص اكتشاف أن الطلاب في جدول ثلاثة أيام في الأسبوع كانوا أقل نجاحا بشكل

ملحوظ في مقرر المحاسبة المتوسطة من الطلاب في أي جدول آخر. ومع ذلك، بالنسبة للجداول الثلاثة الأخرى، لا يبدو أن جدول المقرر مرتبط بأداء الطلاب. ويشير هذا إلى أن جدول ثلاثة أيام في الأسبوع ليس طريقة جيدة للطلاب لدراسة المحاسبة المتوسطة.

ومن بين العوامل التي تمت دراستها، وجد Maksy و Wagaman (2013) أن الدرجة التي يرغب الطالب في اكتسابها، والقدرة الفعلية السابقة (درجة المحاسبة المتوسطة (2) والمعدل التراكمي) ترتبط بشكل قوي بأداء الطلاب. كما توصلت الدراسة إلى أن النية لإجراء امتحان الحصول على شهادة محاسب ومراجع قانوني معتمد، أو الالتحاق بالدراسات العليا ليس لها ارتباطات بأداء الطلاب، وأن عوامل العمل لساعات كثيرة جدا في الأسبوع، والتسجيل في مقررات أكبر، لم يكن لها ارتباطات سلبية كبيرة بأداء الطلاب.

كذلك أجرى Tailab (2013) دراسة لاستكشاف العوامل المرتبطة بتدني التحصيل الدراسي للطلاب في مقررات مبادئ المحاسبة في كلية المحاسبة بجامعة الجبل الغربي بليبيا، وذلك عن طريق مسح شمل تصنيف الطلاب إما على أنهم في تخصصات محاسبية أو تخصصات غير محاسبية. وقد أظهرت النتائج أن العقبات الرئيسية للتعلم ومصدر التصورات السلبية لدى الطلاب تجاه مقررات المحاسبة هي: نقص مساعدي التدريس (المعيدين)، ونقص مختبرات الكمبيوتر وتطبيقات الكمبيوتر، وازدحام القاعات، وقلة التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ووجود فجوة بين ما يتم تدريسه والتطبيقات العملية والكتب الدراسية والامتحانات غير ذات الصلة وقلة الكفاءة في اللغة الإنجليزية.

وفي دراسة عن العوامل المرتبطة بأداء الطالب في المحاسبة المتوسطة استنتج Maksy (2014) أن عوامل المعرفة الجيدة بالرياضيات والمعدل العام ودرجة المحاسبة المتوسطة (1) لها ارتباطات قوية مع أداء الطلاب، وخلص إلى أن درجة المحاسبة المتوسطة تمثل مؤشرا قويا على أداء الطلاب.

من ناحية أخرى تساءلت دراسة Loebl (2014) عما إذا كان مقرر المحاسبة المتوسطة يعد الطلاب بشكل صحيح لشغل وظائف في مهنة المحاسبة والحصول على شهادة محاسب ومراجع قانوني معتمد أو اختبار مهني مماثل. وكشفت الدراسة عن ثلاث قضايا تشكل قلقا كبيرا، تتمثل في: (1) المحتوى التعليمي الذي سيتم تغطيته في كل فصل دراسي. (2) الوسائل المستخدمة لتقييم أداء الطلاب وتعيين الدرجات. (3) إدارة المقررات والامتحانات بطريقة تزيد من رضا الطلاب.

كما بحث Laswad و Ten (2015) تأثير أساليب التعلم وفق نموذج Kolb [2] على الأداء الأكاديمي لطلاب جامعة نيوزيلندا المسجلين في مقرر مقدمة في المحاسبة باستخدام أساليب التقييم الرئيسية (الواجبات والامتحان الجزئي والنهائي). وتشير نتائج هذا البحث إلى أن

أنماط تعلم الطلاب، بعد التحكم في المتغيرات الأخرى، مرتبطة بالأداء الأكاديمي، لا سيما في الاختبار النهائي.

كذلك قارنت دراسة Fatemi و Ma-rquis وWasan (2015) بين تأثير نظام الواجبات المنزلية عبر الإنترنت ونظام الواجب المنزلي اليدوي على التحصيل العلمي لطلاب المحاسبة المتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من إكمال الطلاب الواجبات بشكل أفضل في نظام الواجبات المنزلية عبر الإنترنت، إلا أنهم يكتسبون فهما أفضل للقضايا المفاهيمية ويشاركون في التفكير النقدي في نظام الواجب المنزلي اليدوي.

وتساءلت دراسة Alanzi وAlfraih (2017) عما إذا كانت نتائج مقرر مبادئ المحاسبة يمكن أن تتنبأ بالأداء الأكاديمي العام لطلاب المحاسبة مقاسا بالمتوسط التراكمي العام لطلاب المحاسبة الذين تخرجوا خلال عام 2015 من كلية إدارة الأعمال في جامعة الكويت. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة التي حصل عليها الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة والمعدل التراكمي العام للخريجين، الأمر الذي أوضح الأثر الكبير لنتائج تعلم المقرر الأول في المحاسبة على الأداء الأكاديمي العام لطلاب المحاسبة.

بالإضافة إلى ما سبق تضمنت مراجعة الادبيات عددا من الأبحاث التي درست العوامل المحتملة في التأثير على أداء طلاب المحاسبة في المقررات المتقدمة أو أدائهم العام في جميع المقررات، فعلي سبيل المثال بحث Ibrahim (1989) العلاقة بين الجهد المتوقع والأداء الأكاديمي للطلاب في محاسبة التكاليف الإدارية. وتوصل باستخدام الارتباط والانحدار إلى أن مستويات جهد الطلاب لها علاقة مهمة بالأداء الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن الأداء المتوقع للطلاب والمعدل التراكمي العام يرتبطان وبشكل كبير بالأداء الفعلي.

كما اختبرت رفيع (1999) تأثير مجموعة من العوامل المستخدمة في بيئات أخرى لتحديد ما إذا كان لها نفس الأثر على طلاب قسم المحاسبة بجامعة بنغازي، وتوصلت إلى أن عوامل جنس الطالب، نوع الثانوية (تخصصية أم عامة)، نسبة المواظبة، مدة الدراسة، صفة القيد، ونوع الإقامة كان لها أثر على الأداء الأكاديمي (مقاسا بالمعدل التراكمي العام) لخريجي قسم المحاسبة وقت اجراء الدراسة.

وعلى نحو مشابه، أجرى Garkaz وBanimahd و Esmaeili (2011) دراسة لقياس ودراسة العوامل التي قد تؤثر على الأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة في جامعة آزاد الإسلامية بإيران. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متغيرات، مثل الجنس، نوع الثانوية، الاهتمام، والوضع الوظيفي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأداء الأكاديمي. ومع ذلك، فقد أظهرت النتائج أن الحالة الاجتماعية للطالب ودور الأسرة في اختيار التخصص ليس لهما علاقة كبيرة بالأداء الأكاديمي.

كـذلك قـام Alanzi (2015) بـإجراء دراسـة تجريبيـة لتحديـد تـأثير العوامـل المختـارة علـى الأداء الأكـاديمي للطـلاب الذين يدرسون محاسبة التكاليف في كلية الدراسات التجارية في الكويت خلال العام الدراسي. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن المعدل التراكمي العام كان الأكثر أهميـة وتـأثيرا علـى أداء الطـلاب، يليـه حضـور المحاضـرة، وأخيـرا الخبـرة الجامعيـة. ولـم تظهـر متغيـرات أهميـة معنوية في الأداء الأكاديمي للطلاب، مثل جـنس الطـلاب، عمـرهم، جنسـيتهم، درجاتهم في امتحانات المرحلة الثانوية، وفرع الدراسة في المدرسة الثانوية.

وأخيرا، أجرى Alanzi and Alfr-aih (2017) دراسـة كميـة لاستكشـاف تـأثير المعرفـة المحاسبية المتراكمـة علـى الأداء الأكاديمي لطلاب محاسبة التكاليف المسجلين في برنامج المحاسبة الذي تديره كليـة إدارة الأعمـال فـي الكويـت. وقـد أشـارت النتـائج إلـى وجـود تـأثير كبيـر للمعرفـة المتراكمـة علـى الأداء الأكاديمي، موفرة بذلك دعما تجريبيا للتنبؤ النظري بـأن المعرفـة المتراكمـة فـي المحاسبة لهـا تـأثير علـى الأداء الأكـاديمي للطـلاب، وخاصة في محاسبة التكاليف.

فـي ضـوء مراجعـة الأدبيـات والدراسـات السـابقة أعـلاه يمكـن اسـتنتاج الاتجاهات التالية:

- إن موضوع دراسة العوامل التي يعتقد أنها تؤثر على أداء طلاب المحاسبة كانت ولازالـت تعتبـر مـن القضـايا المهمـة فـي التعلـيم والبحـث المحاسـبي، التـي تلاقـي اهتماما كبيرا من الأكاديميين والباحثين في مجال التعليم المحاسبي، وكذلك المسؤولين عـن إدارة وتطـوير التعلـيم المحاسـبي فـي جميع المستويات وفي مختلف دول العالم، وذلك من أجل اقتراح التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز وتحسين الأداء الأكاديمي لطلاب المحاسبة.

- اختبـرت هـذه الدراسـات العديـد مـن العوامـل التـي مـن المحتمـل أن يكـون لهـا تـأثير أو ارتبـاط بـالأداء الأكـاديمي لطـلاب المحاسـبة، ومـن أهـم هـذه العوامـل التـي ناقشـتها هـذه الدراسـات، الأداء فـي المقررات الأساسية في المحاسبة، المعدل التراكمـي العـام، المعرفـة المتراكمـة والمعرفـة بالرياضـيات، أنمـاط وأسـاليب التعلم، الجهد المتوقع (انجاز الطالب في الوجبات والتكليفات)، نوع الدراسة ومعدل التخـرج فـي الثانويـة، المواظبـة علـى الحضـور، تحمـل أعبـاء دراسـية أعلـى، إعـادة المقـرر، التخصـص، تنسـيقات الجدول الدراسي، جنس الطالب، العمر، والحالة الاجتماعية ودور الأسرة.

- أجريـت هـذه الدراسـات فـي بيئـات تعليميـة مختلفـة فـي مختلـف دول العـالم سواء المتقدمة أم النامية، ونظرا لاختلاف مسـتوى التقـدم الاقتصـادي والاجتمـاعي والتعليمـي لهـذه الـدول، يتوقـع أن يكـون هنـاك تـأثيرات مباشـرة للـنظم التعليميـة والمستوى الاقتصـادي والاجتمـاعي علـى الأداء العام للطلاب.

- يلاحظ وجود اتفاق بنسبة عالية بين معظم الدراسات السابقة أعلاه على أن أهم هذه العوامل وأكثرها ارتباطا وتأثيرا سواء

على مستوى الأداء العام لطلاب المحاسبة، أم على مستوى أدائهم في مقررات المحاسبة المالية المتوسطة الأولى والثانية كانت مستويات الأداء في المقررات المحاسبية الأساسية (المبادئ والمتوسطة) والتي يدرسها الطلاب تباعا، بمعنى أن معدل درجات الطلاب في مبادئ المحاسبة الأولى ترتبط إيجابيا ويمكن أن تتنبأ بأداء الطلاب في مقرر مبادئ المحاسبة (2)، ومقرر المحاسبة المتوسطة. ويأتي المعدل التراكمي العام في الترتيب الثاني من حيث أكثر العوامل تأثيرا على أداء طلاب المحاسبة، وهذا يعكس أهمية مستوى ذكاء الطلاب والمعرفة المتراكمة، أيضا اتفقت عدة دراسات سابقة على أن لعوامل، مثل معدل المواظبة على الحضور، المعرفة السابقة بالمحاسبة، التباعد الزمني في دراسة المقررات المحاسبية الأساسية، التخصص، الخبرة الجامعية، وأسلوب التعليم، تأثيرا على أداء طلاب المحاسبة في المقررات الأساسية للمحاسبة وخاصة المحاسبة المتوسطة ولكن بمستويات أقل.

- اتفقت أيضا عدة دراسات سابقة على أن بعض العوامل، مثل الحالة الاجتماعية ودور الأسرة، التباعد الزمني في تنسيقات جدول محاضرات مقررات المحاسبة المتوسطة، الجنسية، تحمل أعباء دراسية (ساعات) أكثر أو العمل، والقدرة على الكتابة، لم يكن لها تأثير على مستوى الأداء العام لطلاب المحاسبة، أو على مستوى أدائهم في مقررات المحاسبة الأساسية (المبادئ والمتوسطة).

- يلاحظ عدم وجود اتفاق بين الدراسات السابقة أعلاه على وجود تأثير لعوامل، مثل مستوى إنجاز الواجبات، نوع الجنس، العمر، مستوى المعرفة بالرياضيات، ومعدل النجاح في المرحلة الثانوية، حيث وجدت بعض الدراسات تأثيرا لهذه العوامل، في حين أن دراسات أخرى لم تجد لها التأثير، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف تأثير البيئات التي أجريت فيها هذه الدراسات. فعلى سبيل المثال لم يكن هناك تأثير لنوع جنس الطالب في الدول الغربية، وكذلك بعض الدول العربية مثل الكويت، ولكن أظهرت دراسة في ليبيا أن نوع جنس الطالب كان له تأثير على مستوى الأداء العام لخريجي قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي[3].

- **نظام الامتحانات الموحدة بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي:**

تأسس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي في سنة 1957، بهدف تزويد المجتمع الليبي بالمحاسبين والمراجعين المؤهلين، وذلك من خلال تزويد الطلاب المتخصصين في المحاسبة بالمعارف والمهارات المطلوبة للممارسات العملية في المجتمع، ويتكون البرنامج الأكاديمي للقسم من مجموعة من المقررات الدراسية المحاسبية وغير المحاسبية، مثل الاقتصاد وإدارة الاعمال والتمويل والإحصاء. وقد مرت على البرنامج الأكاديمي للقسم منذ نشأته عدة تغيرات لمواكبة التطورات في علم المحاسبة والعلوم الأخرى ذات العلاقة.

ويتطلب البرنامج الأكاديمي الحالي دراسة عدد (124) ساعة دراسية مقسمة إلى مجموعة من المتطلبات الإلزامية الأساسية والتخصصية وغير التخصصية، والمتطلبات الاختيارية والتخصصية وغير التخصصية. ووفقا للبرنامج الأكاديمي الحالي للقسم، توجد (4) مقررات محاسبية أساسية متتابعة مطلوبة من الطلاب الراغبين في التخصص بقسم المحاسبة، إدارة الأعمال، والتمويل، تتمثل هذه المقررات في مبادئ المحاسبة المالية الأولى (130)، ومبادئ المحاسبة المالية الثانية (131)، والمحاسبة المالية المتوسطة الأولى (230)، والمحاسبة المالية المتوسطة الثانية (231).

ويتم تقييم الطلاب في هذه المقررات وغيرها من مقررات الأقسام المختلفة بكلية الاقتصاد باستخدام نظام التقييم التقليدي[4] الذي يتكون من جزئين رئيسيين، الجزء الأول أعمال الفصل، وتتضن الحضور والواجبات والامتحان الجزئي ومخصص لهذا الجزء من (40%) كحد أدنى إلى (60%) كحد أعلى من مجموع درجة المقرر، ، أما الجزء الثاني من التقييم هو الامتحان النهائي ومخصص له أيضا نفس الدرجات المخصصة للجزء الأول من التقييم، وذلك وفقا للائحة المنظمة للتعليم العالي في ليبيا واللائحة الداخلية للكلية، ووفقا للائحة الكلية يتم تحويل مجموع الدرجة التي يتحصل عليها الطالب إلى مقياس من أربع نقاط، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1)، ويحسب المتوسط العام للطالب في نهاية كل فصل دراسي بضرب عدد الساعات الدراسية لكل مقرر في عدد النقاط، المتحصل عليها الطالب في ذلك المقرر، وجمع النواتج لجميع المقررات ثم قسمة المجموع على العدد الكلي للساعات الدراسية التي درسها الطالب في ذلك الفصل، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1): الدرجة، التقدير، والنقاط

الدرجة	التقدير	النقاط
%100 - %85	أ	4
%84 – %80	ب+	3.5
%79 - %75	ب	3
%74 - %70	ج+	2.5
%69 - %55	ج	2
%54 - %50	د+	1.5
%49 - %45	د	1
%44 - %0	ر	0

ووفقا لهذا النظام، يتولى أستاذ كل مجموعة معينة لمقرر معين مسؤولية تدريس المقرر، واختيار أسلوب التعليم ووضع الامتحان وتصحيحه، وتقييم طلاب مجموعات المقررات التي يدرسها. ويتولى رئيس القسم الإشراف العام على عملية التدريس والتقييم، لجميع المقررات الدراسية لضمان الالتزام بلائحة الكلية. ويعتبر هذا النظام الوسيلة الرئيسية والأكثر استخداما لقياس تحصيل وأداء الطلاب في كثير من النظم التعليمية، وتعتمد فاعليته ونجاحه كأداة تقويمية، على معايير مثل الشمول، والصدق، والثبات، بالإضافة إلى توحيد عملية التطبيق بين الأساتذة. ويترتب على غياب هذه المعايير عديد الآثار السلبية وتشويه لعملية قياس الأداء والتحصيل العلمي للطلاب (اخلاص، 2019)، حيث من المتوقع أن ينتج عن غياب تلك المعايير اختلافات في نتائج تقييم الطلاب بين أساتذة ذات المقررات الدراسية أو المقررات المختلفة، وذلك بسبب اختلاف كل أستاذ في تطبيق أسلوب توزيع الدرجات واختيار أساليب التقييم وطريقة التصحيح. هذه الاختلافات قد تعتبر طبيعية إذا كانت معدلاتها غير جوهرية أو متطرفة ولا تثير أية تساؤلات عن أسبابها.

وفي هذا الإطار تشير مراجعة وتحليل نتائج مجموعات بعض المقررات لقسم المحاسبة المستخرجة من منظومة التسجيل بالكلية لعدد من الفصول الدراسية [5]، إلى وجود بعض الاختلافات الجوهرية والمتطرفة بشكل ملفت ومثير للتساؤلات أحيانا. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الحاصلين على تقدير (أ) في مجموعة معينة لمقرر معين في أحد الفصول الدراسية (49) طالبا أو (46%) من عدد طلاب تلك المجموعة، في حين كان المتوسط العام لعدد الحاصلين على هذا التقدير في جميع مجموعات المقرر (7) طلاب. أيضا بلغت نسبة الحاصلين على تقدير (ر) في مجموعة أخرى لمقرر آخر وفي فصل دراسي آخر (37) طالبا أو (60%) من عدد طلاب تلك المجموعة، بينما كان متوسط عدد الحاصلين على هذا التقدير في جميع مجموعات المقرر (17) طالبا. وتنطبق هذه الاختلافات الجوهرية والمتطرفة على بقية التقديرات في عدد من الحالات لمقررات ومجموعات وفصول دراسية أخرى. ومن ناحية أخرى، فمن خلال المناقشات مع بعض أعضاء هيئة التدريس، تبين أن هناك اختلافات في مدى تغطية المحتوى التعليمي للمقررات الدراسية بين أساتذة المقرر الواحد، وبالتالي سيكون هناك احتمال لوجود تأثير مباشر على التحصيل العلمي وعلى نتائج الطلاب.

ولمعالجة هذه المشكلة ولضمان حصول جميع الطلاب على نفس القدر من المحتوى التعليمي للمقرر الدراسي، وضمان تقييم جميع طلاب المجموعات الدراسية للمقررات بمعايير موحدة، تبنى قسم المحاسبة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي أسلوب أو نظام الامتحانات والتقييم الموحد للمقررات الدراسية الأساسية للقسم المتمثلة في مبادئ المحاسبة الأولى (130)، مبادئ المحاسبة الثانية (131)، المحاسبة المتوسطة الأولى (230)، والمحاسبة المتوسطة الثانية (231). واستمر قسم المحاسبة في

استخدام هذا النظام حتى فصل الخريف 2007-2008 ليتوقف بعدها نتيجة لبعض المشاكل التنظيمية، ثم قرر القسم الرجوع إلى استخدام نظام الامتحانات والتقييم الموحد مرة أخرى اعتبار من الفصل الدراسي ربيع 2017.

ووفقا لنظام الامتحانات والتقييم الموحد، يكلف رئيس القسم منسقا أو أكثر لكل مقرر دراسي، تكون مسؤوليتهم التنظيم والتنسيق والإشراف على إدارة التعليم والتقييم بالتعاون مع أساتذة المقرر، ويتم تقييم الطلاب وفق هذا النظام من خلال امتحان جزئي يشكل (40%) من مجموع الدرجة، وامتحان نهائي يشكل (60%) من مجموع الدرجة، كما يقوم بتصحيح وتقييم درجات أسئلة الامتحانات أساتذة كل مقرر بشكل جماعي وبإشراف ومراقبة منسقي كل مقرر دراسي ، ثم يتولى منسقو كل مقرر تقييم مجموع الدرجة التي يتحصل عليها كل طالب وفقا لنظام النقاط والتقديرات المبين في الجدول رقم (1) السابق. إلا أنه وبالرغم من نجاح هذا النظام في تقليص الاختلافات في النتائج بين مجموعات المقررات الدراسية وضمان عدم وجود نتائج متطرفة، يواجه هذا النظام عدة صعوبات وانتقادات من أساتذة المقررات وأيضا من الطلاب.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتقييم تأثير نظام توحيد المناهج والامتحانات لمقررات مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230) على الأداء الأكاديمي (نتائج) للطلاب المسجلين في المحاسبة المتوسطة الثانية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. التعرف على مدى وجود أثر إيجابي لنتائج الطالب في المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (1)، مبادئ المحاسبة (2)، والمحاسبة المتوسطة (1)) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة على نتيجة الطالب في المحاسبة المتوسطة (231).

ب. التعرف على مدى وجود تأثير إيجابي لعدد المقررات المحاسبية الأساسية، التي درسها الطالب في ظل الامتحانات الموحدة على نتيجته في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

ج. التعرف على مدى وجود تأثير لعدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسها الطالب في ظل الامتحانات الموحدة على عدد مرات رسوبه السابقة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

4. فرضيات الدراسة:

في ضوء مراجعة الأدبيات ذات العلاقة وبالنظر إلى البيانات المتاحة لهذه الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

يوجد تأثير جوهري لتطبيق نظام الامتحانات الموحدة في المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) على الأداء الأكاديمي للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقدير الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (130) في ظل نظام الامتحانات الموحدة على أداء الطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

ب. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقدير الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (131) في ظل نظام الامتحانات الموحدة على أداء الطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

ج. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقدير الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (230) في ظل نظام الامتحانات الموحدة على أداء الطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

د. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لعدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسها الطالب في ظل نظام الامتحانات الموحدة على الأداء الأكاديمي للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

ه. يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لعدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسها الطالب في ظل نظام الامتحانات الموحدة على عدد مرات الرسوب السابقة للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تبين تأثير نظام الامتحانات والتقييم الموحد في المقررات المحاسبية الأساسية على الأداء الأكاديمي لطلاب مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية، الأمر الذي يتوقع أن يكون له تأثير مباشر في تبني هذا النظام على مستوى أقسام المحاسبة في مختلف مؤسسات التعليم العالي الليبية، بالإضافة إلى ذلك قد تفتح هذه الدراسة الآفاق للمزيد من البحث والدراسة لمزايا وفوائد تطبيق هذا في مختلف التخصصات في التعليم العالي. إضافة إلى ذلك، فإنه إذا كان نظام الامتحانات والتقييم الموحد يؤثر بشكل إيجابي على تعليم الطلاب، وبالتالي على الأداء الأكاديمي، فسوف يخلق تحديات لتعزيز وتحسين فعالية تطبيق هذا النظام بنجاح.

كما تنبع أهمية الدراسة الحالية من حقيقة أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من خلال التركيز على تأثير تبني تأثير نظام الامتحانات والتقييم الموحد على الأداء الأكاديمي العام لطلاب المحاسبة، حيث أن الأبحاث والدراسات حول تأثير مثل هذا النظام تكاد تكون غير موجودة، فهذه الحقيقة مقترنة بالفجوات الموجودة في أدبيات تعليم المحاسبة خاصة على المستوى الإقليمي، وقد حفزنا كل ما سبق لإجراء هذه الدراسة. ومن المؤكد أن هذه الدراسة تساهم بشكل ملحوظ في الأدبيات الحالية لتعليم المحاسبة.

6. محددات الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على الطلبة الداخلين على الامتحان النهائي لمقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231) للفصل الدراسي ربيع 2019.

7. منهجية الدراسة:

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

تم الحصول على بيانات الدراسة من منظومة الدراسة والامتحانات لكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، وتمثل مجتمع الدراسة في طلبة كلية الاقتصاد الذين درسوا مقرر المحاسبة المتوسطة (231). وتمثلت عينة الدراسة في الطلبة الداخلين على الامتحان النهائي للمقرر في الفصل الدراسي ربيع 2019 وعددهم (275) طالبا، استبعد منهم عدد (29) طالبا، وهم إما طلبة منتقلين من فروع الكلية أو جامعات أخرى ويرجع السبب في استبعادهم أن بياناتهم ناقصة، أو طلبة بدأوا دراستهم في كلية الاقتصاد قبل سنة 2010، وذلك لتجنب حدوث تداخل في فترات توحيد المقررات الدراسية، بالإضافة إلى أنهم يعتبرون طلبة متعثرين، وبالتالي مشاهدات شاذة قد تؤدي إلى تحيز نتائج تحليل الانحدار، وبذلك بلغ مجموع الطلبة الذين تم تحليل بياناتهم (246) طالبا.

- **تحليل البيانات:**

تم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية الاستنتاجية المعلمية واللامعلمية لاختبار الفرضيات الفرعية واستخلاص النتائج، والتي سيرد ذكرها تباعاً عند اختبار كل فرضية فرعية، وسيتم استخدام نتائج اختبار هذه الفرضيات الفرعية لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على أنه:

يوجد تأثير جوهري لتطبيق نظام الامتحانات الموحدة في المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) على الأداء الأكاديمي للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

وسيتم اختبار الفرضيات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

(1) تحليل أثر نتائج المقررات المحاسبية الأساسية الموحدة في الدرجات النهائية للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) (اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة الأولى):

يتضمن هذا القسم تحليل الانحدار لأثر نتائج مقررات مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على الدرجة النهائية للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، ولتحقيق هدف الدراسة في هذا الجزء تمت صياغة النموذج التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U$$

حيث:

Y = الدرجة النهائية للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

X_1 = نتيجة الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (130) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة.

X_2 = نتيجة الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (131) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة.

X_3 = نتيجة الطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة (230) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة.

U = الخطأ العشوائي.

β_0 = الحد الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$ = قيمة معاملات الانحدار.

- **وصف متغيرات النموذج وطرق قياسها:**

تتضمن الدراسة تحديد تأثير مجموعة من المتغيرات على الدرجة النهائية في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) لعينة من طلبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، وتم قياس هذه المتغيرات كالتالي:

- Y= الدرجة النهائية للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) ، تم قياس هذا المتغير من خلال الدرجة النهائية للطالب في المقرر، حيث تتراوح هذه الدرجة بين (0 - 100).

- X_1، X_2، X_3 = تمثل تقديرات الطالب في مقررات مبادئ المحاسبة (130) ، ومبادئ المحاسبة (131) ، والمحاسبة المتوسطة (230) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وتم قياس هذه المتغيرات من خلال تقدير الطالب الذي تحصل عليه في المقرر، وذلك بأخذ عدد النقاط المناظرة للتقدير الذي تحصل عليه الطالب كما تم توضيحه سابقا (جدول رقم 1 السابق):

- **تقدير النموذج:**

يتضمن هذا النموذج تأثير نتائج المقررات مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230) في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على الدرجة النهائية للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، حيث تم إجراء تحليل الانحدار لهذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinal Least Squares، وفيما يلي مخرجات برنامج Gretl فيما يتعلق بتحليل الانحدار لهذا النموذج:

جدول رقم (2): مخرجات برنامج Gretl لتحليل انحدار نموذج الدراسة

Model 1: OLS, using observations 1-246
Dependent variable: Y

	Coefficient	*Std. Error*	*t-ratio*	*p-value*	
const	32.3190	1.19629	27.02	<0.0001	***
X_1	3.77831	0.954131	3.960	<0.0001	***
X_2	−0.0833995	0.899841	−0.09268	0.9262	
X_3	6.81088	1.15845	5.879	<0.0001	***

Mean dependent var	40.46748	S.D. dependent var	16.53632
Sum squared resid	44124.37	S.E. of regression	13.50304
R-squared	0.341380	Adjusted R-squared	0.333216
F(3, 242)	41.81173	P-value(F)	0.000
Log-likelihood	−987.3595	Akaike criterion	1982.719
Schwarz criterion	1996.740	Hannan-Quinn	1988.365

وعليه فإن معادلة الانحدار المقدرة للنموذج تأخذ الشكل التالي:

$$Y = 32.31 + 3.78\ X_1 - 0.083\ X_2 + 6.81\ X_3 + U$$

وباستخدام طريقة Shapley Owen لتفكيك معامل التحديد R^2 نحصل على الآتي:

جدول رقم (3): معامل التحديد باستخدام طريقة Shapley Owen

المتغير	X_1	X_2	X_3	الاجمالي
Shapley% R^2	33.55	17.53	48.91	100
القدرة التفسيرية لكل متغير %	11.2	5.8	16.3	33.3

- **صلاحية النموذج:**

تم إجراء مجموعة من الاختبارات اللازمة للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار، وهذه الاختبارات تجرى بشكل أساسي للتأكد من توافر بعض الشروط التي يفرضها استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وعلى اعتبار أن البيانات المستخدمة في الدراسة هي بيانات مقطعية Cross Section Data، سيتم التحقق من توافر مقابلة النموذجين للشروط التالية:

أ. التحقق من عدم وجود ازدواج خطي:

تم التحقق من عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة جميع معاملات الارتباط أقل من 66%، حيث أن هذا المستوى من الارتباط هو أقل من 80%، وبالتالي مبدئيا لا يشير إلى وجود ازدواج خطي (جوجارات، 2015)، ولزيادة التأكيد تم احتساب معاملات تضخم التباين VIF، وكانت قيمها كالتالي:

المتغير	X_1	X_2	X_3
VIF	1.84	2.04	1.62

وتوجد قاعد عامة في معاملات تضخم التباين **VIF** بحيث إذا كانت قيمها أكبر من 10، فإن ذلك يشير إلى احتمالية كبيرة في وجود ازدواج خطي بين المتغيرات (جوجارات، 2015)، ويلاحظ أن معاملات تضخم التباين **VIF** لجميع المتغيرات كانت أقل من 10 وبفارق كبير، الأمر الذي يؤكد على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات.

ب. التحقق من ثبات تباين البواقي:

تم الاعتماد على اختبار White للتحقق من ثبات تباين البواقي، وبلغت قيمة P-Value للاختبار (0.396)، حيث يتضح أنَّ قيمة P-Value أعلى من مستوى المعنوية 5%، وبالتي قبول فرض العدم الذي يشير إلى ثبات تباين البواقي.

ج. التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera للتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي، وبلغت قيمة P-Value لهذا الاختبار بالتطبيق على البواقي (0.18)، ويلاحظ أنَّ هذه القيمة أعلى من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي قبول فرض العدم الذي يشير إلى أنَّ البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **تحليل ومناقشة مخرجات تحليل الانحدار:**

من خلال نتائج تحليل انحدار نموذج الدراسة الواردة في الجدول رقم (2) تتضح قيمة P-Value لاختبار (F)، الذي يقيس المعنوية الكلية للنموذج، حيث بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن النموذج معنوي أي أن النموذج يساهم في تفسير التغيرات في درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، ومن خلال قيمة Adjusted R^2 تتضح القدرة التفسيرية للنموذج التي بلغت (33.3%)، أي أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير ما نسبته (33.3%) من التغيرات في الدرجات النهائية للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة.

كذلك يتضح من خلال نفس الجدول أنَّ قيمة معامل الانحدار للمتغير X_1 قد بلغت (3.78) وهو معنوي عند $\alpha =$ 5%، أي أن الزيادة في نتيجة الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (130) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات

الموحدة بمقدار نقطة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الدرجة النهائية لمقرر المحاسبة المتوسطة (231) بمقدار (3.78) درجة، كما يتضح أيضا من خلال الجدول رقم (3) القدرة التفسيرية للمتغير X_1 التي بلغت (11.2%) أي أن هذا المتغير يساهم في تفسير ما نسبته (11.2%) من التغيرات في المتغير التابع.

وبالعودة للجدول رقم (2) يتضح أن قيمة معامل الانحدار للمتغير X_2 قد بلغت (0.08-) وهو غير معنوي عند α = 5%، حيث بلغت قيمة P-Value لهذا المعامل (0.92)، وبذلك لا يمكن الاعتماد على هذا المتغير في تفسير التغيير في درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، وقد يرجع ذلك إلى وجود خلل في نظام التقييم الموحد لمقرر مبادئ المحاسبة (131)، أو وجود خلل في مفردات المقرر أو في طريقة تغطيتها، بحيث لا تعكس نتيجة الطالب في هذا المقرر مستوى فهمه لأساسيات المحاسبة، وبالتالي لا تؤثر بالإيجاب على قدرته في اجتياز مقرر المحاسبة المتوسطة (231) في ظل نظام امتحان وتقييم موحد.

كذلك يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير X_3 قد بلغت (6.81) وهو معنوي عند α = 5%، أي أن الزيادة في نتيجة الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (230) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة بمقدار نقطة واحدة يؤدي إلى الزيادة في الدرجة النهائية لمقرر المحاسبة المتوسطة (231) بمقدار (6.81) درجة، كذلك يتضح من خلال الجدول رقم (3) القدرة التفسيرية للمتغير X_3، التي بلغت (16.3%)، أي أن هذا المتغير يساهم في تفسير ما نسبته (16.3%) من التغيرات في المتغير التابع.

وقد تم إجراء تحليل انحدار إضافي يتضمن نفس النموذج باستثناء أنَّه يشمل تأثير نتائج مقررات مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230) بشكل عام، بغض النظر عما إذا كانت النتيجة في ظل امتحان موحد أو لا، وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج Adjusted R^2 (13%)، في حين يتضح من الجدول رقم (2) أن القدرة التفسيرية لذات النموذج في ظل النتائج الموحدة للمقررات مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230) بلغت (33%)، حيث يتضح أن نظام الامتحانات الموحدة لهذه المقررات له أثر في زيادة القدرة التفسيرية لنتائج هذه المقررات في الدرجة النهائية للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

نستخلص مما سبق قبول الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقدير الطالب في مقرري مبادئ المحاسبة (130)، والمحاسبة المتوسطة (230) في ظل نظام الامتحانات الموحدة على أداء الطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231). ورفض الفرضية الفرعية الثانية، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقدير الطالب في مقرر مبادئ المحاسبة (131) في ظل نظام الامتحانات الموحدة على أداء الطالب بمقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

(2) تأثير عدد المقررات التي درسها الطلبة في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة في درجاتهم النهائية في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) (اختبار الفرضية الفرعية الرابعة):

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلات إحصائية إضافية لتحديد حجم ومعنوية تأثير عدد المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على الدرجات النهائية للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، لمعرفة مدى معنوية تأثير المجموعات المختلفة للطلبة مصنفة حسب عدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسوها في ظل نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على درجاتهم في مقرر المحاسبة المتوسطة (231). كما تم الاعتماد على معامل Eta Squared لتحديد حجم هذا التأثير، وذلك وفق المعايير التالية (Cohen, 1988):

معامل Eta Squared

قيمة معامل Eta squared	من 0.01 إلى أقل من 0.06	من 0.06 إلى أقل من 0.14	من 0.14 فأكثر
Effect size	Small	Medium	Large

1. التحقق من توفر الشروط القبلية لاختبار One Way ANOVA:

وللتأكد من تلبية بيانات الدراسة للشروط القبلية لاختبار One Way ANOVA، تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov وكانت قيمة P-Value = (0.002) مما يشير إلى أن البيانات لا تلبي شرط التوزيع الطبيعي، ولتجاوز هذه المشكلة تم إجراء تحويل للبيانات Data Transformation بأخذ اللوغاريتم لمتغير درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، وبذلك نجد أن البيانات أصبحت تلبي شرطي اختبار One Way ANOVA، وهما التوزيع الطبيعي، وتجانس التباين، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

جدول (4): الشروط القبلية لاختبار One Way Anova للبيانات بعد أخذ اللوغاريتم

شروط الاختبار	الاختبار المستخدم	P-Value	النتيجة
التوزيع الطبيعي	Kolmogorov-Smirnov	0.096	تحقق شرط التوزيع الطبيعي
تجانس التباين	Levene	0.377	تحقق شرط تجانس التباين

2. مخرجات اختبار One Way Anova:

بعد التأكد من توفر الشروط القبلية لاختبار One way Anova ، تم إجراء الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت مخرجات البرنامج لتنفيذ هذا الاختبار مع معامل Eta squared في الجدول رقم (5)، على النحو التالي:

جدول رقم (5): ملخص لمخرجات اختبار Anova

تحليل التباين الأحادي One way Anova		معامل Eta Squared	
قيمة F	16.643	Eta squared	0.171
P-Value	0.000	حجم التأثير	Large effect

يتضح من خلال الجدول رقم (5) لاختبار One Way ANOVA أن قيمة P-Value قد بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لعدد المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على الدرجات النهائية للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231). كما يبين نفس الجدول قيمة معامل Eta Squared والتي بلغت 0.171، مما يشير إلى أن حجم هذا التأثير يقع في منطقة Large effect (التأثير الكبير)، بمعنى أن عدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درست في ظل نظام امتحانات موحدة له تأثير وبحجم كبير على درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

3. جدول المقارنات المتعددة: Multiple Comparison

لتحديد مصدر واتجاه الفروقات بين درجات المجموعات المختلفة من الطلبة والمصنفة حسب عدد المقررات المحاسبية الأساسية التي تمت دراستها في ظل نظام الامتحانات الموحدة، تم استخراج جدول المقارنات المتعددة Multiple comparison، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية لدرجات الطلبة في المجموعات المختلفة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): قيم P-Value للمقارنات بين المجموعات المختلفة

المجموعات حسب عدد المقررات المحاسبية الأساسية الموحدة	0	1	2	3	متوسط الدرجات لكل مجموعة
0	*	0.007	0.005	0.000	33.5
1	*	*	0.694	0.000	40.6
2	*	*	*	0.000	40.9
3	*	*	*	*	55.7

يتضح من خلال الجدول رقم (6) اتجاه التأثير بين عدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسها الطلبة في ظل نظام الامتحانات الموحدة ودرجاتهم النهائية في مقرر المحاسبة المتوسطة 231، حيث يلاحظ أنه كلما زاد عدد المقررات المحاسبية الموحدة زاد متوسط الدرجات، كما تتضح أيضا من خلال نفس الجدول معنوية الفروقات في المقارنات الثنائية لجميع المجموعات، باستثناء عدم معنوية الفروقات بين المجموعتين (1) و(2)، حيث لا توجد فروقات معنوية في درجات الطلبة بين الذين درسوا مقررا محاسبيا واحدا في ظل الامتحانات الموحدة، وأولئك الذين درسوا مقررين، والمقرر الذي لم يؤدي توحيد امتحانه إلى أية فروقات هو مقرر مبادئ المحاسبة (131)، ويوضح الجدول رقم (7) ذلك:

جدول رقم (7): تفصيل المقررات الموحدة في كل مجموعة

أعداد الطلبة	المجموعات حسب عدد المقررات المحاسبية الموحدة			
	0	1	2	3
عدد الطلبة في المجموعة	96	65	43	42
مبادئ المحاسبة 130 في ظل نظام الامتحانات الموحدة	0	2	1	42
مبادئ المحاسبة 131 في ظل نظام الامتحانات الموحدة	0	3	42	42
مبادئ المحاسبة 230 في ظل نظام الامتحانات الموحدة	0	60	43	42

وتتفق نتيجة هذا التحليل مع نتيجة تحليل انحدار نموذج الدراسة فيما يتعلق بمقرر مبادئ المحاسبة (131)، حيث يشير إلى وجود مشكلة أو خلل فيما بتعلق بنظام توحيد هذه المقررات أو مفردات مقررها، بالرغم من أنها مقررات أساسية وتمثل إحدى القواعد التي يتم البناء عليها للمضي قدما في غيرها من المقررات المحاسبية المتقدمة، إلا أنه لم يكن لنتيجة الطالب فيها أو توحيد امتحانها أثر معنوي في تفسير التباين في درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

ونستخلص مما سبق قبول الفرضية الفرعية الرابعة، أي أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لعدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسها الطالب في ظل نظام الامتحانات الموحدة على الأداء الأكاديمي للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

(3) تأثير عدد المقررات التي درسها الطلبة في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة في عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) (اختبار الفرضية الفرعية الخامسة):

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلات إحصائية إضافية لتحديد معنوية تأثير عدد المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) قبل اجتيازها، ولتحقيق هذا الهدف تم الاقتصار في التحليل على الطلبة الذين اجتازوا مقرر المحاسبة المتوسطة للفصل الدراسي محل الدراسة وعددهم (115) طالبا، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على اختبار Kruskal-Wallis، ذلك لأن البيانات لا تحقق شروط الاختبارات المعلمية. ويوضح الجدول رقم (8) مخرجات اختبار Kruskal-Wallis:

جدول رقم (8): مخرجات اختبار Kruskal-Wallis

عدد المقررات الأساسية الموحدة	N	Mean rank	P-Value
0	25	78.84	0.000
1	33	60.80	
2	24	59.21	
3	33	38.53	

يلاحظ من الجدول رقم (8) أعلاه أن قيمة P-Value لهذا الاختبار بلغت (0.000) وهي أقل من 5%، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لتصنيف الطلبة حسب عدد المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة على عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، كذلك يلاحظ من نفس الجدول من خلال المقارنة بين عدد المقررات المحاسبية الأساسية ومتوسط الرتب (mean rank) أنه كلما زاد عدد المقررات المحاسبية الأساسية الموحدة انخفض متوسط الرتب، مما يشير إلى وجود أثر سالب لعدد المقررات الأساسية الموحدة في عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، كذلك تم اجراء اختبار Mann-Whitney لإجراء مقارنات ثنائية بين كل مجموعتين من الطلبة، ويوضح الجدول رقم (9) نتائج هذه المقارنات:

جدول رقم (9): قيم P-Value لاختبار Mann-Whitney للمقارنات بين المجموعات المختلفة

المجموعات حسب عدد المقررات المحاسبية الأساسية الموحدة	0	1	2	3
0	*	0.019	0.013	0.000
1	*	*	0.806	0.000
2	*	*	*	0.000
3	*	*	*	*

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أعلاه أن نتائج المقارنات الثنائية بين المجموعات المختلفة معنوية باستثناء عدم معنوية الفروقات بين المجموعتين (1) و(2)، حيث لا توجد فروقات معنوية في درجات الطلبة بين الذين درسوا مقرر محاسبي واحد في ظل الامتحانات الموحدة، وأولئك الذين درسوا مقررين، والمقرر الذي لم يؤدي توحيد امتحانه أية فروقات معنوية في عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) هو مقرر مبادئ المحاسبة (131)، وقد يرجع ذلك للأسباب التي سبق ذكرها في التحليلين السابقين.

ونستخلص مما سبق قبول الفرضية الفرعية الرابعة أي أنه يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لعدد المقررات المحاسبية الأساسية التي درسها الطالب في ظل نظام الامتحانات الموحدة على عدد مرات الرسوب السابقة للطالب في مقرر المحاسبة المتوسطة الثانية (231).

وتبعا لذلك تم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة أي أنهُ يوجد تأثير جوهري لتطبيق نظام الامتحانات الموحدة في المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) على الأداء الأكاديمي للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

8. نتائج الدراسة:

يلخص الجزء التالي من الدراسة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات:

- يوجد أثر معنوي لنتائج الطلبة في مقررات مبادئ المحاسبة (130)، والمحاسبة المتوسطة (230) التي تمت دراستهما في ظل تطبيق نظام الامتحانات في الدرجة النهائية لمقرر المحاسبة المتوسطة (231)، في حين بينت الدراسة عدم معنوية نتيجة مقرر مبادئ المحاسبة (131) التي تمت دراستها في ظل تطبيق ذات النظام على الدرجة النهائية لمقرر المحاسبة المتوسطة (231)، وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج 33%.

- أن أكثر المقررات المحاسبية الأساسية، التي درست في ظل نظام الامتحانات

الموحدة تأثيرا في درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) هي مقرر المحاسبة المتوسطة (230)، حيث بلغت قدرتها التفسيرية الجزئية في النموذج (16.3%)، يليها مقرر مبادئ المحاسبة (130) بقدرة تفسيرية (11.2%).

- بينت الدراسة أن نتائج الطلبة في المقررات المحاسبية الأساسية ((130)، (131)، (230)) التي تمت دراستها في ظل نظام الامتحانات الموحدة لها قدرة أعلى في تفسير تباين درجات الطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، وذلك بالمقارنة بنتائج الطلبة في ذات المقررات بشكل عام دون الفصل بين من درسها في ظل نظام امتحان موحد أو لا، حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج الأول (33%)، في حين بلغت للنموذج الثاني (13%) فقط.

- وجود تأثير معنوي وبحجم كبير لعدد المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على الدرجات النهائية للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، وبينت المقارنات الثنائية أن المقرر المحاسبي الأساسي الوحيد الذي لم يكن لتوحيد امتحانه أثر معنوي على الدرجات النهائية للطلبة في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) هو مقرر مبادئ المحاسبة (131).

- وجود تأثير معنوي لتصنيف الطلبة حسب عدد المقررات المحاسبية الأساسية (مبادئ المحاسبة (130)، مبادئ المحاسبة (131)، والمحاسبة المتوسطة (230)) التي تمت دراستها في ظل تطبيق نظام الامتحانات الموحدة، وذلك على عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231)، كذلك بينت المقارنات الثنائية أن المقرر المحاسبي الأساسي الوحيد الذي لم يكن لتوحيد امتحانه أثر معنوي على عدد مرات الرسوب في مقرر المحاسبة المتوسطة (231) هو مقرر مبادئ المحاسبة (131).

9. توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بالتالي:

- الاستمرار في تطبيق نظام الامتحانات الموحدة لجميع المقررات المحاسبية الأساسية (المبادئ والمتوسطات).

- العمل على دراسة فكرة توحيد امتحانات المقررات المحاسبية المتقدمة، من خلال مقارنة عيوبها ومزاياها.

- العمل على وضع توصيف لمفردات المقررات المحاسبية بشكل مدروس، وبمشاركة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة، خصوصا ذوي الخبرات، ووضع الآليات اللازمة للالتزام بهذا التوصيف.

- الدراسة المتعمقة لنظام توحيد مقرر مبادئ المحاسبة (131)، ومفرداته، وامتحاناته السابقة، وطرق التقييم فيه، للتعرف على أسباب عدم نجاح الامتحان

الموحد لهذا المقرر في تحسين قدرة الطلاب على اجتياز مقرر المحاسبة المتوسطة (231).

- وضع نظام معياري لتقييم الطلبة في المقررات الموحدة، والتأكيد على الالتزام به من قبل جميع منسقي المقررات الموحدة.

الهوامش:

1. في كثير من الجامعات يمكن دراسة مقرر المحاسبة الإدارية في ذات الوقت مع مقرر مبادئ المحاسبة.

2. التعلم التجريبي (Kolb) نظرية التعلم الدورية المكونة من أربع مراحل، تعتبر نظرية التعلم التجريبي من Kolb منظورًا شاملاً يجمع بين الخبرة والإدراك والمعرفة والسلوك. ويُلاحظ التعلم الفعال عندما يتقدم الشخص خلال دورة من أربع مراحل: (1) امتلاك خبرة ملموسة تليها (2) الملاحظة والتفكير في تلك التجربة مما يؤدي إلى (3) تكوين مفاهيم مجردة (تحليل) والتعميمات (الاستنتاجات) والتي يتم استخدامها بعد ذلك (4) لاختبار فرضية في المواقف المستقبلية، مما يؤدي إلى تجارب جديدة.

3.انظر دراسة رفيع (1999).

4. يشير نظام التقييم إلى جميع الأنشطة التي يستخدمها الأستاذ لقياس مستوى نتائج التعلم. ويمكن تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين، الأعمال والواجبات والامتحانات. يشير الامتحان عمومًا إلى التقييم الذي يتم إجراؤه في ظروف رسمية صارمة ومقيدة بالوقت، وعادة ما يكون بدون أية مصادر مساعدة. الأعمال والواجبات هي عمل يقوم به الطالب خلال الفصل الدراسي، وعادة ما يتم تقديره، وتشكل الدرجات جزءًا من الدرجة الكلية للمقرر. في تقييمات الأعمال والواجبات، يُسمح للطلاب عادةً بالرجوع إلى مصادر مختلفة للمعلومات لإكمال المهام المطلوبة.

5. تم الحصول على البيانات من واقع منظومة التسجيل بالكلية للفصول الدراسية خريف 2016، ربيع 2017.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- اخلاص، محمد عبد الحي . 2019. **بدائل لنظام منح الدرجات والتقديرات المدرسية**. موقع تعليم جديد. تاريخ الاسترجاع 2021/2/28. https://www.new-educ.com

- جوجارات، دامودار . 2015. **الاقتصاد القياسي**. ترجمة: هند عبد الغفار عودة وعفاف على حسين الدش، دار المريخ للنشر: الرياض.

- رفيع، فاطمة رافع. 1999. *أثر بعض العوامل والمتغيرات على مستوى أداء طلبة أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

2. المراجع الأجنبية:

- Alanzi, K. A., 2012. Some Determinants of Student Performance in Principles of Financial Accounting (II) – Further Evidence from Kuwait. *Studies in Business and economic*, 2(16): 55-72.

- Alanzi, K. A., 2015. Determinants of Students' Performance in Cost Accounting - Further Evidence from Kuwait. *World Journal of Management*, 6: 136-152.

- Alanzi, K. A., and M. Alfraih Mishari .2017. Could learning outcomes of the first course in accounting predict overall academic performance? *Journal of International Education in Business*,10 (01): 89-98.

- Alanzi, K. A. and M. Alfraih Mishari. 2017. Does accumulated knowledge impact academic performance in cost accounting? *Journal of International Education in Business*, 10 (01): 2-11.

- AL-Rashed, W. I., 2001. Determinates of Accounting Students' Performance in Kuwait University. *Economics and Administration Journal*, 15(2): 3-17.

- Al-Twaijry, A. A., 2010. Student Academic Performance in Undergraduate Managerial - Accounting Courses. *Journal of Education for Business*, 85(6): 311-322.

- Carrington, L. G., 2010. The impact of course scheduling on student success in intermediate accountting. *American Journal of Business Education (AJBE)*, 3(4): 51-60.

- Carrington, L. G., 2012. The Impact of the Principles of Accounting Experience on Student Preparation for Intermediate Accounting. *American Journal of Business Education*, 5(4): 473-482.

- Cohen, J., 1988. *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences* Hillsdale. NJ, Lawrence Erlbaum Associates, Publishers.

- Eikner, A. and L. Montondon. 2001. Evidence on Factors Associated with Success in Intermediate Accounting I. *The Accounting Educators' Journal*, 13: 1-17.

- Fatemi, D. J., L. Marquis, et al., 2015. Student performance in intermediate accounting: A comparison of the effectiveness of online and manual homework assignments. *The Accounting Educators' Journal*, 24.

- Garkaz, M., B. Banimahd, et al., 2011. Factors Affecting Accounting Students' Performance: The Case of Students at the Islamic Azad University. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 29: 122-128.

- Ibrahim, M. E., 1989. Effort-expectation and academic performance in managerial cost accounting. *Journal of Accounting Education*, 7(1): 57-68.

- Maksy, M. and L. Zheng .2008. Factors associated with student performance in advanced accounting and auditing: An empirical study in a public university. *Accounting Research Journal*, 21: 16-32.

- Maksy, M. M., 2014. Factors associated with student performance in intermediate accounting: A comparative study at commuter and residential schools. *The Journal of Applied Business and Economics*, 16(5): 86-108.

- Maksy, M. M. and D. D. Wagaman .2013. Factors Associated with Student Performance in the Senior Seminar in Accounting: A Comparative Study in Commuter and Residential Schools. *Journal of Applied Business and Economics*, 14 (4): 101-119.

- Nabilah, S., N. Mahmud, et al., 2014. *Determinants of Accounting Students' Academic Performance.*

- Tailab, M., 2013. Difficulties of

Academic Achievement in Principles of Accounting Courses from the Student Perspective: Evidence from Libya. *Higher Education Studies*, 3.

- Tan, L. M. and F. Laswad .2015. Academic Performance in Introductory Accounting: Do Learning Styles Matter? *Accounting Education*, 24 (5): 383-402.

- Turner, J. L., S. A. Holmes, et al., 1997. Factors associated with grades in intermediate accounting. *Journal of Accounting Education*, 15 (2): 269-288.

- Uyar, A. and A. Güngörmüş. 2011. Factors Associated with Student Performance in Financial Accounting Course. *European Journal of Economic and Political Studies*, 4: 139-154.

- Waples, E., 2005. Determinants of Students' Performance in Intermediate Accounting. *Journal of College Teaching & Learning (TLC)*, 2.

- Yunker, P. J. and J. A. Yunker .2003. Are Student Evaluations of Teaching Valid? Evidence from an Analytical Business Core Course. *Journal of Education for Business,*78 (6): 313-317.

أ.شعبان محمد الجهاني
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية. ولتحقيق هدف البحث تمت صياغة فرضية رئيسية واحدة وثلاث فرضيات فرعية. وبلغ عدد المصارف المشاركة في البحث ثلاثة مصارف تجارية تقع إداراتها العامة بالمنطقة الشرقية، وقد اعتمد البحث على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، واستخدم الباحث كل من الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات. وقد توصل البحث إلى نتائج مفادها عدم إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية. وأوصى البحث بضرورة توعية مسؤولي متخذي قرارات منح الائتمان في هذه المصارف بدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وانعكاسها على الأداء المصرفي، وضرورة توجيه اهتمامهم نحو أهمية تلك المؤشرات وآثارها على القرار الائتماني.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، قائمة التدفقات النقدية، قرار منح الائتمان.

1. مقدمة:

تُعد قرارات منح الائتمان المصرفي من القرارات التي تحتاج إلى دراسة من قبل مسؤولي الائتمان بالمصارف التجارية، حيث تتخذ قرارات منح الائتمان بناء على مبادئ ومعايير وأسس علمية يتم التعرف عليها عن طريق مؤشرات مالية كالمؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة المرشد لإدارة المصارف في الاستخدام الأمثل لمواردها، كما تساعد قائمة التدفقات النقدية مستخدميها على معرفة قدرة الشركة على توفير نقدية كافية قادرة على سداد التزاماتها سواء قصيرة الأجل أم طويلة الأجل.

وتُعزى أهمية استخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات مالية مفصلة لا تظهر في قائمة الدخل والمركز المالي، حيث وجدت قائمة التدفقات النقدية القبول من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. وفي عام 1987م أصدر مجلس المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار المحاسبي رقم (95)، والذي بموجبه يتم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي، وفي عام 1992م تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ضرورة إلزام

شركات الأعمال بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

2. الدراسات السابقة:

قُسمت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث وفقاً لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في صياغة أسئلة استمارة الاستبيان، وذلك على النحو التالي:

1. دراسة مطر وعبيدات (2007)، التي استهدفت التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبني على أساس الاستحقاق.

2. دراسة علي (2009)، التي حاولت من جانبها التعرف على دور تحليل قائمة التدفقات النقدية المنشورة من خلال المؤشرات التي توضح مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي، ومدى الاستفادة منها وحدود استخداماتها، في مصرف درمان الوطني في السودان. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات لا تقوم بتقديم قائمة التدفقات النقدية عند طلب منح الائتمان المصرفي، وتعتمد المصارف على تحليل القوائم المالية الأخرى، كقائمتي المركز المالي والدخل عند منح الائتمان المصرفي بدلا من قائمة التدفقات النقدية.

3. دراسة ملوالعين (2011)، التي استهدفت قياس دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي، للشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ذات كفاية وفاعلية، للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

4. دراسة الفرجاني (2013)، التي سعت بصورة أساسية لمعرفة مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للنسب المالية الأساسية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية، وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية من نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب الهيكل التمويلي. وتوصلت الدراسة إلى أن متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية يدركون نسب الربحية فقط.

5. دراسة بابكر (2014)، التي قامت بدراسة جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في المصارف السودانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل، ويُسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي، وتؤثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية والتمويلية وتسهم في تقليل المخاطر المالية.

6.دراســة عبدالمجيــد (2016)، التــي استهدفت التعرف على مدى تأثير مقاييس أداء الأنشــطة التشــغيلية والاســتثمارية والتمويليــة فــي قــرارات مــنح الائتمــان المصرفي، وكذلك التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى إسهامها في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف السودانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على معلومات مقاييس الأداء المالي لقائمة التدفقات النقدية يضمن سلامة القرارات الائتمانية، ويوفر مؤشر التغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة، ويؤثر انخفاض مؤشر النقدية التشغيلية على سلامة القرارات الائتمانية، كما يؤثر انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الاستثمار على كفاءة القرارات الائتمانية.

مــن خــلال مــا تــم استعراضــه مــن دراسات سابقة، يمكن الإشارة إلى أن ما يميز البحث الحالي عن هذه الدراسات أنه لم تتم دراسة هذا الموضوع في إطار البيئة الليبية في ظل مجموعة الدراسات التي أتيحت للباحث.

ونظرا لأهمية قائمة التدفقات النقدية ودور المؤشرات المالية المشتقة منها، فإن البحث يبحث في مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

3. مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية عند منح التسهيلات الائتمانية للعملاء باتباع أساليب مختلفة، للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان، سواء كانت هذه المعلومات شخصية كالسمعة التجارية، أم معلومات مالية عن طريق دراسة جدوى اقتصادية وقوائم مالية، لمعرفة نسب ومؤشرات معينة يستدل منها على حقيقة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان (الكحلوت، 2005).

ونظرا لأن القوائم المالية التقليدية بما فيها (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) توضحان مدى تأثير نشاط الشركة على كل من الأصول والخصوم من جهة والإيرادات والمصروفات من جهة أخرى، فإن قائمة التدفق النقدي توضح التغيرات المالية التي حدثت في الشركة خلال فترة معينة من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

كما أن المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية التقليدية لا تعكس الوضع المالي للشركة بصورة حقيقية، حيث أن رقم صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل لا يعبر عن القيمة الحقيقة في التدفق النقدي الذي اكتسبته الشركة خلال الفترة المالية، وأن المركز المالي الذي تصوره ميزانية الشركة في نهاية الفترة المالية لا يعبر أيضا عن مركزها النقدي في نهاية تلك الفترة.

ومن هنا فإن المؤشرات المالية المشتقة والمؤشرات المالية المستخلصة

من قائمة التدفقات النقدية تعبر بصورة أوضح عن تقييم الأداء المالي للعميل والتنبؤ بقدرته على السداد.

بناء على ما سبق فإنه يمكن أن نتساءل عن واقع الأمر في البيئة الليبية من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يدرك مسؤولو منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث دور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية؟

4. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية".

ولاختبار هذه الفرضية تم اشتقاق ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي:

- الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية".

- الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية".

- الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية".

5. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة بـ (الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية).

6. أهمية البحث:

1. **الأهمية النظرية:** تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في فتح المجال أمام الباحثين للقيام بأبحاث لتطوير عمل المصارف الليبية فيما يتعلق بنشاط منح الائتمان.

2. **الأهمية التطبيقية:** وتتمثل في معرفة مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتي تمكن إدارات المصارف من اكتشاف الفرص المناسبة للاستثمار وتجنب التهديدات المحتملة والتصدي لها.

7. الإطار النظري للبحث:

▪ قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية القائمة الثالثة بعد قائمتي الدخل والمركز المالي التي تعطي معلومات ملائمة لمتخذي القرار، والأكثر استخداما في محاولة تقدير كفاءة المنشأة، لذلك أصبحت جزءا من البيانات المالية التي يتوجب على منظمة الأعمال تقديمها (سمير، 2013).

كما تُعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة التي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها، وذلك لأنها توفر معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم المنشآت.

ويُعرف زوبي (2000: 27) قائمة التدفقات النقدية بأنها:
قائمة تبين المقبوضات في شكل تدفقات نقدية داخلة والمدفوعات في شكل تدفقات نقدية خارجة، للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة (تشغيل، استثمار، تمويل) وذلك خلال فترة زمنية معينة.

كما عرف حجازي (2011: 69) قائمة التدفقات النقدية بأنها:
قائمة يتم فيها تلخيص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، تمارس خلالها المنشأة أنشطتها العادية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

من هنا يمكن القول بأن الهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة، خلال الفترة التي حصلت فيها التدفقات، أي أنها تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية في تقييم قدرة الشركة على تدبير النقدية الكافية في الأجل القصير والأجل الطويل (دهمش وآخرون، 1999).

وفيما يلي استعراض لتصنيف قائمة التدفقات النقدية، الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية.

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

هي مقياس لقدرة المنشأة على المحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم الأنشطة الأخرى (نصرالدين وآخرون، 2010)، ويقصد بها التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ولضمان نجاح المنشأة لابد أن تكون التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية أكبر من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (Daniel and Glenn, 1990).

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تتمثل في الأنشطة المتعلقة بشراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، وشراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات، التي لا تدخل في البنود كنقد

مكاف، حيث تبين مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية (أبونصار وحميدان، 2002).

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقراض التي تقوم بها الشركة، وهو النشاط الذي يرتبط بالحصول على موارد التمويل للأصول عن طريق إصدار أسهم أو قروض، وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في المستقبل (أحمد، 2008).

- **أهمية قائمة التدفقات النقدية:**

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية كما أوردها مطر (2003: 161) في:

1. توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية.
2. أكثر ملاءمة في تحديد نقاط القوة والضعف في أنشطة المنشأة، وذلك بما تحتويه من معلومات.
3. تمكن متخذي القرارات من تقييم المركز المالي للمنشأة (الصبان وآخرون، 2000).

- **مؤشرات السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:**

يُعرف شنوف (2009: 200) السيولة بأنها:

مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة كالأصول المتداولة.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة الشركة:

1. مؤشر تغطية النقدية.
2. مؤشر المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.
3. مؤشر التوزيعات النقدية.
4. مؤشر كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
5. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة.
6. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.
7. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.

- **مؤشرات الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:**

تشير مؤشرات الربحية إلى مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة خلال السنة

من الأنشطة التشغيلية للشركة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي، ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما إذا تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم ربحية الشركة وفقا لـ سمير (2013) ما يلي:

1. مؤشر دليل النشاط التشغيلي.
2. مؤشر النقدية التشغيلي.
3. مؤشر التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.
4. مؤشر العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.
5. مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية.
6. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي.
7. مؤشر الفوائد والتوزيعات النقدية.

- **مفهوم الائتمان المصرفي:**

عرف العديد من الكتّاب الإئتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الدارس في هذا المجال، ومن هذه التعريفات تعريف عبدالحميد (2000: 103)، الذي عرف الائتمان المصرفي بأنه:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على كل من مفهوم الائتمان والسلف.

كما عرف السيسي (2004: 15) الائتمان على أنه:

الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

- **أسس منح الائتمان**:

يجب أن يتم الائتمان المصرفي استنادا إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها، وهي وفقا لـ الدغيم وآخرون (2006: 195):

1- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2- تحقيق الربح: والهدف من ذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة،

وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3- السيولة: وتعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف (النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية، إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانات من المصرف لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير).

- **مفهوم الإستراتيجية الائتمانية:**

يقصد بالاستراتيجية الائتمانية للمصارف بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والاتجاهات الإرشادية، التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، وبما يحقق أغراض معينة، ومنها وفقا لـ الحسين والدوري (2003: 126):

1. ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف الواحد والحالات المتماثلة.
2. توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون تردد أو خوف من الوقوع في الخطأ.
3. تعزيز المركز الإستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

- **المخاطر الائتمانية:**

تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية إضافة إلى مخاطر أخرى كمخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

ويُعرف قويدر (2014: 51) المخاطر بصفة عامة على أنها:

احتمال التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو هي تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين. وتُعرف المخاطر المصرفية على أنها احتمال تعرض المصرف لمخاطر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثماراته مما يؤثر سلبيا على تحقيق أهداف المصرف المرجوة.

كما يُعرف مفتاح ومعارفي (2007: 3) المخاطر الائتمانية بأنها:

خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

8. منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع البحث، كما تم استخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية في اختيار عينة البحث، والاعتماد على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

▪ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المدراء العامين ومدراء الفروع ومدراء وموظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية العاملة والواقعة إداراتها العامة بالمنطقة الشرقية، وهي المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية، ونظرا للوقت والتكلفة والتجانس في مجتمع البحث وتشابه ظروف العمل، قام الباحث بتقسيم المجتمع الى طبقتين الأولى تخص المدراء والثانية تخص الموظفين بإدارات الائتمان، وبالتالي أخذ عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة تتناسب مع حجم الطبقة في المجتمع الكلي، وقد تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية الجاهزة SPSS في اختبار وتحليل البيانات. ويوضح الجدول رقم (1) حجم مجتمع وعينة البحث محل الدراسة:

جدول (1): مجتمع البحث وحجم العينة

م	المجتمع	العدد في المجتمع	الوزن النسبي	حجم العينة
1	المدراء	23	% 29.4	19
2	الموظفون	55	% 70.6	45
	المجموع	78	% 100	64

وبعد تحديد مجتمع وعينة البحث بدقة، شرع الباحث في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة من (المدراء والموظفين بإدارات الائتمان بالمصارف التجارية عينة البحث). وبلغ مجموع الاستمارات التي تم توزيعها على أفراد العينة في المصارف محل الدراسة (64) استمارة، تم استرجاع (53) استبيان منها (3) استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم الإجابة عن بعضها بشكل كلي، وبالتالي فإن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (50) استمارة ما يمثل نسبة (78%) من إجمالي الاستمارات الموزعة من إجمالي مفردات العينة في المصارف الثلاثة.

▪ اختبار ثبات وصدق استمارة الاستبيان:

لمعرفة مدى صلاحية استمارة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات اللازمة

للبحث الحالي والاعتماد عليها، تم استخدام معامل الثبات لقياس مدى ثبات أداة القياس، أي بمعنى التأكد من أن النتائج ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على المشاركين ذاتهم في أوقات متباعدة، حيث يدل هذا الاختبار على قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان. وقد بلغت درجة الاعتماد على هذا الاستبيان ككل وفقا لمقياس ألفا كرونباخ (0.969)، وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها. ويوضح الجدول رقم (2) معاملات ثبات أداة البحث لمحاور البحث، حيث تبين أن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية تحصل على أعلى معامل ثبات بقيمة (0.944)، ويليه مباشرة المحور الأول المتعلق بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، والذي تحصل على معامل الثبات بقيمة (0.903)، وتحصل المحور الثاني المتعلق بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية على معامل الثبات بقيمة (0.894). وتشير هذه المعدلات المرتفعة إلى درجة عالية من الثبات في مقاييس البحث، تكفل تحقيق أغراض البحث.

جدول (2): نتائج ثبات وصدق استمارة الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معاملات الثبات
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.	5	0.903
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.	5	0.894
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.	5	0.944
معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة.	15	0.969

كما تم اختبار صدق استمارة الاستبيان للتأكد من نجاح الأداة على قياس المتغيرات التي وجدت من أجلها، وذلك بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ككل ليتم الوصول إلى معامل الصدق بقيمة (0.984)، وهي نسبة عالية تشير إلى أن المقياس يقيس الغرض الذي نسعى إلى تحقيقه.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

تم استخدام اختبار كولمجروف سمرنوف Kolmogorov - Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وقد أشارت نتائجه (جدول رقم (3)) إلى عدم تبعية محاور البحث وأبعاده للتوزيع الطبيعي، لأن القيم الاحتمالية لمحور وأبعاد البحث أقل من مستوى الدلالة (0.05). ووفقا لهذه النتائج تم استخدام الاختبارات اللامعلمية لاختبار فرضيات البحث.

جدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف سمرنوف)

المحور	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.	0.127	0.000
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.	0.135	0.000
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.	0.115	0.000

9. تحليل البيانات:

(1) تحليل خصائص المشاركين مفردات عينة البحث:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (4) إلى أن معظم المشاركين من مفردات عينة البحث من حملة البكالوريوس ونسبتهم 78.5% من إجمالي المشاركين بعينة البحث، بينما 15.6% من حملة الدبلوم العالي، و5.9% حاصلين على درجة الماجستير، وبالتالي يتمتع أفراد العينة بمستوى مناسب من التأهيل العلمي العالي ما يمكنهم من فهم أسئلة استمارة الاستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة.

الجدول (4): توزيع مفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	دبلوم	8	%15.6
2	بكالوريوس	39	%78.5
3	ماجستير	3	%5.9
	المجموع	50	%100

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (5) إلى أن ما نسبته 63% تقريبا من عينة البحث هم من تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وأن النسبة المتبقية موزعة ما بين إدارة الأعمال والاقتصاد، وهذه نتيجة تعزى لطبيعة ومتطلبات القيام بالعمل في القطاع المصرفي.

الجدول (5): توزيع مفردات عينة البحث حسب التخصص العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	محاسبة	23	%45.2
2	تمويل ومصارف	9	%17.8
3	إدارة أعمال	16	%31.9
4	اقتصاد	1	%2.2
5	أخرى	1	%3.0
	المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (6) أن ما نسبته 34% من أفراد عينة البحث يعملون بوظيفة (مدير عام-مدير فرع)، وكذلك فإن موظفي إدارة الائتمان شكلوا ما نسبته 66% من مفردات عينة البحث، ويعتقد الباحث أن ارتفاع نسبة رؤساء الأقسام يعطي مصداقية جيدة للإجابات، لأن لديهم معرفة جيدة بطبيعة العمل بالقطاع المصرفي، وهذا مؤشر جيد على درايتهم وفهمهم لنظام الائتمان المصرفي، ويعتقد الباحث أن إجابات مفردات العينة ستكون ذات موثوقية عالية.

الجدول (6): توزيع مفردات عينة البحث حسب الوظيفة الحالية

م	البيان	العدد	النسبة
1	مدير عام	2	%4
2	مدير فرع	15	%30
3	مدير إدارة الائتمان	5	%10
4	رئيس قسم	25	%50
5	أخرى	3	%6
	المجموع	50	%100

يشير الجدول (7) إلى أن ما نسبته 88.9% من المشاركين في البحث تزيد خبرتهم عن خمس سنوات، مما يعني أنهم يتمتعون بخبرة جيدة في مجال تقديم خدمة الائتمان المصرفي، ما يعزز الثقة في نتائج البحث، بينما كانت نسبة المشاركين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات 11.1%.

الجدول (7): توزيع مفردات عينة البحث حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي

م	البيان	العدد	النسبة
1	أقل من خمس سنوات	6	%11.1
2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	10	%19.3
3	من 10 إلى أقل من 15 سنة	12	%24.4
4	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	14	%28.9
5	من 20 سنة فأكثر	8	%16.3
	المجموع	50	%100

(2) التحليل الوصفي لفقرات استمارة الاستبيان:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل آراء وتوجهات المشاركين من مفردات عينة البحث، فيما يتعلق بقياس فقرات استمارة الاستبيان، وقد تم تصنيف إجابات مفردات العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من موافق

بشدة إلى غير موافق بشدة، كما تم تحديد قيمة المتوسط الفرضي بـ (3) وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3) فهذا يعني موافقة مفردات العينة على هذه الفقرات.

(3) تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية:

يشير تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (8) إلى أن إجابات مفردات عينة البحث تتجه جميعها نحو الرفض فيما يخص إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، حيث أوضحت النتائج بأن دراسة عناصر الأنشطة التشغيلية تساعد في تحديد وقياس المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (2.607) وانحراف معياري (0.9704)، يليه في المرتبة الثانية عملية تحليل وتفسير بنود النشاط التشغيلي يؤدي إلى تقليل مخاطر منح الائتمان إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البند (2.541) وبانحراف معياري (0.8985)، وجاء محور قيام المصارف التجارية باستخدام المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.511) بانحراف معياري (0.9915)، وفي المرتبة الرابعة جاءت مساهمة خبرة مسؤولي منح الائتمان في عملية تحليل معلومات الأنشطة التشغيلية بكفاءة وفاعلية في القرارات الائتمانية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.504) بانحراف معياري (0.9687)، وجاء في المرتبة الأخيرة محور دور المعلومات التي يتم الحصول عليها من النشاط التشغيلي في إمكانية التنبؤ بالعائد والمخاطر، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.304) بانحراف معياري (0.9485)، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين من مفردات عينة البحث (2.493) بانحراف معياري (0.7256)، ويلاحظ أن المتوسط العام أقل من المتوسط الافتراضي المتعمد في هذا البحث وهو (3)، مما يشير إلى أن المشاركين من مفردات عينة البحث لديهم ادراك ضعيف لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

الجدول (8): تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تحليل وتفسير بنود النشاط التشغيلي يؤدي إلى تقليل مخاطر منح الائتمان.	2.541	0.8985	2
2	يمكن عن طريق دراسة عناصر الأنشطة التشغيلية الحصول على معلومات تساعد في تحديد وقياس المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان.	2.607	0.9704	1
3	تساهم خبرة مسؤولي منح الائتمان في عملية تحليل معلومات الأنشطة التشغيلية بكفاءة وفاعلية في القرارات الائتمانية.	2.504	0.9687	4
4	تقوم المصارف التجارية باستخدام المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.	2.511	0.9915	3
5	تلعب المعلومات التي يتم الحصول عليها من النشاط التشغيلي في إمكانية التنبؤ بالعائد والمخاطر.	2.304	0.9485	5
	المتوسط العام	2.493	0.7256	

(4) تحليل إجابات المشاركين حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:

يتضح من خلال إجابات مفردات عينة البحث في الجدول رقم (9)، أن متوسط الإجابات لمدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية يتراوح بين (3.163) لدور المعلومات المتعلقة بالنشاط الاستثماري لتحديد وتقدير الأموال المستثمرة، و(2.830) لمساهمة النشاط الاستثماري على توفير بيانات ائتمانية واضحة عن العملاء المتعلقة بتاريخهم المالي والتزاماتهم القائمة، وبانحراف معياري (1.0237- 0.9427)، وكان المتوسط العام أقل من المتوسط الافتراضي المعتمد في البحث، حيث كان المتوسط العام لإجابات المشاركين من مفردات عينة البحث (2.945) بانحراف معياري (0.8135)، ويشير ذلك إلى أن إجابات المشاركين من مفردات عينة البحث تتجه بشكل عام نحو عدم إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

الجدول (9): تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تساعد المعلومات التي يوفرها النشاط الاستثماري على عملية تقييم مخاطر منح الائتمان.	2.904	1.1122	4
2	يمكن من خلال دراسة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاستثماري تحديد وتقدير الأموال المستثمرة.	3.163	1.0237	1
3	تساهم المعلومات الخاصة بالنشاط الاستثماري في تحليل الوضع المالي للعملاء مما يقلل من مخاطر منح الائتمان.	2.919	0.9467	2
4	تجاهل تحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالنشاط الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع مخاطر منح الائتمان.	2.909	0.9624	3
5	يساعد النشاط الاستثماري على توفير بيانات ائتمانية واضحة عن العملاء المتعلقة بتاريخهم المالي والتزاماتهم القائمة	2.830	0.9427	5
	المتوسط العام	2.945	0.8135	

(5) تحليل إجابات المشاركين حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية:

يوضح الجدول رقم (10) أن نتائج تحليل إجابات المشاركين من مفردات عينة البحث التي أشارت إليها المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس البنود المقترحة لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية، تراوحت ما بين (2.333-2.630)، مما يدل على أن إجابات المشاركين جاءت بالرفض على جميع الفقرات، حيث أنها كانت أقل من المتوسط الافتراضي.

الجدول (10) تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يمكن تحديد نسبة المخاطر الائتمانية التي تواجه العملاء من خلال دراسة وتحليل النشاط التمويلي بشكل جيد.	2.533	1.0280	3
2	الحصول على معلومات وفيرة وكافية عن النشاط التمويلي يساعد في اتخاذ قرارات سليمة لمنح الائتمان	2.548	1.0560	2
3	وجود خطط وسياسات واضحة للنشاط التمويلي يؤدي إلى السيطرة على مخاطر منح الائتمان.	2.630	1.0275	1

4	الإجراءات والقرارات الفعالة المتعلقة بالنشاط التمويلي يساهم في عملية التحكم بمخاطر منح الائتمان.	2.363	0.9432	4
5	تعزز المعلومات التي يوفرها النشاط التمويلي عملية اتخاذ قرار منح الائتمان.	2.333	0.9620	5
	المتوسط العام	2.481	0.8694	

(6) التحليل الاستنتاجي للبيانات واختبار فرضيات البحث:

تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي اللامعلمي من أجل اختبار فرضيات البحث، بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية، وذلك باستخدام اختبار الإشارة، نظرا لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار فرضيات البحث تم صياغة فرض العدم (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أكبر من أو يساوي المتوسط الافتراضي المعتمد في هذا البحث وهو (3)، ويعبر عنه إحصائياً كما يلي:

$$H_0: \mu \geq 3$$

ويشير الفرض البديل (H1) إلى أن متوسط المجتمع أقل من المتوسط الافتراضي المعتمد في هذا البحث وهو (3)، ويعبر عنه إحصائيا كما يلي:

$$H_1: \mu < 3$$

ويوضح الجدول رقم (11) أن نتائج اختبار الإشارة للمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية إلى:

1- القيمة المشاهدة للفرضية (P-Value =0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أنه "لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية".

2- القيمة المشاهدة للفرضية (P-Value =0.018) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05)، وعلية يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أنه "لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية".

3- القيمة المشاهدة للفرضية (P-Value =0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.05)، وعلية يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أنه "لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية".

جدول (11): نتائج اختبار الإشارة للمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

البعد	المتوسط	الانحراف	القيمة الاحتمالية
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.	2.493	0.7256	0.00
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.	2.945	0.8135	0.018
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.	2.481	0.8694	0.00

10. نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال نتائج تحليل بيانات البحث، ونتائج التحليل الإحصائي، واختبار فروض البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها عدم إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، وقد يعزى ذلك لضعف وكفاءة مسؤولي منح الائتمان في عملية تحليل المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، على الرغم من أنهم حاصلون على مؤهلات علمية في مجال المحاسبة والعلوم المصرفية، فضلا عن تخصصاتهم وسنوات خبرتهم في العمل المصرفي وتحديدا فيما يتعلق بمنح الائتمان. كما توصل الباحث أيضا إلى أن المصارف قيد البحث لا تولي أهمية كافية لدراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية، والتي تمكنها من تحديد كفاية التدفقات النقدية للوفاء بالالتزامات، والذي انعكس في عدم اهتمام هذه المصارف بطلب تقديم قائمة التدفقات النقدية من العملاء عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والذي يؤدي بدوره إلى نتائج غير جيدة في ذات الشأن.

11. توصيات البحث:

على ضوء ما تقدم، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها في البحث، يوصي الباحث:

1. ضرورة زيادة قدرة مفردات عينة البحث (مسؤولي منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية قيد البحث) على تحليل المعلومات المحاسبية وقيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قائمة التدفقات النقدية.
2. ضرورة الاهتمام بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية عند منح الائتمان المصرفي.
3. التأكيد على أهمية إرفاق قائمة التدفقات النقدية ضمن متطلبات منح الائتمان للعميل، ليتمكن موظفو الائتمان من استخدامها في الكشف على موقف العميل المالي طالب الائتمان واتخاذ القرار الائتماني المناسب.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو نصار، محمد وحميدان، جمعة. 2002. *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية*. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- أحمد، عبدالناصر شحدة السيد. 2008. *الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد. 2003. *إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر*. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وانجرو، إيمان. 2006. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*، المجلد 28، العدد 3.

- السيسي، صلاح. 2004. *قضايا مصرفية معاصرة*. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

- الصبان، محمد سمير وآخرون. 2000. *المحاسبة المالية المتوسطة*. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود. 2013. دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية. *المؤتمر العلمي الدولي الخامس، إدارة وتنمية رأس المال الفكري في المنظمات العربية بين الواقع والمأمول*. المجلد الثاني، العدد الأول.

- الكحلوت، خالد محمود. 2005. *مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة*. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الكيلاني، قيس أديب وقدومي، ثائر عدنان. 2003. *استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية*. جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.

- بابكر، بشير بكري. 2014. *جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية*. أطروحة دكتوراة في التمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

- حجازي، وجدي حامد. 2011. *تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية*. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر.

- خنفر، مؤيد راضي وفلاح، غسان. 2007. *تحليل القوائم المالية-مدخل نظري وتطبيقي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- دهمش، نعيم وآخرون. 1999. *مبادئ المحاسبة*. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

- زوبي، أكرم علي. 2000. *استخدام قائمة التدفقات النقدية وبعض المؤشرات المالية في تقييم السيولة، الربحية، الكفاءة-دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

- سمير، مسياء محمد. 2013. *مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين المالين ومستخدمي البيانات المالية للممارسات المحاسبية الإبداعية على قائمة التدفق النقدي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- عبدالحميد، عبدالمطلب. 2000. *البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها*. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- عبدالمجيد، محمد. 2016. *مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي*. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، خرطوم، السودان.

- علي، عبدالعزيز عبدالله. 2009. *تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي*. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

- قويدر، ابتسام. 2014. *دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري "BEA"- وكالة قسنطينة*. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

- مطر، محمد. 2003. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. *دار وائل للنشر*، عمان، الأردن.

- مطر، محمد وعبيدات، احمد. 2007. دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسبة الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 3، العدد 4.

- مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة. 2007. *المخاطر الائتمانية-تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة*. كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتون، الأردن.

- ملوالعين، علاء. 2011. دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. *مجلة الآفاق الاقتصادية*، مجلد 32، العدد 119، الصفحات من 11 إلى 62.

- نصرالدين، عبد الوهاب وآخرون. 2010. *المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية*. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2. المراجع الأجنبية:

- Daniel S. and Glenn W. 1990. *Fundamentals of Financial Accounting*. 6th edition Texas: Irwin.

- Jones, stewart: and Others. 1990. An Evaluation of Decision Uesfulness of Cash Flow Statement By Australian Reporting Intuitions. *Accounting and Business Research*. Vol.25, No 98.

د. عبدالسلام محمد عبدالحفيظ
أ.سالمة مفتاح المصراتي
أ.حنان مصطفى بازينة
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى.

ملخص:

يهدف البحث إلى معرفة مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى، في مجالات (البرنامج التعليمي، هيئة التدريس والكوادر المساندة، خدمات الدعم التعليمية، الشؤون الطلابية، المرافق، ضمان الجودة والتحسين المستمر)، ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الإحصائى الوصفي المسحي، واستخدمت استمارة الاستبانة كأداة رئيسية في تجميع البيانات. وقد تضمن مجتمع البحث جميع رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازي، والبالغ عددهم 30 مبحوثا. ونظرا لصغر حجم مجتمع البحث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل. وتوصل البحث إلى أن هناك تطبيق لمعايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية في جامعة بنغازي، من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بالكليات بدرجة متوسطة، حيث جاءت أهمها في درجة التطبيق لمعيار خدمات الدعم التعليمية ومعيار المرافق بدرجة مرتفعة، بينما جاءت معايير هيئة التدريس والكوادر المساندة لها، الشؤون الطلابية، وضمان الجودة والتحسين المستمر بدرجة متوسطة، أما معيار البرنامج التعليمي فقد جاء بدرجة منخفضة. وقد أوصى البحث بضرورة تحفيز إدارة الجامعة بتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي والمؤسسي لكافة الكليات، وضرورة تحديث وتطوير البرامج التعليمية في الكليات بشكل يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: معايير الاعتماد البرامجى، الدراسة الجامعية، أقسام الجودة، جامعة بنغازى - ليبيا.

1. مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات وتطورات متسارعة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية، الأمر الذي انعكس على طبيعة العمل الإداري في المنظمات والمؤسسات التعليمية. لذلك بات من الضروري مواجهة المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للحفاظ على مركزها، وبدوره أدى ذلك إلى ظهور مدخل إدارة الجودة في المؤسسات التعليمية، والذي يهتم بإتقان العمل وتحسينه سعيا إلى تحقيق الجودة في كل المراحل والعمليات، من أجل الوصول إلى مخرجات تتصف بالتميزوالجودة العالية (أبوعامر،2008).

ويُعد تطبيق معايير الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي في التعليم العالي خطوة أساسية من خطوات الإصلاح للعملية التعليمية وأنظمة التعليم العالي، وهذا لن يتم إلا عن طريق نشرثقافة الجودة داخل الجامعات والكليات، واعتبارها مسؤولية كل فرد في الجامعة باختلاف المسؤوليات والاختصاصات.

بدأت بعض الجامعات الليبية بصفة عامة، وجامعة بنغازي بصفة خاصة بإدخال أنظمة ووضع معايير ضمان الجودة في برامجها، وقد تطورت إستراتيجية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي من خلال المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي الذي تم إنشاؤه بناء على قرار رقم (164) لسنة 2006 م ، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقا)، ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وهو الجهة المخولة قانونا بتطوير ومتابعة شؤون ضمان الجودة والاعتماد فى مؤسسات التعليم فى ليبيا وفقا لقانون التعليم رقم (18) لسنة 2010م (زوبي وآخرون،2017).

وقد أصدر المركز دليلا لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي يتضمن معايير الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي تم التوصل إليها من خلال الرجوع إلى المعايير العالمية الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة، وانتقاء المعايير التي تبدو ملائمة ومنسجمة مع أهداف وغايات برامجها الأكاديمية في ليبيا. (مرجين والشركسي، 2012).

2. مشكلة البحث:

إن الاهتمام بتطبيق الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص، يساهم في تحقيق فاعلية المؤسسات التعليمية على مستوى الجامعات من جانب، وفي تطوير الخدمات التعليمية من جانب آخر. وتسعى معظم الجامعات الليبية إلى تطبيق معايير الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي لها الصادرة من مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية الذي يتضمن مجموعة من المعاييرالتي يهدف تنفيذها إلي التحسين المستمر في مخرجات العملية التعليمية، وللوقوف على مدى تحقيق جامعة بنغازي لأهدافها، فإنها يستوجب عليها تقويم جوانب العمل بها، من خلال الاستناد إلى معاييرمحددة، ولذلك فإن تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي أصبح أمرا مهما، ومعيارا للثقة بالجامعات، ولتحقيق الميزة التنافسية لها، وكذلك للرفع من وزيادة مستوى أدائها في المجتمع.

ومن هنا جاء هذا البحث للتعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي، لتحقيق ضمان الجودة في جامعة بنغازي، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى؟

3. أهداف البحث:

1. يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية بكليات جامعة بنغازي المتعلقة بـ (البرنامج التعليمي، هيئة التدريس والكوادر المساندة، خدمات الدعم التعليمية، الشؤون الطلابية، المرافق، ضمان الجودة والتحسين المستمر).
2. اكتساب معرفة واسعة ودقيقة حول ضمان الجودة ومعايير الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي الصادرة من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية بكليات جامعة بنغازي.
3. تقديم التوصيات التي قد تساهم في تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي للجامعات.

4. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على جهود تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام، والتعليم الجامعي بشكل خاص.
2. معرفة مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي لضمان الجودة للدراسة الجامعية في جامعة بنغازي.
3. تكمن أهمية البحث في سعي الجامعات الليبية لمسايرة التوجهات العالمية نحو الجودة والاعتماد وتقويم برامجها وفقا لمعايير ضمان الجودة.

5. الدراسات السابقة:

في ضوء متطلبات تحقيق الجودة في جميع المجالات، نُشرت العديد من الدراسات العربية والمحلية التي تناولت موضوع الجودة ومعايير تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي من زوايا مختلفة، وفي السياق التالي نحاول تسليط الضوء على الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، ومن أبرزها:

دراسة فاضل (2011)، التي سعت لمعرفة درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز في المجالات التالية (الإداري والتنظيمي، البرنامج التعليمي، الخدمات الطلابية، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (164) في جامعة أم القرى، وكذلك عدد (275) من جامعة الملك عبد العزيز. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطبيقا لمعايير الجودة والاعتماد بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز، حيث أشارت إلى وجود مستوى تطبيق متوسط لمعياري الخدمات الطلابية والبرنامج التعليمي، وأوصت بضرورة تحديد مؤشرات الجودة اللازمة للتأكد من فعالية البرنامج التعليمي والخبرات المقدمة فيه.

أما دراسة السرحان (2013)، فقد تناولت التعرف على أثر تطبيق معاييرالجودة والاعتماد الأكاديمي على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية، وقد تم أخذ عينة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين البالغ عددهم

(82) فردا، حيث تم اختبار المعايير المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم بالسعودية (الرسالة والأهداف، السلطة والإدارة، إدارة ضمان الجودة وتحسينها، التعليم والتعلم، عمليات توظيف الهيئة التدريسية والإدارية، البحث العلمي، وعلاقة المؤسسة التعليمية مع المجتمع). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تولي اهتماما جوهريا بهذه المعايير.

كذلك استهدفت **دراسة الزائدي (2014)**، التعرف على درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الخاصة من وجهة نظر القادة الأكاديمين والإداريين، ومعرفة أهم المقترحات التطويرية، وقد تكونت عينة الدراسة من (163) إداريا وأكاديميا، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في المجالات (رسالة الجامعة وأهدافها، البرامج التعليمية، أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، نظام القبول والتسجيل، المرافق والتجهيزات، المكتبة) جاءت بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة توفير برامج تدريبية للتعريف بمعايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الخاصة.

ومن جانب آخر تناولت **دراسة أحمد (2015)**، معرفة مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الوطني لبرامج التعليم العالي في كلية فقيه للعلوم الطبية بالمملكة العربية السعودية، حيث تمثلت عينة الدراسة في (188) طالبا وطالبة. وقد توصلت الدراسة إلى أن كلية فقيه للعلوم الطبية تقوم بتطبيق معايير الاعتماد الوطني الأكاديمي بمستوى متوسط، وأوصت الدراسة بإنشاء وحدة للجودة تهدف إلى تقويم الأداء الأكاديمي وتطوير العملية التعليمية في الكلية من خلال معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وفي نفس السياق استهدفت **دراسة الشيخ (2016)**، تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي (الإطار المؤسسي، الحوكمة والإدارة، البنى التحتية، الموارد البشرية، الطلاب والخريجون، التعليم والتعلم ومصادرهما، البحث العلمي والدراسات لعليا، خدمة المجتمع، وإدارة الجودة)، في مؤسسات التعليم الصحي، وقد بلغت مفردات العينة (440) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفا في تطبيق معايير الجودة والاعتماد في كلية الأشعة والطب النووي بجامعة الرباط الوطني وكلية علوم الأشعة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وعدم الرضا عن مستوى تطبيقها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث لم تتوفر أدلة وإجراءات ضمان الجودة، كما أنه لا يتوفر الدعم الكافي من الإدارة العليا لتحسين الجودة داخل المؤسسات التعليمية الصحية. كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود مستوى تطبيق مرتفع لمعيار التعليم والتعلم ومصادرها.

ومن جانب آخر، استهدفت **دراسة السعدي وآخرون (2017)**، التعرف على مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس، حيث بلغت عينة الدراسة (66) إداريا وأكاديميا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك

تطبيقا عاليا لمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المتمثلة في (قيادة ضمان الجودة، خطة تحسين الجودة، جودة البرامج الأكاديمية، مخرجات التعليم، جودة أعضاء هيئة التدريس، جودة مصادر التعلم ودعم الطلبة، جودة نظام المعلومات)، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استكمال مقومات تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي سواء كانت المادية أم البشرية.

وفي سياق متصل، استهدفت **دراسة النعاس (2017)**، التعرف على مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية في جامعة طبرق، وفقا لمعايير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية من وجهة نظر القائمين على البرنامج (عميد الكلية، المسجل، الدراسة والامتحانات، شؤون الطلبة، الشؤون الإدارية والمالية، المكتبة) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وذلك بتطبيق نموذج التقييم الصادرعن المركز الوطني والخاص ببرنامج الدراسة الجامعية، وعن طريق المقابلات الشخصية والملاحظة توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: توافر متطلبات الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية الخاصة بمحوري (البرنامج التعليمي والشؤون الطلابية)، وعدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية الخاصة بمحاور (أعضاء هيئة التدريس، خدمات الدعم التعليمية، المرافق، وضمان الجودة والتحسين المستمر)، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمعايير الجودة في محاور عدة أهمها المرافق وأعضاء هيئة التدريس وخدمات الدعم التعليمية.

كذلك تناولت **دراسة النقيري والطراونة (2018)**، تحديد درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظرعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها. وقد تكونت عينة الدراسة من (220) عميدا ورئيس قسم، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من ثلاث جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة في الأردن. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها كانت مرتفعة. وأوصت الدراسة بالحفاظ على الدرجة المرتفعة لتحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الأردنية بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعاملين في الجامعات وبخاصة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية.

ومن جانب آخر، حاولت **دراسة الصويعي وبوحنيك (2019)**، التعرف على مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال الأبعاد التالية (هيئة التدريس، خدمات المجتمع والبيئة، البحث العلمي، الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر) بالتطبيق على جامعتي بنغازي والمرقب. وتكونت عينة الدراسة من (257) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي كان منخفضا، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعات.

وأخيرا، استهدفت **دراسة القحطاني (2020)**، معرفة مدى تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتطوير آليات التقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المحاضرين بكليات التربية بالجامعات السعودية وفق معايير(CAEP)، جامعة أم القرى أنموذجا، تحديدا نحو(تطوير المحتوى والمعرفة التربوية، تحسين ممارسة الشراكة المهنية والتدريب، الرقي بجودة الطلب والتوظيف، تعزيز أثر البرنامج، زيادة جودة البرنامج والتحسين المستمر)، وتكونت عينة الدراسة من (82) عضو هيئة تدريس في جامعة أم القرى، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مدى كبيرا من تحفيز أعضاء هيئة التدريس نحو تطوير آليات التقويم الذاتي وفق معايير (CAEP)، كما توصلت أيضا إلى وجود مستوى تطبيق مرتفع للجودة والتحسين المستمر، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أعداد المحاضرين في المملكة العربية السعودية بشكل مستمر وفقا لمستجدات العصر.

نلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أن البحث الحالي يلتقي مع بعض الدراسات التي تناولت موضوع الجودة الشاملة ومعايير تطبيقها، والاعتماد لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في بعض المتغيرات والأبعاد. ويتميز هذا البحث عن غيره من الدراسات بأنه:

- من الأبحاث الحديثة في البيئة الليبية التى ركزت على جامعة بنغازى - على حد علم الباحثين - التي تسعى إلى معرفة مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في جامعة بنغازي.

- إن الدراسات السابقة وخاصة في البيئة الليبية أهملت وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بالجامعات الليبية باعتبارهم الأقرب من غيرهم في التعرف على مدى تطبيق معايير ضمان الجودة.

- إن أغلب الدراسات السابقة ركزت على معايير الاعتماد المؤسسى وأهملت معايير الاعتماد البرامجي وهو ما ركز عليه هذا البحث.

بناء على ما سبق، استهدف البحث التعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى.

6. الإطار النظري:

بدأ تطبيق الجودة الشاملة في التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1981 عندما نادي مالكوم بالدريج بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة في جميع المجالات ومنها التعليم. وفي العام 1993م امتدت جائزة مالكولم بالدريج في الجودة لتشمل قطاع التعليم، مما أدى إلى تبني تطبيق الجودة في التعليم بشكل جدي (ابوعبدة، 2011). ومن ذلك الوقت أضحت إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي عملية إدارية ترتكز على عدة قيم ومعلومات يتم عن طريقها توظيف مواهب وتستثمر قدرات أعضاء التدريس الفكرية في مختلف المجالات لتحقيق التحسين المستمر لأهداف الجامعة.

في هذا الجزء يتناول البحث الجودة في مؤسسات التعليم العالي، الاعتماد الأكاديمي، ومعايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية.

1.6 الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماما ملحوظا ومتزايدا بجودة التعليم، الأمر الذي وضع الأنظمة التعليمية أمام تحد كبير، يتطلب منها العمل على تحسين جودة التعليم ونوعيته (حسان والعجمي، 2013) من خلال تقديم محتوى تعليمي ذي جودة عالية، وعليه فإن هذه النظم تواجه تحديات علمية وتقنية واقتصادية وعليها مواجهة متطلبات المجتمع والإيفاء بها، وصولا إلى تعليم ذي جودة عالية والاستثمار الأفضل في المصادر، فكان تحسين جودة التعليم هدفا رئيسيا لتحسين السياسات التعليمية، وأصبح التحدي الذي يواجه المؤسسات التربوية ليس توفير التعليم لكل مواطن بل التأكيد على تقديم تعليم يمتاز بجودته العالية (تمام، 2010).

ولعل النقد المستمر من انخفاض مستويات الجودة في مخرجات التعليم، ودخول ألفية جديدة ذات تحديات صعبة كالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات، والتي تتطلب إعداد وتوفير الكوادر ذات المهارة والفعالية العالية، قد أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بجودة التعليم في النظم التعليمية بصفة عامة. حيث يعد مدخل الجودة من المداخل الحديثة والتي تهدف لتحقيق جودة مخرجات التعليم من خلال وضع معايير قياسية مناسبة تتوافق ومتطلبات السوق، وبالتالي فهي مدخل لتضييق فجوة الاختلافات بين مخرجات التعليم ومتطلبات ممارسة المهنة. ومن ثم فإن ذلك تطلب وجود مراكز لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات والتي تُعنى بتطوير جميع جوانب العمل الإداري والأكاديمي على مستوى المؤسسة التعليمية (الماقوري وموسى، 2007).

تظهر أهمية الجودة في التعليم بالعالم العربي لأن نظم التعليم العربية ظلت لفترة طويلة من الزمن تعتمد على الكفاية الكمية لمخرجاتها، دونما اهتمام كثير بالكفاية النوعية ما تسبب في خلل بالمخرجات الطلابية، دعا العديد من أنظمة التعليم العربية إلى التوجه إلى إدارة الجودة في التعليم والحصول على الاعتماد من قبل منظمات دولية ومحلية (عبد المعطي، 2015).

ولأهمية دور التعليم العالي في تحقيق طموحات المجتمع وتطلعاته المستقبلية وتحقيق التنمية الشاملة، سعت كثير من الدول إلى الاهتمام بهذا القطاع وذلك لتنمية مواردها البشرية كوسيلة لتعزيز قدراتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية، غير أن التغييرات السريعة التي تميز بها هذا العصر في جميع مجالات الحياة شكلت تحديات خارجية تمثلت في: الآثار الثقافية للعولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي والتكتلات الاقتصادية والانفجار المعرفي والمعلوماتي، فألقت بظلالها على جميع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول العالم وامتدت تأثيراتها إلى الأنظمة التربوية والتعليمية خاصة الجامعات، مما

يتوجب معه زيادة قدرة الجامعات على التغيير وسرعة الاستجابة والتكيف مع هذه التغيرات، والاستفادة منها في رفع كفاءة وجودة هذه الجامعات (فاضل، 2011).

كما أن هناك مبررات حددت بمؤسسات التعليم العالي إلى تطبيق إدارة الجودة ومن هذه المبررات (دياب، 2009) تنوع وتعدد أهداف مؤسسات التعليم العالي، والتوسع الكبير في الطلب عليه، وظهور أنماط جديدة لمؤسسات التعليم العالي، والتوسع في التعليم الخاص، وظهور وسائط تعليمية جديدة مواكبة للتقدم العلمي والتقني، الذي يشهده العالم بأسره ولكن بشكل نسبي، مما حدا بالقائمين على إدارة مؤسسات التعليم العالي إلى الاهتمام بإدارة الجودة في التعليم العالي، وأصبح الإيفاء بمتطلبات الجودة متطلباً وغاية للقائمين على إدارة ورسم السياسة العامة للتعليم العالي، ووضع مؤشرات ومعايير علمية قابلة للقياس يسهل معها الحكم على العمليات التربوية بالجودة من عدمها.

وقد عرف معهد الجودة الأمريكي الجودة بأنها " القيام بالعمل وبشكل صحيح ومن المرة الأولى بالاعتماد على تقويم المستفيد في تعريف مدى تحسن الأداء (الحولي، 2004).

أما عبد الرحيم (114:2010)، فقد عرف إدارة الجودة في التعليم بأنها:

جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين وحدة المنتج التعليمي، وبما يتناسب مع رغبات المستفيد ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي.

ولتحقيق الجودة في المجال التعليمي لابد من نشر ثقافة الجودة لدى جميع العاملين في المؤسسات التعليمية، من خلال إقامة دورات تدريبية من بعض الخبراء في هذا المجال، حيث إن ثقافة الجودة وبرامجها تؤدي إلى اشتراك كل المسؤولين في إدارة المؤسسة التعليمية والطالب وأعضاء هيأة التدريس ليصبحوا جزءا من برنامج ثقافة الجودة، وبالتالي فالجودة تعني القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم الجامعي بشكل فعال، ليحقق أهدافه ورسالته المنوطة به من المجتمع والأطراف العديدة ذات الاهتمام بالتعليم الجامعي (البرق، 2010).

لقد حدد عبد المعطي (2015)، متطلبات تحقيق الجودة في التعليم في الآتي:

1. دعم الإدارة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة.
2. زرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين.
3. نظام عملياتي واضح ومحدد.
4. شمولية واستمرارية المتابعة.
5. إشراك جميع العاملين في جميع مجالات العمل، التخطيط والتنفيذ وحل المشاكل وعمليات التعيين.
6. تغيير اتجاهات جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى الأهداف المرجوة.

2.6 الاعتماد الأكاديمي:

إن إدارة الجودة في الجامعة تقع في ثلاثة أنماط رئسية: الاعتماد والتقييم وضمان الجودة، فيوفر الاعتماد للوحدة او البرامج المقررة داخليا أو خارجيا تقدير ما اذا كانت قد وصلت الى المعايير المتفق عليها، أما التقييم فيقدم تقديرا على بعض نطاق مستوى الجودة يجري تحقيقها، بينما يسعى ضمان الجودة لإنشاء نظام يضمن التحسين المستمر (Mole & Wong, 2003)، وإن معايير الاعتماد المؤسسي تُمكن الجامعات من أداء رسالتها في التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع ويدعم موقفها التنافسي (Hodel & Re-isner, 2014).

ويعتبر الاعتماد الأكاديمي من وسائل ضمان الجودة، وعليه يتم الاعتراف بأن المؤسسة التعليمية ببرامجها تحقق جميع معايير الجودة، التي تضعها هيئات خارجية مستقلة، وبالتالي تولد الثقة لدى المجتمع التعليمي وكافة المستفيدين، حيث وضعت المؤسسات التعليمية أساليب جديدة لضمان الجودة التعليمية بها، ومن ثم تم إنشاء الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، التي أكدت على وجود عدة مداخل أساسية لضمان الجودة، هي الاعتماد والتقييم والمراجعة الأكاديمية والمحاسبية، ومؤشرات الأداء، ولهذا فإن هذه المداخل يتم من خلالها تحديد مدى تطبيق المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة الموضوعة (حسن، 2012).

كما يُمنح الاعتماد الأكاديمي للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة معايير الجودة الوطنية أو العربية أو الدولية وفق ما ينفق عليه من مؤسسات التقويم التربوية، ويُعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها (العنيزي وآخرون، 2015)، أيضا فالاعتماد هو ضمان لجودة مخرجات التعليم العالى بالنسبة لسوق العمل (Peterson & Lattuca,2005).

وتعرفه الموسوعة الدولية للتعليم العالي بأنه " الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوفر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها والتطوير نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار، ويعد ذلك ضروريا لسببين هما: أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسؤولية باستمرار أمام بعضها لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة، والتأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفا (إدريس وآخرون، 2012).

وبشكل عام فإن الاعتماد الأكاديمي يهدف بشكل أساسي إلى التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية، والتأكد كذلك من أنها تعمل على تحقيق مستويات جيدة من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج التي تقدمها، الأمر الذي يعزز قدرتها المؤسسية وفاعليتها

التعليمية في تحقيق رسالتها وأهدافها التربوية، يشار كذلك إلى أن الاعتماد الأكاديمي يستهدف تعزيز التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي فيما يتصل بعملية التطوير القائمة على المعايير، ويعمل كذلك على ترسيخ ثقافة المحاسبة والمساءلة في البنى التنظيمية لهذه المؤسسات (القرني وآخرون، 2013). وأوضح (Nauta, et al., 2004) بأن الاعتماد المؤسسي يعتبر رخصة للعمل، وعادة ما يقوم على تقييم ما إذا كانت المؤسسة تلبي الحد الأدنى من المعايير.

لقد أصبحت معايير الجودة اتجاها عالميا يُعول عليه كثيرا في شتى الأنشطة والإجراءات ذات العلاقة بإنشاء المؤسسات أو البرامج التعليمية، ويعد الاعتماد المؤسسي والبرامجي مقياسا للجودة، فالجامعات التي تحصل على الاعتماد يعني أنها تطبق معايير الجودة. ولا يعني الحصول على الاعتماد الأكاديمي خطوة نهائية من خطوات الجودة، بل إن الجودة عملية مستمرة لا تنتهي (الشيخ، 2016). تتمثل أنواع الاعتماد الأكاديمي فيما يلي:

1. الاعتماد المؤسسي: في البدء كان الاعتماد المؤسسي أداة تستخدم من قبل الجامعة أو الكلية لإقناع مؤسسات أخرى بقبول طلابها ودوراتها والعكس بالعكس، ويوفر الاعتماد المؤسسي بشكل فعال رخصة للعمل وعادة ما يقوم على تقييم ما إذا كانت المؤسسة تلبي الحد الأدنى من المعايير (العبيدي، 2009)، فالاعتماد المؤسسي وثيقة يمنحها المركز تؤكد قدرة المؤسسة على تحقيق رسالتها وأهدافها المعلنة وفق معايير الاعتماد المؤسسي.

2. الاعتماد الأكاديمي (البرامجي)، يتميز بالتركيز بشكل جيد ويوفر فرص النظر بالتفاصيل الدقيقة، حيث يمكن أن يوفر النوع المناسب من المدخلات لتمييز المستفيدين مثل الطلبة من حيث امتلاكه نقطة قوة كاستعراض الوحدات الصغيرة ويتمتع بميزة كونه يركز بشكل جيد على التفاصيل. فالاعتماد البرامجي يمثل وثيقة يمنحها المركز تؤكد قدرة البرنامج على تحقيق رسالته وأهدافه المعلنة، وفق معايير الاعتماد البرامجي، وينقسم الاعتماد البرامجي إلى الاعتماد البرامجي للدراسات العليا، والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية.

3. الاعتماد المهني (التخصص)، ويعنى هذا النوع من الاعتماد بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهنة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ويمنح هذا النوع من الاعتماد الشهادات الأكاديمية المتخصصة مثل العلوم الطبية والمحاماة وإدارة الأعمال.

3.6 معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية:

يسعى ضمان الجودة إلى الحد من مشكلات الجودة ومنعها من الحدوث، وبذلك يتحقق نظام قوي لإدارة الجودة وتقييم كفاءة هذا النظام وتدقيق عملياته ومتابعتها في كل المراحل (Okaland, 2001) ، لذلك أصبحت الجودة في التعليم العالي هي إحدى المسائل الحيوية في نظام

التعليم المعاصر، وقد حرصت مؤسسات التعليم العالي في معظم دول العالم المختلفة على تبني منحنى ومنهج للعمل، فالمناهج التعليمية والبرامج التي طبقت لتحسين نوعية التعليم في الماضي أبرزت تحسنا محدودا في الأداء الأكاديمي في المدارس والجامعات (النجارو سمور، 2014).

وفى هذا الصدد قام البحاث بتقسيم معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية بناء على دليل الجودة لسنة 2012، اعتمادا على السمات العامة للأنشطة والعمليات والوظائف التي تتكون منها برامج الدراسة الجامعية، وهذه المعايير هي: البرنامج التعليمي، هيئة التدريس والكوادر المساندة، الخدمات التعليمية، الشؤون الطلابية، المرافق، ضمان الجودة والتحسين المستمر. وقد اعتمد البحاث في هذا البحث على معايير الاعتماد البرامجى الصادرة عن المركز الوطنى لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والصادرة سنة 2012، والتى تكونت من ستة معايير، وعدم استخدام معايير الأعتماد البرامجى الصادرة من نفس المركز سنة 2016، والتى تكونت من ثمانية معايير، وذلك بسبب أن معايير الاعتماد البرامجى المطبقة حاليا بجامعة بنغازى هى المعايير الستة الصادرة في سنة 2012.

المعيار الأول: البرنامج التعليمي

ينبغي على البرنامج التعليمي أن يمتلك رسالة واضحة معتمدة ومعلنة تعكس رؤيته التعليمية، كما ينبغي عليه ترجمة الرسالة إلى أهداف واضحة قابلة للقياس والتحقيق فيما يتعلق بدورها ونشاطها في مجالي التعليم والتعلم.

وقد قسم هذا المعيار إلى أربعة أبعاد رئيسة هى (الرسالة والأهداف، إدارة البرنامج، توصيف المناهج، النشر والتوثيق)، وأهم الممارسات الجيدة التي يجب على البرنامج التعليمي أن يتخذها تتمثل في وجود الرؤية والرسالة والأهداف، وجود عمليات مناسبة لتطوير الرسالة والأهداف، اختيار منسق البرنامج، تشجيع أساليب التدريس المطبقة والنابعة من إستراتيجية التعليم على التفاعل المثمر بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويجب أن تراعي إدارة البرنامج ملاءمة برامجها لاحتياجات المجتمع وسوق العمل واحتواء البرنامج على مجالات التعلم الذاتي.

المعيارالثاني: أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة

يناط بأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة دور رئيس في تقديم الخدمات التعليمية المرجوة من البرنامج التعليمي بشكل مميز، يرقى لمستوى رسالة وأهداف البرنامج وتطلعات المجتمع من هذه الخدمات.

وقسم هذا المعيار إلى أربعة أبعاد رئيسة هي (معايير الاختيار والتقييم، خدمات الدعم التقنية والمهنية، الإدارة الأكاديمية، الأنشطة البحثية والخدمات المجتمعية)، ومن أهم الممارسات الجيدة للإيفاء بمتطلبات هذا المعيار تتمثل في وجود سياسات مناسبة لاستقطاب واختيار

وتعيين العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة، مع وجود خطط وبرامج واضحة للتطوير المهني لهم، ووجود برامج لخدمات الدعم التقني، مع ضرورة أن يتوفر بالمؤسسة دليل يتضمن واجبات وحقوق أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.

المعيار الثالث: خدمات الدعم التعليمية

تساهم خدمات الدعم التعليمية المختلفة في إنجاح جميع الأنشطة المتعلقة بالعملية التعليمية وإثراء البرامج التعليمية، لذا يجب عليها أن تُولي هذا المحور الاهتمام المناسب، وأن تضع لهذه الخدمات أهدافا واضحة محددة تنبثق من رسالة وأهداف البرنامج التعليمي، إلى جانب المتابعة المستمرة من أجل تطوير هذه الخدمات بالشكل المناسب وتسهيل سبل الوصول إليها. وقد قسم هذا المعيار إلى ثلاثة أبعاد رئيسة هي (المكتبة، الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات، المعامل والمختبرات والورش)، ومن أهم الممارسات الجيدة للإيفاء بمتطلبات هذا المعيار أن يتوفر بالمكتبة العدد الكافي من الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية لجميع المقررات الدراسية بما يتناسب مع عدد الطلبة المسجلين في البرنامج، أن يكون الوقت المخصص لرواد المكتبة كافيا وملائما، أن يتوفر دليل للمكتبة يحتوي على الكتب والمراجع والدوريات التي لها علاقة بالبرنامج، أن يكون للبرنامج صفحة مخصصة بالموقع الإلكتروني للمؤسسة، أن تكون المعامل والمختبرات والورش مجهزة وفقا لمتطلبات البرنامج التعليمي.

المعيار الرابع: الشؤون الطلابية

يعتبر الطلاب محور الاهتمام لدى أي برنامج تعليمي، لذا يجب على البرنامج أن يُولي عملية التطوير العلمي، والفكري، والأخلاقي، والثقافي، والاجتماعي والرياضي للطلاب الاهتمام الملائم، بما يمكنه من تحقيق رسالته وأهدافه واحتياجات ورغبات وطموحات الطلاب، وتعزيز قدراتهم على الانخراط في سوق العمل. قسم هذا المعيار إلى ثلاثة أبعاد رئيسة هي (القبول والتسجيل والانتقال، الدراسة والامتحانات، الإرشاد الأكاديمي والدعم الطلابي)، ومن أهم الممارسات الجيدة التي ينبغي على البرنامج التعليمي القيام بها هي وجود سياسات واضحة للقبول والتسجيل، أن تكون سياسات القبول تتناسب مع القدرة الاستيعابية للبرنامج التعليمي، أن يكون لدى إدارة البرنامج معايير وإجراءات معتمدة للانتقال من وإلى البرنامج في نفس المؤسسة وغيرها من المؤسسات المناظرة ذات البرامج المتكافئة، أن يوجد نظام للإرشاد الأكاديمي، أن تُوجد إدارة البرنامج برامج خاصة لرعاية الطلاب المتفوقين وذوي المواهب لدعمهم ورعايتهم ماديا ومعنويا.

المعيار الخامس: المرافق

يجب أن تكون مرافق البرنامج المخصصة للقيام بالأنشطة التعليمية والخدمات المساندة لها ملائمة للقيام بهذه الأنشطة بفعالية وفقا لرسالة وأهداف البرنامج، إضافة لتوفير المناخ التعليمي المناسب والآمن. وقد قسم هذا المعيار إلى بعدين هما الكفاية والملاءمة، وإدارة

المخاطر وإجراءات الأمان والسلامة، وأهم الممارسات الجيدة لهذا المعيار أن تكون مساحة المباني المخصصة للبرنامج التعليمي كافية لتحقيق أهداف خطتها الإستراتيجية، أن توفر التجهيزات اللازمة للبرنامج التعليمى لخدمة العملية التعليمية وفقا لرسالته وأهدافه، أن توفر إدارة البرنامج القاعات الدراسية المناسبة والملائمة لأعداد الطلاب وفقا لدليل ضمان الجودة، أن يتوفر لأعضاء هيئة التدريس بالبرنامج العدد الكافي والمناسب من المكاتب، وأن تقوم إدارة البرنامج باتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير بيئة آمنة سليمة وصحية داخل المباني والمرافق.

المعيار السادس: ضمان الجودة والتحسين المستمر

يجب على البرنامج التعليمي بشكل مستمر السعي الدائم لتحسين وتطوير جميع أنشطته وعملياته الإدارية والأكاديمية والبحثية. وقسم هذا المعيار إلى ستة أبعاد رئيسة هى (البرنامج، أعضاء هيئة التدريس، الطلاب، خدمات الدعم التعليمية، اللوائح واجراءات، المخرجات). وتتمثل أهم الممارسات الجيدة في هذا المعيار في أن يوجد بالبرنامج مكتب للجودة يتولى إدارة وضمان الجودة، أن تحدد إدارة البرنامج جميع الإجراءات التي تستطيع من خلالها الاستفادة من نتائج التقييم الذاتي في عمليات تطوير وتحسين فعاليته، أن تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير التقييم والتقويم الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، أن تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير تقييم أداء الطلاب بشكل دوري، أن تقوم إدارة البرنامج بتقييم موارد الخدمات التعليمية بشكل دوري لتحديد احتياجات البرنامج الحالية والمستقبلية، أن تقوم إدارة البرنامج بمراجعة اللوائح والسياسات المتبعة في التعامل مع عمليتي التعليم والتعلم بناء على نتائج التقييم، وأن تقوم إدارة البرنامج باتخاذ إجراءات واضحة للاستفادة من نتائج تقييم مخرجاتها.

7. منهجية البحث:

بما أن هذا البحث يهدف إلى التعرف على مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي، لضمان الجودة المتعلقة بالدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازي، فقد تم استخدام المنهج الوصفي باعتباره منهجا مناسبا لتحقيق أهداف البحث.كذلك تم استخدام الإستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث، وبعد تجميع البيانات من المستقصي منهم تم ترتيبها وتصنيفها وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المناسبة، وذلك لغرض تفسيرها للوصول إلى النتائج للإجابة عن أسئلة البحث.

1.7 مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازي، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: (1) الظروف التي مرت بها مدينة بنغازي فترة الدراسة، والتي تسببت بإغلاق المدينة الجامعية.
(2) وجود عدد كاف من الكليات (30 كلية)، والذي من الممكن معه تعميم نتائج

البحث المتحصل عليها على الجامعات الأخرى.
(3) تعاون رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى في مجال البحوث العلمية.
(4) اعتبارات أخرى تتعلق بإهمال هذه الشريحة من قبل الكثير من الباحثين، والتي تمارس أعمالها بكل جدية - ضمن تخصصاتها - بهذه الجامعة. لذلك، تكون مجتمع البحث من جميع رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازى، والبالغ عددهم 30 مبحوثا. ونظرا لصغر حجم مجتمع البحث، تم استخدام أسلوب الحصر الشامل. وبعد توزيع الاستبيان على مجتمع البحث، تم استرداد 28 استمارة بنسبة تجاوب بلغت 93%، وبذلك بلغ عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل 28 استمارة.

2.7 أداة البحث:

تم تصميم استمارة الاستبيان استنادا على مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته، وقد تم بناؤها وفقا لمعايير الاعتماد المؤسسى والبرامجي لمؤسسات التعليم العالى في ليبيا، بالإضافة إلى الاستعانة بعدد من الإستبيانات التي استخدمت في دراسات سابقة. وتم إجراء بعض التعديلات ليناسب أهداف الدراسة ومجال تطبيقها. وللتأكد من دقة الفقرات ودرجة شمولها تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين ممن لديهم دراية وخبرة في هذا المجال. وبعد الأخذ بملاحظاتهم والاسترشاد بها، تمت صياغة الاستبيان بصورته النهائية وتوزيعه على المستهدفين.

3.7 مقاييس البحث:

يتكون الإستبيان من سبعة أجزاء: يتضمن الجزء الأول عدد 5 أسئلة تتعلق بالخصائص الديموغرافية لمفردات مجتمع البحث، أما الأجزاء الستة المتبقية فإنها تقيس آراء مفردات مجتمع البحث حول البرنامج التعليمي، هيئة التدريس والكوادر المساندة؛ خدمات الدعم التعليمية، الشؤون الطلابية؛ المرافق، ضمان الجودة والتحسين المستمر، وقد استغرقت عملية جمع البيانات ثلاثة أشهر، من 2020/07/01 حتى 2020/09/30.

اعتمدت مقاييس البحث على مقياس (Likert Scale) الخماسي لإعطاء الدرجات لكل إجابة في المقياس، غير موافق تماما (1)، غير موافق (2)، محايد (3)، موافق (4)، موافق تماما (5)، ولتحديد مستوى كل متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 1- أقل من 1.80) ضعيف جدا، والمتغير الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 1.80 - أقل من 2.60) ضعيف، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 2.60 - أقل من 3.40) متوسط، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 3.40 – أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 4.20 – 5) مرتفع جدا، (عبدالحفيظ وآخرون، 2020، البدرى وآخرون، 2018، Saad & Elfaituri 2017).

4.7 صدق وثبات الاستبيان:

لقياس ثبات الإستبيان تم إستخدام إختبار ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي للتحقق من ثبات مقاييس البحث، وقد تراوحت معاملات الاتساق بين (0.84- 0.93) وهي نسبة ثبات عالية مما يدل على تمتع الأداة بثبات إحصائي مرتفع، مما يشير إلى ثبات الأداة. وقد تم استخدام طريقة الصدق الإحصائي أو الذاتي للتحقق من صدق مقاييس البحث والتي تقوم على أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويبين الجدول رقم (1) نتائج اختبار ثبات وصدق المتغيرات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (1) نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد الأسئلة	الأسئلة	معامل الثبات	معامل الصدق
البرنامج التعليمي.	10	من 1 الى 10	0.88	0.93
هيئة التدريس والكوادر المساندة.	10	من 11 الى 20	0.84	0.91
خدمات الدعم التعليمية.	10	من 21 الى 30	0.87	0.93
الشؤون الطلابية.	10	من 31 الى 40	0.84	0.91
المرافق.	10	من 41 الى 50	0.93	0.96
ضمان الجودة والتحسين المستمر.	10	من 51 الى 60	0.91	0.95

تشير نتائج اختبار الثبات والصدق في الجدول رقم (1) أعلاه إلى أن مقياس البحث يتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (70%) وهو الحد المقبول لثبات أي مقياس Nunnally (and Bemstein,1994)، وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد عليه كأداة لجمع البيانات اللازمة للبحث.

8. عرض وتحليل نتائج البحث:

تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإدخال البيانات وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي التالية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية. لتحليل وتفسير الإجابات على اعتبار أن هذه الأساليب تتناسب مع هذا النوع من الأبحاث والتي من بينها هذا البحث.

1.8 عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص مفردات مجتمع البحث:

يعرض الجدول (2) الخصائص الديموغرافية لمفردات مجتمع البحث من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والدرجة العلمية.

جدول (2) خصائص مفردات مجتمع البحث

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	الذكور	20	%72
	الإناث	8	%28
	المجموع	**28**	**%100**
العمر	أقل من 35 سنة	3	%11
	من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة	13	%46
	من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة	8	%29
	من 55 سنة فأكثر	4	%14
	المجموع	**28**	**%100**
المؤهل العلمى	ماجستير	18	%64
	دكتوراة	10	%36
	المجموع	**28**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	10	%36
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	8	%29
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	4	%14
	من20 سنة فما فوق	6	%21
	المجموع	**28**	**%100**
الدرجة العلمية	أستاذ	4	%14
	أستاذ مشارك	2	%7
	أستاذ مساعد	6	%21
	محاضر	8	%29
	محاضر مساعد	8	%29
	المجموع	**28**	**%100**

يتبين من الجدول (2) أن غالبية مجتمع البحث من الذكور بنسبة (72%)، وأن الفئة العمرية الأكثر هي الفئة (من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة) بنسبة (46%)، وأن النسبة الأكبر من مفردات مجتمع البحث يحملون مؤهل الماجستير بنسبة بلغت (64%). وأن (36%) من مفردات مجتمع البحث تقع سنوات خبراتهم في فئة أقل من 10 سنوات. وأن ما نسبته (29%) درجتهم العلمية محاضر و29% درجتهم محاضر مساعد.

2.8 عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمعايير الاعتماد البرامجي:

يوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن العبارات المكونة لأبعاد الدراسة ومتغيراتها، والتي توضح أن المتوسط العام للمعايير مجتمعة بلغ 2.99 وتراوحت المتوسطات الحسابية لمعايير الاعتماد البرامجي بين (2.17) و(3.70).

جدول (3) إجابات مفردات مجتمع البحث تجاه معايير الاعتماد البرامجي

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي*	الترتيب	مستوى التوافر
البرنامج التعليمي.	2.17	1.0292	%43.4	6	ضعيف
هيئة التدريس والكوادر المساندة.	3.25	1.0929	%65	3	متوسط
خدمات الدعم التعليمية.	3.70	1.1190	%74	1	مرتفع
الشؤون الطلابية.	2.77	1.1300	%55.4	4	متوسط
المرافق.	3.40	1.1685	%68	2	مرتفع
ضمان الجودة والتحسين المستمر.	2.68	1.0007	%53.6	5	متوسط
المعايير مجتمعة.	**2.99**	**1.0900**	%59.8	-	**متوسط**

* الوزن النسبي = المتوسط الحسابي ÷5×100، حيث 5 = عدد فترات مقياس ليكرت الخماسي

يتضح من البيانات الواردة من الجدول (3)، أن مستوى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية قيد البحث جاءت بدرجة متوسطة، وذلك وفقاً للمعيار الإحصائي الذي تم استخدامه في هذا البحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات مفردات المجتمع عن جميع عبارات الاستبيان (2.99). كما أشارت النتائج إلى الأهمية النسبية لدرجة التطبيق للمعايير قيد البحث، حيث تبين أن معيار خدمات الدعم التعليمية جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.70)، يليه معيار المرافق بمتوسط حسابي (3.40)، أما معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة فقد احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.25)، وفي المرتبة الرابعة معيار الشؤون الطلابية بمتوسط حسابي (2.77)، بينما جاء معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.68)، وأخيرا تحصل معيار البرنامج التعليمي على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.17).

وبالنظر إلى هذه النتائج نلاحظ أنه بالرغم من وجود تفاوت نسبي في الأهمية بين درجة تطبيق المعايير قيد البحث، إلا أن جميع المتوسطات الحسابية لآراء مفردات المجتمع تجاه معايير الاعتماد البرامجي المشار إليها جاءت في مستوى متوسط أو مرتفع، الأمر الذي يشير إلى وجود تطبيق لمعايير الجودة والاعتماد البرامجي بكليات جامعة بنغازي.

وفيما يلي عرض النتائج للمعايير كلا على حدة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة مفردات مجتمع البحث، وذلك على النحو التالي:

1.2.8 نتائج المعيار الأول (البرنامج التعليمي):

يوضح الجدول (4) اجابات المبحوثين عن العبارات المكونة لمعيار البرنامج التعليمي، وقد بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التطبيق لهذا المتغير لدى مفردات مجتع البحث كما يلي:

جدول (4) إجابات مفردات مجتمع البحث عن العبارات المكونة لمعيار البرنامج التعليمي

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التطبيق
1	يعتمد البرنامج على المتخصصين في تصميمه.	1.82	.8189	36.4%	8	ضعيف
2	اختيار منسق البرنامج بطريقة واضحة وصلاحيات محددة.	2.25	.9670	%45	6	ضعيف
3	لمنسق البرنامج مهام ومسؤوليات محددة حسب اللوائح المعمول بها.	2.03	.9222	%40.6	7	ضعيف
4	إجراءات البرنامج واضحة تمكن الطلاب الجدد من الاطلاع على طبيعة ومتطلبات البرنامج.	2.35	1.1930	%47	5	ضعيف
5	للمقررات الدراسية في البرنامج تسلسل منطقي فيما بينها، بحيث يخدم كل مقرر والمقرر الذي يليه ويكمل كل منهما الآخر.	2.04	.9615	%40.8	7	ضعيف
6	أساليب التدريس تُناسب طبيعة وأهداف البرنامج.	2.92	1.2745	%58.4	2	متوسط
7	يضمن البرنامج تزويد الطلاب بنشرة تعريفية مناسبة ومعلومات كافية حول خدمات الدعم الطلابي والرعاية المتوفرة لهم.	3.00	1.0540	%60	1	متوسط
8	يلتزم البرنامج بنظام الإشرف الأكاديمي والريادة العلمية، التي تتناسب مع طبيعة البرنامج، بما في ذلك الطلاب الجدد.	2.53	.9222	%50.6	4	ضعيف
9	يقوم البرنامج باتخاذ إجراءات لاستطلاع آراء الطلاب في جودة العملية التعليمية.	2.57	1.1031	%51.4	3	ضعيف
10	توجد خطة دراسية معتمدة ومعلنة وإجراءات واضحة لتحديث مكونات الخطة الدراسية.	2.25	1.0758	%45	6	ضعيف
	المتوسط العام	**2.17**	**1.0292**	**%43.4**	**-**	**ضعيف**

أظهرت نتائج البحث في الجدول (4)، أن هناك تدنيا في مستوى تطبيق معيار البرنامج التعليمي بمتوسط حسابي بلغ (2.17)، وانحراف معياري (1.0292)، ومدى تطبيق المعيار بدرجة ضعيفة، حيث جاءت العبارة " يضمن البرنامج تزويد الطلاب بنشرة تعريفية مناسبة ومعلومات كافية حول خدمات الدعم الطلابي والرعاية المتوفرة لهم"، بالمرتبة الأولي بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.0540)، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "يعتمد البرنامج على المتخصصين في تصميمه" بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.8189)، جاءت جميع العبارات بدرجة ضعيفة. وهذا مؤشر بأن البرنامج التعليمي وأساليب التدريس في الكليات يوجد بها قصور في بعض الجوانب، منها عدم الأهتمام بوضع خطط دراسية واضحة والمواصفات الأكاديمية والمقررات الدراسية، وغياب التوصيف الواضح والدقيق لمخرجات التعليم المتوقعة من البرامج، لذا فإنها بحاجة إلى المزيد من التطوير والإصلاح لتحقيق الإعداد الفعال للبرنامج التعليمي.

2.2.8 المعيارالثـــانى (هيئـــة التـــدريس والكوادر المساندة):

يتناول هذا الجزء وصف معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة، حيث بلغت المتوســـطات الحســـابية والانحرافـــات المعياريـــة والأوزان النســـبية ودرجـــة التطبيق لهذا المتغير لدى إجمالي مفردات مجتمع البحث كما يلي:

جدول (5) إجابات مفردات مجتمع البحث عن العبارات المكونة لمعيار هيئة التدريس والكوادر المساندة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التطبيق
11	تـوفر العـدد الكـافي مـن أعضـاء هيئـة التـدريس والكوادر المساندة.	3.21	1.1661	%64.2	5	متوسط
12	لدى البرنـامج شروط محددة ومعتمدة لاختيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.	3.25	1.1426	%65	4	متوسط
13	يحـرص البرنـامج علـى إجـراء يلتـزم مـن خلالـه بالتخصصات والدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بما يتناسب وتدريس مقررات البرنامج.	3.17	.9048	%63.4	6	متوسط
14	توفير خدمات التقنية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بشكل مستمر من قبل إدارة البرنامج.	3.67	1.0559	%73.4	1	مرتفع
15	يقدم البرنـامج خططا تدريبية معتمدة لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس.	3.60	.9164	%72	2	مرتفع
16	الساعات التدريسية والمكتبية لعضو هيئة التدريس معلنة للطلاب.	3.42	.9595	%68.4	3	مرتفع
17	يحـتفظ البرنـامج بملـف أكـاديمي لكـل عضـو بهيئـة التـدريس، يحتـوي علـى السـيرة الذاتيـة والشـهادات الأكاديمية معتمدة ومعادلة من الجهة المختصة.	2.82	1.1239	%76.4	8	متوسط
18	إجراءات التحقق من مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة المهنية دقيقة واضحة.	3.17	1.1239	%63.4	6	متوسط
19	يلتزم البرنامج بتوزيع العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس طبقا لما تنص عليه اللوائح والقوانين.	3.00	1.1221	%60	7	متوسط
20	يتيح البرنـامج الفرص بشكل عادل لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في اللجان العلمية الدائمة والمؤقتة.	3.21	1.3153	%64.2	5	متوسط
	المتوسط العام	**3.25**	**1.0929**	**%65**	**-**	**متوسط**

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (5)، أن درجة تطبيق معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري (1.0929)، حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.0559) العبارة" توفير خدمات التقنية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بشكل مستمرمن قبل إدارة البرنامج، أما العبارة "يحتفظ البرنامج بملف أكاديمي لكل عضو بهيئة التدريس، يحتوي على السيرة الذاتية والشهادات الأكاديمية معتمدة ومعادلة من الجهة المختصة" فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (1.1239). وهذا مؤشر على حرص الكليات بجامعة بنغازى وبشكل مقبول على اتخاذ إجراءات ومعايير متعلقة باستقطاب أعضاء هيئة التدريس واتباع معايير محددة لاختيارهم، وتعيينهم، وتأهيلهم بعقد العديد من الدورات التدريبية والندوات التعريفية بمعايير الجودة وتطبيقها.

3.2.8 المعيار الثالث (خدمات الدعم التعليمية):

يوضح الجدول التالي وصف معيار خدمات الدعم التعليمية، حيث بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التطبيق لهذا المتغير لدى إجمالي مفردات مجتمع البحث كما يلي:

جدول (6) إجابات مفردات مجتمع البحث عن العبارات المكونة لمعيار خدمات الدعم التعليمية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التطبيق
21	توفر العدد الكافي والملائم من أجهزة الحاسوب المجهزة بالبرمجيات اللازمة المرخصة ومتاحة للطالب لغرض التعليم والتعلم.	3.78	1.1974	%75.6	3	مرتفع
22	يقدم البرنامج التدريب والمساعدة الفنية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب وبشكل مستمر لاستخدام الأجهزة والمعدات بشكل فاعل.	3.60	1.2274	%72	6	مرتفع
23	للبرنامج ورش ومختبرات ومعامل مجهزة ومناسبة لتنفيذ العملية التعليمية.	3.57	1.1683	%71.4	8	مرتفع
24	توفر العدد الكافي والمناسب من مكاتب لأعضاء هيئة التدريس، تتوفر فيها شروط التهوية والإضاءة.	3.64	1.0616	%72.8	7	مرتفع
25	وجود اشتراك مفعّل ومستمر في الدوريات ذات العلاقة بالبرنامج.	4.14	.7559	%82.8	1	مرتفع
26	يوجد دليل للمكتبة يوفر المراجع والكتب بأقل جهد ووقت.	3.96	1.1379	%79.2	2	مرتفع

يتبع جدول رقم (6):

27	لأعضاء هيئة التدريس بالبرنامج الدور الفني في تحديد واقتناء وتحديث الكتب والمصادر، وتجهيزات المعامل والمختبرات والورش ومواد التشغيل.	3.67	1.0559	%73.4	4	مرتفع
28	نشر معلومات البرنامج عبر صفحة مخصصة بالموقع الإلكتروني للمؤسسة تحدث باستمرار.	3.64	1.1930	%72.8	5	مرتفع
29	للبرنامج وسائل اتصالات فعالة متاحة للطالب وأعضاء هيئة التدريس.	3.57	1.1031	%71.4	8	مرتفع
30	يهيئ البرنامج مكانا مناسبا يتوفر به العدد الكافي من الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية.	3.53	1.2904	%70.6	9	مرتفع
المتوسط العام		**3.70**	**1.1190**	**%74**	**-**	**مرتفع**

أظهرت النتائج في الجدول (6)، أن هناك تطبيقا وبدرجة مرتفعة لمعيار خدمات الدعم التعليمية بمتوسط حسابي (3.70) وانحراف معياري (1.1190)، حيث جاءت العبارة "وجود اشتراك مفعل ومستمر في الدوريات ذات العلاقة بالبرنامج" بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (.07559)، أما العبارة "يهيئ البرنامج مكانا مناسبا يتوفر به العدد الكافي من الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية" فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.2904). وهذا مؤشر على إدراك المبحوثين بأهمية معيار خدمات الدعم التعليمية، وذلك من خلال حرص إدارة الجامعة بتوفيرالكتب والمراجع العلمية ووسائل الاتصال المناسبة المساعدة في تطوير العملية التعليمية.

4.2.8 المعيار الرابع (الشؤون الطلابية):

يوضح جدول (7) وصف معيار الشؤون التعليمية، حيث بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التطبيق لهذا المتغير لدى مفردات مجتمع البحث كما يلي:

جدول (7) إجابات مفردات مجتمع البحث عن العبارات المكونة لمعيار الشؤون الطلابية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التطبيق
31	تـزود إدارة البرنـامج وسـائل واضـحة للإعـلان عـن إجراءات قبول وتسجيل الطلاب.	2.14	.9704	%42.8	10	ضعيف
32	تلتزم إدارة البرنامج بلوائح قبول وتسجيل الطلاب.	2.46	1.2904	%49.2	8	ضعيف
33	يتخذ البرنامج إجراءات معتمدة ومعلنة لانتقال الطلاب من وإلى البرنامج.	2.42	1.1683	%48.4	9	ضعيف
34	يحرص البرنـامج على حماية الخصوصية والمحافظة التامة على سرية السجلات التي تحتوي بيانات عن أداء الطالب.	2.50	.9622	%50	7	ضعيف
35	لدى البرنـامج إجراءات معلنة للتعامل مع تظلمات الطلاب.	3.21	1.3153	%64.2	3	متوسط
36	وجود إجراءات لاستطلاع آراء الطلاب حول أداء أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة.	2.64	1.1292	%52.8	5	متوسط
37	وجود نسخ احتياطية من سجلات الطالب الورقية والإلكترونية وحفظها في مكان آمن يمكن أن يكون خارج موقع إدارة البرنامج.	2.96	1.1049	%59.2	4	متوسط
38	يقوم المشرف الأكاديمي مع إدارة البرنـامج بفحص الملف الأكاديمي للطالب، والوقوف على نواحي القوة والضعف فيه، ومناقشة ذلك مع الطالب.	3.39	1.1655	%67.8	2	متوسط
39	توفر إدارة البرنامج الإرشاد والدعم اللازم للطلاب بما يمكنهم من الوصول إلى المصادر والكتب والأدوات ذات العلاقة بالبرامج التعليمية.	3.46	1.2013	%69.2	1	مرتفع
40	تلتـزم إدارة البرنـامج بمراجعـة إجـراءات القبـول والانتقال من وإلى البرنامج دورياً والنظر في تظلمات الطلاب فيما يخص القبول والانتقال.	2.60	1.0659	%52	6	متوسط
	المتوسط العام	**2.77**	**1.1300**	**%55.4**	**-**	**متوسط**

أظهـرت نتـائج الجـدول رقـم (7)، أن هنـاك تطبيقـا لمعيـار الشـؤون الطلابيـة بدرجـة متوسـطة، بلـغ متوسـطها الحسـابي (2.77) وانحرافهـا المعيـاري (1.1300)، وقد جاءت بالمرتبة الأولى بدرجة مرتفعة وبمتوسـط حسـابي (3.46)، وانحـراف معيـاري (1.2013) العبـارة "تـوفر إدارة البرنـامج الإرشـاد والدعم اللازم للطلاب بما يمكنهم من الوصول إلى المصـادر والكتـب والأدوات ذات العلاقـة بـالبرامج التعليميـة"، بينمـا جـاءت العبـارة "تـزود إدارة البرنـامج وسـائل واضـحة للإعـلان عن إجراءات قبول وتسجيل الطلاب " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي ضـعيف بلغ (2.14) وانحراف معياري (0.9704) وهـذا مؤشـرعلى حـرص الجامعـة علـى

الاهتمام بتوفير فرص تعليمية لجميع الطلاب بكليات الجامعة، وتقديم الدعم والإرشاد اللازم لهم، وافتقار الجامعة إلى توفير قواعد بيانات خاصة للطلبة لتسهيل عملية التسجيل والقبول في الكليات، وغياب المعايير الموضوعية لعملية قبول الطلبة.

5.8 المعيار الخامس (المرافق):

يتناول هذا الجزء وصف معيار المرافق، حيث بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التطبيق لهذا المتغير لدى مفردات مجتمع البحث كما يلي:

جدول (8) إجابات مفردات مجتمع البحث عن العبارات المكونة لمعيار المرافق

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التطبيق
41	وجود مباني تتوفر بها التجهيزات المناسبة لخدمة العملية التعليمية، وفقا لأهداف البرنامج.	3.46	1.1049	%69.2	3	مرتفع
42	توجد خطة لتدريب وتأهيل العاملين في أعمال الصيانة ومتابعة المرافق بالبرنامج.	3.78	.8759	%75.6	1	مرتفع
43	للبرنامج قاعات دراسية مجهزة ومناسبة تتلاءم وأعداد الطلاب وفقا لدليل المركز.	3.50	1.2619	%70	2	مرتفع
44	توجد لوائح وقواعد تضبط الممارسات المتعلقة باستخدام المرافق بالشكل الأمثل.	3.07	1.3588	%61.4	7	متوسط
45	يضع البرنامج إجراءات فعالة للمعالجة والتخلص من النفايات، ومخلفات المعامل والمختبرات والورش.	3.42	1.1996	%68.4	4	مرتفع
46	يقدم البرنامج خطة لإدارة المخاطر لجميع المعامل والورش والمختبرات.	3.78	1.1007	%75.6	1	مرتفع
47	يوجد كادر فني مسؤول عن إدارة المرافق في البرنامج.	3.14	1.1455	%62.8	6	متوسط
48	لدى البرنامج إجراءات واضحة للصيانة الوقائية والعلاجية للمعامل والورش والمختبرات تتوافق وقواعد الأمن والصحة والسلامة المهنية.	3.50	1.1706	%70	2	مرتفع
49	وجود أماكن تخزين خاصة بالمواد التشغيلية، لتلبية احتياجات العملية التعليمية.	3.35	1.1930	%67	5	متوسط
50	لدى إدارة البرنامج علامات ولوحات وملصقات إرشادية.	3.07	1.2745	%61.4	7	متوسط
	المتوسط العام	**3.40**	**1.1685**	**%68**	**-**	**مرتفع**

أظهرت نتائج الجدول رقم (8)، أن هناك تطبيق لمعيار المرافق وبدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.40) والانحراف المعياري (1.1685)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع عبارات المعيار بين المرتفع والمتوسط (3.78- 3.07)، فكانت أعلى المتوسطات لعبارة "يقدم البرنامج خطة لإدارة المخاطر لجميع المعامل والورش والمختبرات. والعبارة "توجد خطة لتدريب وتأهيل العاملين في أعمال الصيانة ومتابعة المرافق بالبرنامج". بمتوسطات متساوية في التطبيق، في حين كانت أقل المتوسطات للعبارة "لدى إدارة البرنامج علامات ولوحات وملصقات إرشادية".

وهذه النتيجة تشير إلى إدارك إدارة الجامعة لأهمية تطبيق معيار المرافق، مما يدل على وجود خطط وأنظمة بتوفير المباني والتجهيزات المناسبة لخدمة العملية التعليمية واتباع قواعد الأمن والسلامة المهنية.

6.8 المعيار السادس (ضمان الجودة والتحسين المستمر):

يوضح الجدول رقم (9) وصف معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجة التطبيق لهذا المتغير لدى إجمالي مفردات مجتمع البحث كما يلي:

جدول (9) إجابات مفردات مجتمع البحث عن العبارات المكونة لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التطبيق
51	لدى البرنامج نظام داخلي لضمان الجودة والتحسين المستمر.	2.17	.9048	%43.4	6	ضعيف
52	توجد وحدة للجودة تتولى إدارة وتحسين جودة العملية التعليمية.	2.07	.8575	%41.4	7	ضعيف
53	يقوم البرنامج بوضع إجراءات تمكن مشاركة وحدة الجودة في صناعة القرار.	2.64	1.0261	%52.8	4	ضعيف
54	للبرنامج إجراءات تمكن وحدة الجودة من الإشراف وبشكل مباشرعلى إعداد وصياغة تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج.	3.03	1.2904	%60.6	1	متوسط
55	للبرنامج إجراءات تضمن مشاركة وحدة الجودة بها فى تطوير وتحديث المنهج الدراسي.	2.60	.8751	%52	5	ضعيف
56	يقدم البرنامج خطة للتحسين بناء على عمليات التقييم الذاتي، التي يشترك فيها جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية.	2.75	.9670	%55	3	متوسط

يتبع جدول رقم (9):

57	توجد إجراءات واضحة تضمن تعاون وحدة الجودة به مع وحدات الجودة الأخرى بالمؤسسة.	2.75	1.0408	%55	3	متوسط
58	وجود إجراءات واضحة ومناسبة للاستفادة من نتائج عمليات التقييم في التطوير والتحسين المستمر لضمان جودة العملية التعليمية والبحثية.	2.96	.9993	%59.2	2	متوسط
59	وجود إجراءات للتواصل مع إدارة المؤسسة بخصوص نتائج تقييم موارده ومناقشته معها لتحديد الدعم اللازم للتطوير والتحسين.	2.96	1.0357	%59.2	2	متوسط
60	تتخذ إدارة البرنامج إجراءات لمراجعة اللوائح والنظم المتبعة في العملية التعليمية.	2.75	1.0758	%55	3	متوسط
المتوسط العام		**2.68**	**1.0007**	**%53.6**	**-**	**متوسط**

أظهرت نتائج الجدول رقم (9)، أن هناك تطبيق لمعيار ضمان الجودة والتحسين المستمر وبدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.68) والانحراف المعياري (1.0007)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع عبارات المعيار بين المتوسط والضعيف (3.03- 2.07)، وجاءت العبارة "للبرنامج إجراءات تمكن وحدة الجودة من الإشراف وبشكل مباشر على إعداد وصياغة تقرير الدراسة الذاتية للبرنامج" بالمرتبة الأولي، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي ضعيف بلغ (2.07) العبارة "توجد وحدة للجودة تتولى إدارة وتحسين جودة العملية التعليمية".

ويدل ذلك على أن معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر لا يزال تطبيقه دون المستوى بشكل فعال والمطلوب، كما منصوص عليها في معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية، على الرغم من وجود وحدة أو مكتب مسؤول عن الجودة تتولي إدارة وتحسين جودة العملية التعليمية.

9. تحليل ومناقشة النتائج:

يتضمن هذا الجانب مناقشة نتائج البحث التي تم التوصل إليها في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وقد تمت مناقشة النتائج المتعلقة بالتساؤل مشكلة البحث: **ما مدى تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازي؟**

أظهرت نتائج البحث الواردة في جدول رقم (3) أن معايير الاعتماد البرامجي الستة تحصلت علي متوسط حسابي يتراوح بين المرتفع والمتوسط ، باستثناء معيار البرنامج التعليمي، فقد وقع ضمن درجة تطبيق منخفضة (ضعيفة)، إذ انحصرت قيم المتوسطات بين (3.70) كأعلى متوسط، و(2.17) كأدنى متوسط، وجاء المتوسط الكلي للمعايير ككل

(2.99) بدرجة تطبيق متوسطة، مما يعني أن درجة تطبيق معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية من وجهة نظر رؤساء أقسام الجودة بكليات جامعة بنغازي متوسطة، وهذا مؤشر علي أن الكليات بجامعة بنغازي لا تعطي اهتماما كبيرا بتطبيق معايير الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية، ووجود قصور في تطبيقها، ويدلل ذلك علي حداثة معايير الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية في جامعة بنغازي، وعدم القناعة الكافية من قبل القيادات الجامعية بضرورة تبني هذه المعايير والدعم في تطبيقها. واتفقت هذه النتيجة من حيث درجة تطبيق معايير الاعتماد مع دراسة كل من (الزائدي، 2014) و (احمد، 2015)، بينما جاء مستوي تطبيق المعايير بدرجة مرتفعة في دراسة كل من (السعدي وآخرون،2017) و(الطراونة،2018)، وهو مختلف عن نتائج البحث الحالي، كما اختلف البحث الحالي أيضا مع دراسة كل من (الشيخ، 2016) و(الصويعي وبوحنيك، 2019)، حيث كانت درجة تطبيق المعايير بمستوى منخفض.

وفيما يلي مناقشة النتائج المتعلقة بكل معيار من معايير الاعتماد البرامجي الستة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب قيم المتوسطات الحسابية.

1. معيار خدمات الدعم التعليمية:

أظهرت النتائج المتعلقة بمعيار خدمات الدعم التعليمية أن هذا المعيارجاء في المرتبة الأولي بمتوسط حسابي (3.70)، وبدرجة تطبيق مرتفعة، ويدل ذلك على أن الجامعة توفر مصادر تعليم متنوعة وتوفير الكتب العلمية وقواعد البيانات لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتنمية معارفهم ومهاراتهم. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشيخ، 2016)، والتي أشارت إلى أن نتائج تطبيق معيار خدمات الدعم التعليمي كان مرتفعا، بينما اختلفت نتيجة البحث الحالي مع دراسة (النعاس،2017) التي أظهرت نتائجها أن مستوى التطبيق ضعيف.

2. معيار المرافق:

أظهرت النتائج المتعلقة بمعيار المرافق والذي تحصل على المرتبة الثانية بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.40)، وهذا مؤشر علي وجود خطة لتوفير بيئة آمنة وصحية داخل مباني الكليات، وتوفر الأجهزة والمعدات والمرافق. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (النعاس،2017)، التي اظهرت نتائجها أن تطبيق معيار المرافق جاء بمستوي ضعيف، ودراسة (الزائدي، 2014) والتى أظهرت أن معيار تطبيق المرافق جاء بدرجة متوسطة.

3. معيار هيئة التدريس والكوادر المساندة لها:

أظهرت النتائج المتعلقة بمعيار هيئة التدريس والكوادر المساندة لها أنها تحصلت على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (3.25)، بدرجة متوسطة، مما يدلل ذلك على اتباع معايير وشروط محددة ومعتمدة لاختيار أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الزائدي، 2014)،

واختلفت مع دراسة (السعدي وآخرون،2017) التي أشارت نتائجها إلى أن مستوى التطبيق كان مرتفعا، كما اختلفت أيضا مع دراسة (الصويعي وبو حنيك، 2019) ودراسة (النعاس، 2017)، التى اظهرت نتائجها أن مستوى التطبيق لمعيار هيئة التدريس والكوادر المساندة كان بدرجة ضعيفة.

4. معيار الشؤون الطلابية:

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا المعيار أن تطبيق معيار الشؤون الطلابية كان بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.77)، وتحصل تطبيقه على المرتبة الرابعة، وهذا يدل على افتقار الجامعة إلى سياسات واضحة لقبول وتسجيل الطلاب. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (فاضل، 2011) و (الشيخ، 2016)، واختلفت مع نتائج دراسة (السعدي وآخرون، 2017) ودراسة (النعاس، 2017)، والتي أشارت نتائجها إلى أن مستوى التطبيق كان بدرجة عالية.

5. معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر:

أظهرت النتائج المتعلقة بتطبيق معيار ضمان الجودة والتحسين المستمر أنه تحصل على الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (2.68)، بدرجة تطبيق متوسطة، مما يدل علي وجود وحدة أو مكتب يهتم بأمور الجودة بالجامعة والكليات. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الصويعي وبوحنيك، 2019) واختلفت مع نتائج دراسة (النعاس،2017) ودراسة (الشيخ، 2016)، حيث أظهرت نتائجها أن مستوى التطبيق ضعيف، بينما كان تطبيق المعيار بدرجة مرتفعة في دراسة (الطراونة والنقيري، 2018) و(القحطاني، 2020).

6. معيار البرنامج التعليمي:

أظهرت النتائج المتعلقة بمعيار البرنامج التعليمي بأنه تحصل على المرتبة الأخيرة بمستوي ضعيف ومتدني، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.17)، وهذا مؤشر علي عدم اتباع سياسات ولوائح تنظيمية معلنة وواضحة لدي الكليات بالجامعة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (النعاس،2017) و(السعدي وآخرون، 2017)، التي أشارت نتائجها إلى أن مستوى تطبيق معيار البرنامج التعليمي كان بدرجة عالية، ومستوى التطبيق كان بدرجة متوسطة في دراسة (فاضل،2011).

10. توصيات البحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، نوصي بالتالي:

1. تحفيز الإدارة الجامعية بتطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي والمؤسسي لكافة الكليات.
2. تحديث وتطوير البرامج التعليمية في الكليات بشكل يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
3. توفير معايير واضحة لاختيار أعضاء قياديين لدى جامعة بنغازى ذات كفاءة وخبرات عالية.
4. العمل على تطوير سياسات القبول والتسجيل للطلاب بجامعة بنغازى، ليتناسب مع متطلبات الجودة والاعتماد.
5. عقد دورات تدريبة وتوعوية، لنشر ثقافة الجودة والاعتماد البرامجي في الجامعات الليبية للتعريف بأهمية تطبيقها.
6. إجراء تقييم دوري لكافة أنشطة الجامعة وعناصرها، بهدف التحسين والتطوير المستمر.
7. وضع إجراءات وسياسات واضحة، لاستقطاب وتعيين أعضاء هيئة التدريس بالكليات.
8. توفير مخصصات مالية من قبل وزارة التعليم، لتطبيق كافة معايير ضمان الجودة والاعتماد.
9. توفير أعضاء هيئة تدريس مناسبين من حيث العدد والنوع (خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية)، مع إتاحة فرص التنمية المهنية والأكاديمية لهم في كافة أنشطة الجامعة ومجالاتها.
10. تعزيز مفاهيم جودة التعليم في العملية الأكاديمية ومشاركة أعضاء هيئة التدريس بشكل أكثر، عند وضع خطط التطوير المستمر بالكليات وبكافة النواحي التي تخص العملية التعليمية.
11. ضرورة اهتمام إدارة الجامعة ببناء مكتبة جامعية إلكترونية تتوفر فيها جميع الكتب والمراجع المختلفة والأجهزة، لتسهيل عملها في خدمة روادها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وغيرهم.
12. تفعيل برامج ضمان الجودة بهدف خلق مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة المؤسسات التعليم في ليبيا، ورفع تصنيف مراكز الجامعات الليبية في قوائم التصنيف العالمية.
13. سرعة مراجعة وتحديث كافة المقررات الدراسية العملية والنظرية وبرامج الكليات، لتتفق مع المواصفات المحلية والعالمية المعتمدة، ووفقا للتطورات والمستجدات الحديثة في مجال الجودة.

المراجع:

1. المراجع العربية:

أبو عامر، أمال محمود.2008. *واقع الجودة الإدارية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الإداريين وسبل تطويره*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- أبوعبدة، فاطمة عيسى. 2011. *درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في مدارس محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين فيها*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- أحمد، ندى حسن.2015. معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم العالي بالمملكة العربية: دراسة تطبيقية على كلية فقيه للعلوم الطبية. *المؤتمر الدولي الأول المناهج، جامعة البحر الأحمر، السودان، 10-12 فبراير*: 1-24.

- إدريس، جعفر عبد الله موسى، أحمد عثمان إبراهيم، عبد الرحمن عبد الله .2012. إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الخدمات للتعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة. *مجلة علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، مجلد (3)، العدد (7):122-100.

- البرق، لطفيه عمر .2010. دور الجودة الشاملة في تحسين واقع التعليم العالي والبحث العلمي. *المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، ليبيا يومي 13-14 ابريل.*

- الحولي، عليان عبد الله .2004. تصور مقترح لتحسين جودة التعليم العالي الفلسطيني. *ورقة علمية مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله،3-5/ يوليو.*

- الزائدي، مبارك حزام.2014. *درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الخاصة ومعوقاتها ومقترحات تطويرها*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

- السرحان.2013. أثر تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي على تسويق مخرجات التعليم في الجامعات السعودية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، المجلد 6، العدد (13): 17-1.

- السعدي وآخرون.2017. مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة الأندلس.*مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 15، المجلد (16): 83- 131.

- الشيخ، علاء الدين إبراهيم.2016. *تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي (كلية علوم الأشعة جامعة السودان)*. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا، السودان.

- الصويعي، هند وبوحنيك أمين.2019. مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعتي بنغازي، والمرقب نموذجا). المؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا، *مجلة كلية الآداب*-العدد الخاص (2)، المجلد (2): 216-191.

- العبيدي، سيلان جبران .2009. ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع. *المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، لبنان. يومي 6-10 ديسمبر.*

- العنزي، قاسم محمد، والكرعاوي، مريم إبراهيم، والحبوري، حيدر جاسم .2015. واقع استخدام معايير الاعتماد الأكاديمي في العملية التعليمية: دراسة تجريبية لعينة من كليات جامعة الكوفة. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة*، السنة الحادية عشرة - المجلد التاسع-العدد الثاني والثلاثون: 191-213.

- القحطاني، ريم بنت ثابت.2020. مدى تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتطوير آليات التقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المحاضرين بكليات التربية بالجامعات السعودية وفق معايير(CAEP): جامعة أم القرى نموذجا. *المجلة التربوية*، العدد (69):585-540.

- القرني عوض، وأحمد عكاوي، إبراهيم الداوود .2013. تجربة جامعة الملك سعود في بناء نظام للمقارنات المرجعية. *المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، عمان، 2-4 أبريل*: 427-437.

- الماقوري، نادية ميلاد وموسى، علي محمد .2007. واقع التعليم المحاسبي وأثره على التأهيل المهني لخريجي الجامعات. *المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا: واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس، ليبيا، 26-27 مارس.*

- النجار، يحي وسمور منير.2014. تجربة الأقصى في نشر وتطبيق معايير الجودة لمؤسسات التعليم العالي. *المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء، الأردن، 1-3-ابريل*:691-703.

- النعاس، حسام.2017. مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية في جامعة طبرق وفقا لمعايير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية من وجهة نظر القائمين على البرنامج، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. *المجلة العربية للجودة والتعليم*، المجلد 4، العدد (1):29-1.

- النقيري، أميليا والطراونة أخليف.2018. تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها .مجلة *الدراسات العلوم التربوية*، المجلد 35، العدد (3): 100-85.

- تمام، شادية عبد الحليم، .2010. *الجودة في برنامج التعليم المفتوح في ضوء الاتجاهات العالمية والاحتياجات المحلية*. الطبعة الأولى، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

- حسان، حسن محمد، والعجمي، محمد حسنين. .2013. *الإدارة التربوية*، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- حسن، عمرو.2012. *متطلبات الجودة والاعتماد التعليم المفتوح الواقع والطموحات*. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التعليم العالي المستمر، جامعة القاهرة.

- دليل ضمان الجودة والاعتماد مؤسسات التعليم العالي، المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية.2012.

- ذياب، سهيل.2009. معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي: الجامعة الفلسطينية الفاعلة (دراسة حالة). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، العدد (17): 18-1.

- زوبي وآخرون.2017. تقييم جهود ضمان الجودة بجامعة بنغازي للإيفاء بمتطلبات بعض معايير الاعتماد المؤسسي من وجهة نظر هيئة التدريس. *المؤتمر العربي الدولي لضمان الجودة والتعليم العالي، المنعقد في جامعة اسيوط، جمهورية مصر العربية، 20-22-فبراير*:1-33.

- عبد الرحيم، نجاح زكي .2010. *الجودة الشاملة في التعليم*. الطبعة الاولى، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

- عبد السلام محمد عبدالحفيظ، حنان مصطفى بازينه، سالمة مفتاح المصراتي. 2020. أخلاقيات الوظيفة وأثرها على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، العدد الثالث: 10-36.

- عبد القادر انويجي البدري، عبد السلام محمد عبدالحفيظ، خالد محمد الرفادي. 2018. أثر الإدارة الإلكترونية على التطوير التنظيمي. *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، المجلد الاول، العدد الأول:169-201.

- عبد المعطي، هشام.2015. أثر الجودة والاعتماد على تطوير وتحسين المؤسسات التعليمية. *المؤتمر السنوي السابع، أثر الجودة والاعتماد في التعليم، الدار البيضاء، المملكة المغربية 7-8 ديسمبر*.

- فاضل، مها.2011. *إدراة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز: دراسة ميدانية عي الطالبات بالجامعة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

- مرجين، حسين والشركسي عادل.2012. التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا. *المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، يومي 4-5 ابريل*: 487-494.

2. المراجع الأجنبية:

- Mole, D., & Wong .2003. Balancing Autonomy and Accountability in Higher Education: Quality Audit at City University of Hong Kong. *Journal of Philippine Higher Edu-*

cation Quality Assurance, Vol. 1, No. (1): 31-44.

- Nauta, Primiano Di, Omar, Pirjo-Liisa, Schade, Angelika and Scheele, J.P., 2004. *Accreditation Models in Higher Education: Experiences and Perspectives.* Helsinki, Finland.

- Nunnally J, Bemstein I., 1994. *Psychometric Theory*. New York, NY, McGraw- Hill Inc.

- Okland, J., 2001. *Total Quality Management.* 1st ed. Butterworth Heineman. NewYork:13.

- Prados, J. W., Peterson, G. D., & Lattuca, L. R., 2005. Quality Assurance of Engineering Education Through Accreditation: The Impact of Engineering Criteria 2000 and its Global Influence. *Journal of Engineering Education*, Vol. 94 No. (1): 165- 184.

- Saad, Abdelsalam M., and Elfaituri, Ashref A., 2017. Critical Success Factors for Implementing Total Quality Management in the Libyan Public Health Sector. *Dirasat in economics and business journal*, Vol. 35-36: 30-50.

- Staub, T., Hodel, T., & Reisner, A., 2014. Learning Quality in Switzerland with an on Online Learning and BFH Bern University of Applied Sciences. Special Focus *The Sixth Annual Conference Patterns of Education and Related Quality Standards, Oman.*

عرض الكتب

نموذج تفكيك شفرة المجال المعرفي: سبع خطوات لزيادة التحصيل العلمي للطلاب

The Decoding the Disciplines Paradigm: Seven Steps to Increased Student Learning.

المؤلف: David Pace
الناشر: Indiana University Press
تاريخ النشر: 2017م.
عدد الصفحات: 157 صفحة.

عرض: د. إبراهيم أحمد بالخير
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

يتناول هذا العرض كتاب نعتقد أنه ذو قيمة للعملية التعليمية، من حيث الولوج إلى أسلوب تدريس قد يساعد في الوصول إلى هدف العملية التعليمية. فقد درجت بعض المؤسسات التعليمية على التحديث المستمر لعناصرها البشرية القائمة بالمهمة التدريسية، وذلك من خلال الاطلاع على والاستفادة من أفكار ومنشورات الخبراء في مجال علم أصول التدريس. ومن بين هؤلاء الخبراء الكاتب David Pace، والذي تميّز بالتحليل في هذا المجال، حيث قام بإصدار كتاب (The Decoding the Disciplines Paradigm: Seven Steps to Increased Student Learning) من منشورات جامعة إنديانا في سنة 2017.

في هذا الكتاب يعتقد الكاتب بأن العملية التعليمية برغم تطورها إلا أنها لازالت تواجه مشكلة التواصل الفعّال بين المعلم وطلابه. ففي أحيان كثيرة يصطدم الطلاب بمعضلة في مجال المعرفة، تعتبر هي المفتاح الرئيسي لفهم واستيعاب أساسيات وأصول هذا المجال المعرفي. هذه المعضلة يستعير لها الكاتب مصطلح عنق الزجاجة Bottleneck، وذلك للتشديد على أنه بدون التفكيك والفهم الجيد لهذه المعضلة سوف يكون الطلاب في حالة فهم مرتبك لمحتوى المجال المعرفي.

يحاول الكاتب في هذا الكتاب تطوير نموذج يعتقد بأنه يساعد الأستاذ على تذليل هذه المعضلة، من خلال نموذج لتفكيكها على خطوات لجعلها في متناول الفهم الجيد عند الطلاب. الكتاب يتضمن مقدمة عن معنى تفكيك شفرة المجال المعرفي، وسبعة فصول تستعرض خطوات تفكيك شفرة المجال المعرفي بغرض زيادة التحصيل العلمي لدى الطلاب، والفصل الأخير يستشرف مستقبل هذا النموذج.

تشرح مقدمة هذا الكتاب المقصود بمفهوم Decoding the Disciplines تفكيك شفرة المجال المعرفي، والذي يمثل جوهر نموذج الكاتب. كل مجال معرفة (هندسة، صيدلة، قانون أو محاسبة) يرتكز على أصول أو أساسيات محددة، يعتبرها الكاتب هي شفرة هذا المجال المعرفي.

الكاتب يتوقع بأن العديد من الطلاب في الفصل مصابون بالإحباط، لعدم قدرتهم - في أوقات معينة - على الربط بين هذه الأصول أو الأساسيات وما يتناوله الأستاذ في ذلك الفصل. إزالة هذا الإحباط تتطلب من الأستاذ التركيز على تفكيك شفرة هذا المجال المعرفي (الأصول والأساسيات) وصياغتها بطريقة تكون سهلة الاستيعاب لدى الطلاب، ليتمكنوا لاحقا من فهم كل ما يُبنى على هذه الأصول والأساسيات. إن تفكيك الشفرة هذا ينقل العلاقة بين الأستاذ والطالب من المحاضر والمستمع إلى مستوى أعلى، وهي علاقة التعليم المبني على التحليل مقابل التفكير النقدي. لذا فإن هذه المقدمة تخلص إلى أن الأستاذ عليه واجب تفكيك شفرة المجال المعرفي، كما سوف يتضح في الخطوات السبع في الفصول اللاحقة.

يتناول الفصل الأول من هذا الكتاب الخطوة الأولى في هذا النموذج وهي تحديد أو إيجاد المعضلة، أو ما يسمى بعنق الزجاجة -Finding the Bottl eneck. من مهام الأستاذ إقرار الوسيلة التعليمية المناسبة لتوصيل المعلومات، وهو بذلك يحاول تعظيم فعالية التعليم. هذا الإقرار يبدأ بتحديد مواطن التركيز التي تمكّن الطالب من الإلمام بأساسيات المجال المعرفي والقدرة على التفكير فيه. إن هذا التحديد لعنق الزجاجة في المجال المعرفي المعين سوف ينقل الطالب من مستوى الاستماع دون مشاركة إلى مستوى المشاركة التحليلية والنقدية. هذا الفصل يستعرض بالتفصيل كيف يمكن للأستاذ تحديد عنق الزجاجة في مجال المعرفة الخاص به.

ينتقل الفصل الثاني إلى الخطوة التالية لتحديد المعضلة (عنق الزجاجة)، وهي تفكيك شفرة هذه المعضلة Decoding the Disciplinary Unconscious، أي بمعنى الاجتهاد في تحليلها إلى عناصرها المبسطة للطالب مثلاً تصويرها في شكل مجازي أو استعارة، حتى يتمكن الطالب من تصور عناصر هذه المعضلة وكيفية ترابطها معاً لتشكل أصول وأساسيات المجال المعرفي. فقد نعتبر المعضلة في هذا المجال المعرفي مثل الأحجية التي نحاول حلها وتبسيطها من خلال تمثيلها بشيء مشابه جدا، وهو ما يعرف بالتشبيه المجازي أو الاستعارة من الثقافة السائدة أو البيئة المحيطة للتسهيل. في هذه المرحلة سوف يكون الطلاب في وضعية استكشاف ما حولهم فيما يخص مجالهم المعرفي، ويشعرون بالحاجة للتفكير المبدئي في عناصر هذه المعضلة. وبذلك يرى الكاتب بأن الأستاذ بدأ يضع الطالب على بداية طريق التفكير والتحليل.

يوضح الفصل الثالث الخطوة المتعلقة بتكوين نموذج للعمليات Modeling Operations، في الخطوة السابقة تم التركيز على محاولة جعل الطالب يتصور بشكل مجازي ومستعار ميكانيكية المعضلة ومكوناتها والتفكير فيها، الخطوة التالية وفيها يوجه الكاتب الانتباه إلى تعليم الطالب ما يجب عليه فعله وليس تعليم الطالب ما يجب معرفته فقط. لو أن تعليم نموذج العمليات تم بالشكل المطلوب، فإننا نتوقع من الطلاب تحدي ومجابهة المعضلات الأصغر بأنفسهم وبمساعدة قليلة من الأستاذ، وتبقى المعضلات الأكبر مجالا للتحليل والتفكير.

يتطرق الفصل الرابع لخطوة الممارسة المهنية العملية وتجميع التغذية العكسية Practice and Feedback. هذه الخطوة تُعنى بتطوير الإستراتيجيات اللازمة لتمكين الطلاب من ممارسة وتطبيق العمليات الذهنية الرئيسية. وفيها يتم توجيه انتباههم إلى مخرجات النماذج الذهنية المطلوبة لنجاح العمل في مجال المعرفة.

يتحدث الفصل الخامس عن التحفيز والمعضلات الانفعالية Motivation and Emotional Bottleneck. تمحورت الخطوات السابقة حول المعضلات التي تتعلق بالمعطيات المعرفية ذات العلاقة بأصول وأساسيات المجال المعرفي، ولكن قد تكون هناك معضلات تتعلق بقضايا عاطفية وانفعالية. هذه القضايا تتمثل في إدراكات الطلاب والتي يتبنونها تجاه المجال المعرفي، وهي قد تكون في شكل انطباعات سلبية مسبقة. هذه الانفعالات والانطباعات تشكل تحديا كبيرا أمام الأستاذ، لكي يجتهد في تذليل هذه المعضلة الإضافية من خلال إيجاد وخلق العوامل التحفيزية، التي تساعد على حلحلة هذه الانفعالات وتوجيه الطلاب إلى أن الوضع التعليمي يختلف وسوف يكون مجدياً ومثمرا. ويسترشد الفصل ببعض الأساليب كالاستعارات من مجالات المعرفة الأخرى وغيرها من الوسائل الممكنة.

يتناول الفصل السادس خطوة التقييم Assessment ، وهو ما يعتبره الكاتب النتيجة التي من خلالها يمكن تجميع المعلومات من خلال كل الطرق الممكنة، للحصول على التغذية العكسية الضرورية لفهم كيفية عمل النموذج ومن ثم العمل على تحديثه وفقاً للنتائج الموضوعية والموثوقة. ويؤكد الكاتب على أن هذا التقييم يجب ألا يقتصر على نتائج أداء الطلاب في الاختبارات، وإنما يوضح في هذا الفصل المخرجات الممكنة لتقييم العملية الذهنية للطلاب فيما يتعلق بمجال المعرفة.

يُعتبر الفصل السابع الخطوة الأخيرة في نموذج تفكيك المعضلة. في هذا الفصل يحث الكاتب على مشاركة Sharing التجربة ونتائجها. ويشجع الفصل الأساتذة على نشر ومشاركة العمليات التعليمية التي حدثت داخل الفصول وعدم كتمانها على الزملاء في المؤسسة التعليمية. هذا النشر والمشاركة يُعتبر مساهمة كبيرة في إثراء العملية التعليمية على مستوى المؤسسة نفسها والمؤسسات التعليمية بصفة عامة. هذا الإجراء يعتبره الكاتب تحديثا وتحسينا مستمرين للنموذج بصفة خاصة وجهدا جماعيا لتطوير العملية التعليمية ككل.

يستشرف الكاتب في الفصل الأخير مستقبل النموذج، حيث يعتبر أن نموذج تفكيك المعضلة هو وسيلة أو أداة تعليمية مثل كل الوسائل والأدوات الأخرى معرضة للنقد والتحسين وإعادة التشكيل. وفي سبيل ذلك استعرض الكاتب محددات وعيوب النموذج واستشرف اتجاهات جديدة للاستخدام المستقبلي لهذا النموذج في العملية التعليمية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النموذج تم عرضه في بعض المؤسسات التعليمية في كندا بغرض تحديث العملية التعليمية، وبمشاركة الكاتب في سنة 2018 لإحدى

هذه المؤسسات التعليمية في كندا. وتم استعراض ومناقشة النموذج مع أعضاء الهيئة التدريسية في ورشة عمل بتلك المؤسسة، وقد كانت الحصيلة أن يتم تطبيق النموذج في العديد من مجالات المعرفة بتلك المؤسسة.

الملخصات

أحمد خالد كاجيجي
كلية كاس للأعمال - لندن
د .خالد علي كاجيجي
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

التكامل المشترك والسببية وتنويع المحفظة الدولية: استقصاء فرص التنويع في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ملخص:

تدرس هذه الورقة بشكل تجريبي تكامل سوق الأوراق المالية وفرص التنويع المحتملة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسواق الأسهم الأمريكية، باستخدام عينة من البيانات الشهرية في الفترة من 2010 إلى 2020، من خلال بحث الترابط (الاعتماد المتبادل) بين سوق الأوراق المالية في كل من المدى الطويل والمدى القصير.

وقد استخدمت لبحث علاقة الترابط في المدى الطويل طريقتا جوهانسن (1988) وغريغوري وهانسن (1996) لقياس التكامل المشترك . بينما استخدم لقياس الترابط في المدى القصير "اختبار جرانجر" للسببية، والذي اقترحه في دراسته جرانجر (1969) .

وتشير النتائج المتحصل عليها من استخدام طريقتي قياس التكامل المشترك السابقتين إلى عدم وجود دليل على أن هناك علاقات طويلة الأمد بين أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسواق الأسهم في الولايات المتحدة، باستثناء سوق الأوراق المالية في الأردن، مما يشير إلى إمكانية استفادة المستثمرين الأمريكيين من الاستثمار في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن ناحية أخرى، وحدهما فإن سوقي الأسهم في البحرين والإمارات أظهرا، من بين جميع أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تكاملا مشتركا، مما يشير إلى وجود فوائد كبيرة للمستثمرين الراغبين في التنويع عبر أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد وفر اختبار جرانجر للسببية دليلا على عدم وجود علاقات قصيرة المدى بين أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وسوق الأسهم الأمريكية؛ وعليه فإن التقلبات في مؤشر الأسهم الأمريكية لا تنتقل إلى مؤشرات الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعكس صحيح، وبدلا من ذلك تكشف اختبارات جرانجر للسببية عن وجود أدلة قوية على وجود روابط سببية قصيرة المدى بين أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أظهرت النتائج علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من سوق الأوراق المالية المغربية إلى بورصتي مصر والأردن. وبالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن علاقة سببية أحادية الاتجاه من بورصتي مصر وقطر إلى بورصتي البحرين وعمان على التوالي.

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير
من الفترة 1-1- 2020 إلى 31-12-2020

عنوان الرسالة	اسم الطالب	القسم	تاريخ المناقشة
العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في إطار منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.	محمد عبدالعاطي إدريس	الاقتصاد	2020.1.9
اختبار فرضية التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص دراسة تحليلية قياسية عن الاقتصاد الليبي للفترة 1965-2006.	أنس سليمان الفيتوري	الاقتصاد	2020.2.12
نماذج التنبؤ بأسعار النفط.	رنا نصر دخيل	الاقتصاد	2020.3.12
تأثير استقرار دالة الطلب على النقود في نجاح السياسة النقدية في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام منهج التكامل المشترك للفترة 1970-2010.	إيمان مفتاح رجب	الاقتصاد	2020.6.22
أثر النمو في الاتحاد الأوربي على صادرات النفط الليبي الخام.	نصر حسين محمود	الاقتصاد	2020.10.22
القدرة التنافسية وقياسها مع دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد الليبي.	محمد موسى محمد	الاقتصاد	2020.11.4
الثقافة التنظيمية وعلاقتها بتطبيق إدارة الوقت: دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالفروع الرئيسية للمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي.	نورا محمد حامد	الإدارة	2020.1.16
دور تخطيط المسار الوظيفي في تحسين أداء العاملين: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العامة العاملة في مدينة أجدابيا وضواحيها.	عوض ابحيري عبدربه	الإدارة	2020.2.20
تمكين العاملين وعلاقته بالإبداع التنظيمي: دراسة ميدانية على العاملين في الشركات النفطية في نطاق مدينة بنغازي.	منى محمد الزروق	الإدارة	2020.2.20
إدارة الجودة الشاملة علاقتها بالميزة التنافسية: دراسة مقارنة بين مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية للفروع العاملة في مدينة بنغازي.	جلال عوض بالهوائل	الإدارة	2020.6.16

رأس المال الفكري وأثره في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على العاملين بشركات الاتصالات في مدينة بنغازي.	عبدالباسط عبدالحميد سليمان	الإدارة	2020.8.16
أثر ممارسة أساليب التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية على شركة البريقة لتسويق النفط والغاز في ليبيا.	محمد عبدالحميد يوسف	الإدارة	2020.10.5
الثقافة التنظيمية وعلاقتها في الحد من الفساد الإداري: دراسة ميدانية على الموظفين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا.	محمد مرزوق امحمد	الإدارة	2020.10.5
أثر الأزمة الاقتصادية على السلوك الشرائي للمستهلك الليبي: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي المواد الغذائية بمدينة بنغازي.	ايمان جمعة سالم	الإدارة	2020.10.20
التوجه نحو السوق وعلاقته بالأداء التنظيمي للمستشفيات الإيوائية الخاصة بمدينة بنغازي.	جمانة عبدالغني صالح	الإدارة	2020.11.5
الرضا الوظيفي وعلاقته بالالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية على عينة من العاملين في الشركات النفطية العامة العاملة في مدينة بنغازي.	ندى عبدالله عبدالرحيم	الإدارة	2020.11.12
البرامج التدريبية وعلاقتها بزيادة فاعلية أداء العاملين: دراسة ميدانية على الأطباء المساعدين في المستشفيات والمراكز الصحية في مدينة أجدابيا.	أحمد عبدالله عبدو	الإدارة	2020.11.12
نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بتحسين عملية اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على عينة من الموظفين بفروع صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي.	أحلام السر عبدالجليل حسن	الإدارة	2020.11.18
دور المراجع في التحقق من ممارسة إدارة الأرباح والحد من أثرها على عدالة القوائم المالية: دراسة ميدانية لآراء المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس بتخصص المحاسبة.	أماني ونيس سالم	المحاسبة	2020.1.14
أثر التغيرات الاقتصادية في البيئة الليبية على قيام المصارف التجارية الليبية باستثمار فوائضها النقدية.	سلوى محمد البرغثي	المحاسبة	2020.1.14
العوامل المؤثرة في تطوير العمل الرقابي لديوان المحاسبة الليبي.	فجرية وحيد ونيس	المحاسبة	2020.2.25

واقع مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة ميدانية على الإدارات العامة للمصارف التجارية الحكومية بالمنطقة الشرقية.	رافع رمضان بوعجيلة	المحاسبة	2020.6.18
مدى إمكانية الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة في التقارير المالية لشركات النفط الليبية.	عبدالله عمر بالقاسم	المحاسبة	2020.6.25
تأثير استخدام الإيجار التمويلي في تقييم الأداء المالي لشركات النقل الجوي الليبية: دراسة تجريبية.	منال عبدالرازق نصيب	المحاسبة	2020.6.28
مدى اهتمام المراجع الخارجي الليبي بتقييم مخاطر المراجعة وأثر ذلك على تحسين مستوى جودتها: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة العاملة في مدينة بنغازي.	محضية محمد الكيلاني	المحاسبة	2020.6.29
مدى مساهمة إجراءات المراجعة التحليلية في تضييق فجوة التوقعات: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية.	علي صالح خميس	المحاسبة	2020.7.1
مدى رقابة مصرف ليبيا المركزي على مخاطر الأنظمة الإلكترونية المطبقة في المصاريف التجارية الليبية.	إيمان إبراهيم مفتاح	المحاسبة	2020.7.1
مدى تطبيق شركات التأمين الليبية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: دراسة ميدانية على شركات التأمين المسجلة في السجل التجاري بمدينة بنغازي.	عيسى سعيد مفتاح	المحاسبة	2020.7.14
أثر خصائص الشركات على إدارة رأس المال العامل: دراسة تحليلية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنغازي.	هناء بشير مسعود	المحاسبة	2020.9.3
محددات هيكل رأس المال للمشروعات الصغرى في ليبيا.	ميادة عبدالله محمد	المحاسبة	2020.11.25
العوامل المؤثرة في اكتشاف الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.	سند صالح محمد	المحاسبة	2020.12.20
العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية والمراجعين الخارجيين المعتمدين بمصرف ليبيا المركزي.	كمال خالد عبدالرحمن	المحاسبة	2020.12.30
التنسيق والتعاون لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية: دراسة حالة التنسيق والتعاون الليبي الإيطالي لمكافحة الهجرة غير الشرعية 2008-2018.	محمود أحمد محمود	العلوم السياسية	2020.6.23

سياسات نزع أسلحة الدمار الشامل: دراسة مقارنة للحالة العراقية / السورية 2003-2018.	علي طاهر علي	العلوم السياسية	2020.7.2
تحديات الأمننة في جنوب غرب المتوسط: دراسة تفكيكية لتحديات الجريمة المنظمة والتلوث البيئي من منظور الأمننة 2010-2017.	محمد سعد شامخ	العلوم السياسية	2020.7.7
اتجاهات الشباب الجامعي نحو الهوية الوطنية وشكل الدولة ونظام الحكم في ليبيا: دراسة ميدانية على طلبة جامعة بنغازي.	ملاك محمد علي	العلوم السياسية	2020.12.23
دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة لطلاب جامعة بنغازي: دراسة ميدانية.	محمد رمضان فرج	العلوم السياسية	2020.12.30
تحديد وقياس المخاطر المصرفية وعلاقتها بربحية المصارف التجارية.	حمزة عبدالله علي	التمويل والمصارف	2020.2.12
استخدام النسب المالية في التنبؤ بأزمات المصارف التجارية.	نور الدين ناصر حمد	التمويل والمصارف	2020.2.16
دور المصارف والنوافذ الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية.	فاطمة عبداللطيف محمد	التمويل والمصارف	2020.10.14

المصدر: مكتب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد.

كلية الاقتصاد

DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL . 40 NO.1 2021

Articles

Cointegration, Causality and International Portfolio Diversification: An Investigation of Diversification Opportunities in the MENA Markets.

Ahmed K. Kagigi Dr. Khaled A. Kagigi

Abstracts

Determinants of Inflation In Libyan Economy.

Dr. Ahmed A. Alhota

The Impact of the Unifying Curricula, Examination and Assessment System on the Academic Performance of the Second Intermediate Accounting Students in the Accounting Department at theUniversity of Benghazi.

Dr. Ali A. Zagoub Saleh A. Belkheir

The Extent of Awareness of Credit Decisions' Makers in Libyan Commercial Banks about the Role of Financial Indicators Derived from the Cash Flow Statement.

Shaaban M. El Jhani

Implementing Accreditation Criteria of Undergraduate Academic Programmes Point of Views of Quality Departments' Staff at the University of Benghazi.

Dr. Abdelsalam M. A. Saad Salma M. Al Masrite Hanan M. Bazina

Issued bi - annually by the Research Office , Faculty of Economics , University of Benghazi , Libya .


كلية الاقتصاد

Journal of

DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

Editor- in - Chief

Dr. Faisal S. El kikhia

Managing Editor

Dr. . Ali A. Zagoub

Editorial Board

Dr. Khaled K. Al Tira

Dr. Abdulsalam M. Almegrabi

Mr. Khaled K. Al Sahati

Editorial Secretary

Mr. Saleh F. Al Shaeri

Advisory Board

Prof. Attia E. El feituri

Prof. Abduljaleel A. El Mansouri

Prof. Idris A. Shetewi

Prof. Ali saeid Ali

Prof. Salem M. Al Gamati

VOL. 40 NO.1 2021

Contents

Introduction

- **Articles**

- Cointegration, Causality and International Portfolio Diversification: An Investigation of Diversification Opportunities in the MENA Markets…...….1

  Ahmed K. Kagigi Dr. Khaled A. Kagigi

- **Abstracts**

- Determinants of Inflation In Libyan Economy...……...……..……43

  Dr. Ahmed A. Alhota

- The Impact of the Unifying Curricula, Examination and Assessment System on the Academic Performance of the Second Intermediate Accounting Students in the Accounting Department at the University of Benghazi.....44

  Dr. Ali A. Zagoub Saleh A. Belkheir

- The Extent of Awareness of Credit Decisions' Makers in Libyan Commercial Banks about the Role of Financial Indicators Derived from the Cash Flow Statement……...……...…..…….……..46

  Shaaban M. El Jhani

- Implementing Accreditation Criteria of Undergraduate Academic Programmes Point of Views of Quality Departments' Staff at the University of Benghazi. ……...……..……...……..... 47

  Dr. Abdelsalam M. A. Saad Salma M. Al Masrite Hanan M. Bazina

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research, through publication of Journal of Dirasat in Economics and Business **Volume 40 No (1) for the Year 2021**.This volume includes several researches, and essays, which were submitted and accepted for publication during **2020-2021**. These articles are in the area of economics, management, accounting, political science, marketing, finance, and public administration.

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period **of January-December 2020**, for the purpose of facilitating research function by post graduate students in Libya.

This journal accepts, theoretical and applied researches in related fields of interest. It also welcomes all scientific criticism, comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be a scientific mean for communications between all interested parties in the field of scientific research in the area of economics, business, political science, and applied quantitative method in Libya and abroad.

The Editors

ARTICLES

Cointegration, Causality and International Portfolio Diversification: An Investigation of Diversification Opportunities in the MENA Markets.

Ahmed K. Kagigi
Cass Business School - London
Dr. Khaled A. Kagigi
Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This paper empirically examines the stock market integration and possible diversification opportunities across the MENA and the U.S. stock markets by using a sample of monthly data from 2010 to 2020. The paper investigates stock market interdependence from two perspectives which are 'long-term' and 'short-term'. For long for long-run interdependence, the cointegration approaches of Johansen (1988) and Gregory and Hansen (1996) were used. Regarding the short-run interdependence, the Granger causality test proposed by Granger (1969) has been employed.

Results under both cointegration approaches indicate no evidence of long-run relationships between the MENA and the U.S. stock markets, except for the stock market of Jordan, which suggests potential benefits from investments in the MENA markets for U.S. investors. On the other hand, only Bahrain and the UAE stock markets are cointegrated within the MENA markets, indicating substantial benefits for investors wishing to diversify across the MENA markets. The Granger causality test provides evidence of no short-run relationships between the MENA stock markets and the U.S. stock market; therefore, variations in the U.S. stock index are not transmitted to the MENA stock indices and vice versa. Alternatively, Granger causality tests reveal strong evidence of short-run causal linkages among MENA stock markets. Results show unidirectional Granger causality running from the stock market of Morocco to Egypt and Jordan stock markets. Additionally, unidirectional causality was detected from Egypt and Qatar's stock markets to Bahrain and Oman stock markets, respectively.

***Key Words**: Cointegration, Causality, MENA, U.S, Stock Markets.*

1. Introduction:

International stock markets have experienced a large wave of radical changes in recent decades. Stock markets worldwide have become more integrated than ever; the rise in integration between financial markets worldwide has resulted in a high degree of interdependence, fuelled by advancements in information technology and the removal of foreign ownership restrictions. The recent financial crisis has demonstrated the high degree of interdependence that international stock markets persist, resulting in a worldwide financial market collapse.

Since portfolio diversification crucially depends on the degree of interdependence between asset returns and given the current environment of cross-interrelation between stock markets, information and price movements are transmitted instantly from one market to another, reaping the benefits of portfolio diversification is questionable. This raise concerns not only for researchers but also for investors. The main concern is whether the strong market linkages are only a short-run phenomenon or a long-run equilibrium relationship between stock markets. The presence of a long-run relationship between stock markets would imply a strong form of predictability among stock markets, known as cointegration. The existence of cointegration between stock markets would enable both researchers and investors to use information in one market to predict the long-run performance of another stock market in the long run.

The existence of cointegration is an important issue and has many implications in both theoretical finance and portfolio management. With regard to theoretical finance, the existence of cointegration between stock markets would imply that stock returns are predictable, which is prohibited under the efficient market hypothesis (EMH) since all of its three forms argue that stock returns are unpredictable. Thus, the existence of cointegration between stock markets clearly violates the EMH, allowing us to predict the future value of one market using information obtained from another market.

Similarly, the presence of stock markets cointegration has consequences for international investors. Since the main objective of portfolio diversification is to hedge against risks by investing in traded assets in different stock markets, which allows investors to inject different stocks into their portfolio given that there are not perfectly correlated, however, when stock markets share a long-run equilibrium relationship, then the benefits of international diversification will be limited. Therefore, the presence of a common stochastic trend between stock markets will result in returns that are similar in the long-run, meaning that there are no long term benefits from international diversification; hence a loss in one market would not be offset by a gain in another market (Kasa, 1992).

This paper aims to examine primarily whether stock markets in the Middle East and North Africa (MENA) region would still offer possible diversification opportunities for investors in the United States (U.S.) by investigating the cointegration relationship between the U.S. and the MENA region using the cointegration framework. However, we also investigate whether stock markets in the MENA region are cointegrated regionally. The paper expands on previous studies by Hassan (2003), Al-Khazali *et al*. (2006) and Elfakhani *et al*. (2008) in several ways. First, we use a longer and recent data sample, which allows us to consider recent developments in the MENA region. Secondly, as well as using the standard Augmented Dickey-Fuller (ADF) tests for unit root, we enhance our analysis by employing the unit root tests developed by Elliott *et al*. (1996) and Zivot and Andrews (1992). Thirdly, in addition to applying the Johansen approach of cointegration, we add to the analysis using the cointegration methodology of Gregory and Hansen (1996). Fourthly, Granger causality test has been employed to examine the short-run relations between the stock markets of the MENA regionally and with the U.S. stock market.

The paper is organised as follows; section two review previous literature related to cointegration of stock markets. In section three, we give a description of the data used in our study. Subsequently, a review of the econometrics techniques used is presented in section four. Section five provides a detailed analysis of the empirical results. Concluding remarks and suggestions for further research are presented in section six.

2. Literature Review:

Over four decades now since the introduction of the cointegration concept by Granger (1981) and Granger and Weiss (1983). They identify cointegration as a statistical property of long-run dependent time series. However, it was not until the pioneering work by Engle and Granger (1987) which enabled researchers to test for the presence of cointegration in financial time series. Engle and Granger (1987) extended the theory of cointegration and presented a two-step procedure for testing cointegration among time series. The further methodological framework was introduced by Johansen (1988), Johansen and Juselius (1990), which allowed to test for the presence of more than one cointegrating vector based on the vector autoregressive (VAR) framework.

These essential developments allowed for a substantial amount of papers to be produced by researchers examining the cointegration relationships between various economic variables. For example, Kasa (1992) tests for cointegration between stock markets in developed countries from 1974 to 1990 using a long VAR specification finds a strong rejection of the null hypothesis of no cointegration in the Johansen system and argues that stock indices in Japan, the U.S., the U.K., Germany and Canada are cointegrated around a single common stochastic trend. Following the same route, Corhay *et al*. (1993) investigate the hypothesis of cointegration between five European stock markets using both procedures of Engle and Granger (1987), and Johansen (1988) provide evidence of a long-run equilibrium relationship. Furthermore, Choudhry (1997) finds a significant long-run equilibrium relationship bet-

ween the U.S. stock market and six Latin American stock markets using the Johansen (1988) methodology and data from 1989 to 1993. A study by Blackman *et al*. (1994) investigated the long-run relationship before and after the global financial developments in the 1980s find that there are more cointegrating vectors between the 16 OECD equity markets after but not before the 1980s. They further argue that these developments have resulted in stock markets worldwide becoming homogeneous, resulting in limited diversification opportunities. Contrary to previous findings, Masih and Masih (2002) provide stock market interdependencies between six primary international stock markets using the Johansen (1988) method during the pre and post globalisation era.

Proponents of integration between international stock markets tend to argue that cointegration and diminishing diversification opportunities between global stock markets can be attributed to globalisation, which has triggered changes in the global economic environment. These changes include the rise in capital flow across national borders due to the relaxation of controls on the financial market transactions and advancements in the transmission of information, and the reduction in transaction costs (Taylor and Tonks,1989), (Masih and Masih, 2002).

However, these arguments and findings are, without a doubt, challenged. For instance, Stengos and Panas (1992), following the methodology suggested by Engle and Granger (1987) and data sample spanning from 1985 to 1988, present no cointegration between various stocks listed in the Athens stock exchange. Kanas (1998) re-examines the claims that the U.S. stock market and European stock markets share a long-run equilibrium relationship and shows that these markets are not cointegrated, indicating risk reduction benefits of diversification. Concerning the Latin American stock markets, Tabak and Lima (2003) showed evidence of short-run but no long-run relationship between the U.S. stock market and the seven Latin American stock markets based on a sample of

daily prices 1995 to 2001. A richer comprehensive analysis was presented by Richards (1995). He argues that previous findings of cointegration suffer from statistical biases; these biases tend to suggest cointegration when, in reality, there may be none. In particular, Richards (1995) focuses and examines the previous empirical work by Kasa (1992) and finds that the failure of taking into account the small sample critical values lead to rejection of the null hypothesis of no cointegration relationship; moreover, Richards (1995) finds that cointegration results are sensitive to the length of lags used in the VAR and that Kasa's long lag structure is inappropriate to remove nonnormality. By adjusting the critical values to account for small sample properties and employing the appropriate number of lags, Richards (1995) finds that cointegration no longer exists between the 16 international stock markets based on data sample from 1969 to 1994.

Regarding the MENA region, the investigation into the cointegration relationship between stock markets has only been recent. One of the main conclusions usually drawn from the analysis of the MENA integration with global stock markets is that the MENA has a low correlation with foreign markets and is more segmented, which provides investors with diversification opportunities (Girard *et al*. 2003). Darrat *et al*. (2000), by employing the Johansen framework to investigate the cointegration relationship between MENA stock markets, confirms the existence of a high degree of integration between Jordan, Egypt, and Morocco stock markets data sample from 1996 to 1999. Alternatively, Hassan (2003) uses weekly data from 1994 to 2001. Also, he uses Granger causality test and Johansen procedure to examine the short and long-run relationship between stock markets of three countries who are members of the Gulf Cooperation Council (GCC), namely Bahrain, Kuwait and Oman. He finds evidence of cointegration only between Bahrain and Kuwait's stock markets, indicating that investors in Bahrain can benefit from the information in the Kuwaiti stock market to predict the long-run performance of the Bahraini

stock market and vice versa. Concentrating only on stock markets in the GCC region, Assaf (2003) provides strong evidence of interdependence and causality among the GCC stock markets using weekly prices from 1997 to 2000. He further shows that these markets are not entirely efficient due to the slow response to regional news.

Additionally, Al-Khazali *et al*. (2006) show evidence of cointegration based on the Johansen framework between most of the GCC stock markets of Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain and Oman from 1994 to 2003, in particular, they find that the economic liberalisation in 1997 to unify the stock markets in the Gulf region has strengthened the degree of integration between the four countries as compared to the pre-liberalisation period. Hammoudeh and Choi (2004), by using weekly prices data from 1994 to 2001, show that most of the GCC region's stock returns tend to move in the same direction and are influenced by the same mutual factors as political stability or oil prices. To investigate the long-run relationship between stock markets of the MENA and the U.S., Lagoarde-Segot and Lucey (2007) use combinations of alternative cointegration methodologies and daily prices from 1998 to 2004, show significant evidence of stock markets integration among the MENA but fail to reject the hypothesis of no cointegration between the stock markets of the MENA and the U.S. However, these findings were challenged by Elfakhani *et al*. (2008) where they examine the integration of ten MENA stock markets with each other and with the U.S. stock market using monthly data from 1997 to 2002 and the Johansen methodology. They report that only three countries stock markets of the MENA, namely Jordan, Kuwait and Morocco, are cointegrated with the U.S. stock market. However, they find weak evidence in support of the hypothesis of integration within the MENA region. By focusing only on short-run linkages, Genc *et al*. (2010) examine the short-run relationships between the GCC stock markets and the U.S. stock market through applying Granger causality test, find significant causality between stock markets of the U.S., Saudi Arabia and the UAE;

mainly, they find unidirectional causality stemming from the U.S. stock market to both Saudi and Emirati stock markets.

Recent evidence regarding the financial integration between the MENA stock markets and the U.S. stock market was provided by Paskelian *et al*. (2013), where they show that both of these markets are not yet cointegrated; however, they find strong bi-directional causality exists between several MENA stock markets, but no causality was detected between the U.S. stock market and the MENA stock markets. Assaf (2016) examines the financial integration before and after the global financial crisis of 2008 between stock markets of the MENA and the U.S. and shows that the low integration of the MENA with foreign stock markets has minimised the downturn on MENA's stock markets as compared to more integrated stock markets. Furthermore, Almohamad *et al*. (2018) examine both short and long-run relationship between the MENA, Chinese, the U.S. and the U.K. stock markets. They use weekly stock prices and considered two sub-periods of pre and post the global financial crisis of 2008; and concluded that integration between those stock markets had risen significantly in the post-crisis compared to the pre-crisis period. Moreover, the authors show strong evidence of short-run causality among stock markets in the post-crisis period. This implies that the relationship between MENA stock markets and foreign stock markets has deteriorated significantly after the global financial crisis; based on these results, we can conclude that diversification opportunities in the MENA markets are no longer available.

In summary, all the previous literature regarding the MENA stock markets integration has ignored crucial issues that arise in testing for a meaningful long-run relationship among stock markets. The first issue is about the unit root testing procedure; the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test suffers biases such as poor size and power properties. These biases tend to lead to the wrong conclusion regarding the data generating process (DGP) (Stock,1994). Moreover, given that most of the countries in the MENA region are major oil-

exporting countries and are affected by common factors, the shocks in oil prices tend to influence the stock markets of the producing countries (Degiannakis *et al*. 2017). These shocks tend to create structural breaks in the DGP, which is not considered under the conventional ADF. When structural breaks occur in the DGP, statistical inferences based on the ADF are biased towards the non-rejection of the null hypothesis (Perron, 1989).

The second issue is regarding testing for cointegration in the presence of structural breaks. It is well known that the cointegration relationship is subject to structural breaks. The Johansen methodology does not allow for a structural break in the cointegration relationship, the apparent findings by previous literature in the MENA regarding the financial integration are questionable. In particular, Elfakhani *et al.* (2008) found that only some of the MENA stock markets are cointegrated with the U.S. stock market using data from 1997 to 2002. However, given the oil crisis in early 1998, which has led to significant price falls for oil-exporting countries, such a crisis can lead to shocks that create a structural break in the cointegration relationship. This may explain the failure to detect more cointegrating relationships by Elfakhani *et al*. (2008) since the authors' Johansen methodology does not allow for structural breaks in testing for long-run relationship.

The effect of structural breaks on cointegration test results is well documented. For example, Davies (2006), who uses the two-regime Markov model, which incorporates structural breaks to test for cointegration relationship between mature stock markets similar to those used by Kasa (1992) and Richards (1995), finds significant evidence of a long-run relationship between stock markets. This explains Richards (1995) failure to detect cointegration since he does not consider the possibility of structural breaks when testing for cointegration. Additionally, Khan (2011) examines the long-run relationship between the U.S. and 22 developed and developing stock markets using the framework of Johansen (1988) and Gregory and Hansen (1996). The author finds that while the

Johansen methodology detects no cointegration, the Gregory and Hansen test reveals strong cointegration between most stock markets.

Therefore, this paper aims to fill the gaps in the literature of cointegration among the stock markets of the MENA and the U.S. by using the latest data and robust methodologies; we aim to provide consistent results that allow for both researchers and investors to draw reliable conclusions concerning the integrity of the MENA region with the U.S. stock markets.

3. Data:

In this paper, we use stock price indices data of ten stock markets from the MENA region and the United States (U.S.) stock market; the ten stock indices from the MENA repressent Bahrain, Egypt, Jordan, Kingdom of Saudi Arabia (KSA), Lebanon, Morocco, Oman, Qatar, Tunisia and the United Arab Emirates (UAE). The data on the 11 indices were collected from Refinitiv Eikon Data Stream, where each of these indices represents the country's benchmark and are summarised in Table 1.

Table 1: Data Summary

Stock Market	Index Name	Datastream Code
Bahrain	Bahrain All Share Index	BASI
Egypt	Egyptian Exchange Price Index	EGX30
Jordan	Amman Stock Exchange All Share Index	.AMMAN
KSA	Tadawul All Share Index	TASI
Lebanon	Lebanon BLOM Stock Index	BLSI
Morocco	Moroccan All Shares Index	MASI
Oman	Muscat Stock Exchange General Index	MSI
Qatar	Qatar Stock Exchange General Index	QSI
Tunisia	Tunis Stock Exchange Index	Tunindex
U.S.	Standard and Poor's 500 Index	SPX
UAE	Abu Dhabi Securities Exchange General Index	.ADI

The data sample of the stock price indices has been collected monthly from January 2010 to January 2020 to provide a more robust analysis since using daily, and weekly data is likely to suffer from heteroscedastic and serially correlated residuals. There-

fore, sampling at a monthly frequency eliminates these issues, which affects cointegration analysis. However, one main issue we encountered during the data collection was the different end-month dates between countries. To uniformise dates, we first collect daily data of each country's stock index price, and when a missing day value is found, we use the previous day closing price. Moreover, we set the S&P 500 index dates as the reference date for all other stock market indices. After that, we aggregate the daily data to monthly averages. Thus, using this technique allows us to harmonise the time series data across the 11 stock markets.

The natural logarithm is applied to transform each stock price index in order to smooth the data. Then, the first difference of natural logarithm of the 11 indices is used to obtain the monthly returns, calculated as follows:

$$R_{it} = ln\left(\frac{P_{it}}{P_{it-1}}\right) \quad (1)$$

Where R_{it} is the return of market i on date t and P_{it} is the closing price of market i on date t.

The statistical properties of each stock market return, including the mean, median, standard deviation, skewness, kurtosis, and the Jarque-Bera test of normality, are presented in Table 2. Lastly, a correlation matrix between the 11 stock markets monthly returns are presented in Table 3.

Table 2: Descriptive Statistics for Monthly Stock Index Returns

Stock Market	Mean(%)	Median(%)	Std.Dev(%)	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera
Bahrain	0.088	-0.256	2.417	-0.076	3.879	5.978
Egypt	-0.281	-0.271	6.633	-0.790	6.875	30.542**
Jordan	-0.370	-0.444	2.262	0.119	3.043	0.583
KSA	0.234	0.766	4.341	-0.534	4.840	13.203**
Lebanon	-0.629	-0.546	1.914	-0.179	3.274	1.635
Morocco	-0.047	-0.436	2.980	0.614	3.998	7.671**
Oman	-0.399	0.080	2.988	-0.811	4.473	11.796**
Qatar	0.360	0.675	4.018	-0.388	3.086	3.211
Tunisia	-0.269	-0.279	3.007	-0.047	3.489	2.705
U.S.	0.892	1.393	2.769	-1.162	5.364	23.046**
UAE	0.539	0.242	3.281	0.106	3.563	3.264

Notes: ** indicate significance at the 5% level

The results in Table 2 suggest that the U.S. market, on average, offers the highest mean return during the sample period, followed by the Emirati market. At the same time, the highest median returns are offered by the U.S. and the Saudi markets. However, in terms of riskiness, the Egyptian market has the highest risk approximated by the standard deviation (6.63%). In comparison, the Lebanese market exhibits the lowest risk as it has the lowest standard deviation (1.91%). Regarding the skewness(1) of monthly market returns, all stock indices display negative skewness. The U.S market has the highest negative skewness, and the Tunisian market has the lowest; however, only the Jordanian, Moroccan and Emirati markets have positive skewness. Negative skewness means that there is a high probability of negative gains than positive ones.

In contrast, positive skewness means a higher probability of achieving positive gains than negative gains. This means, for instance, that investors would obtain positive returns from the Jordanian, Moroccan and Emirati markets compared to other markets in the sample. Regarding kurtosis(2) measure, all the markets tend to have a kurtosis larger than 3, which means that the distribution in these markets is leptokurtic.

This suggests that the returns in these markets have less extreme outcome compared to normal distribution. The Jarque-Bera test for normality shows that we can reject the null hypothesis of normality at a 5% significance level for indices returns of Egypt, KSA, Morocco, Oman and the U.S.; this indicates that monthly returns in these markets demonstrate non-normal error terms.

Table 3: Correlation Matrix of the Monthly Stock Index Returns

Stock Market	Bahrain	Egypt	Jordan	KSA	Lebanon	Morocco	Oman	Qatar	Tunisia	UAE	U.S.
Bahrain	1										
Egypt	0.226	1									
Jordan	0.350	0.254	1								
KSA	0.357	0.213	0.291	1							
Lebanon	0.217	0.158	0.439	0.277	1						
Morocco	0.185	0.279	0.245	0.212	0.148	1					
Oman	0.291	0.237	0.248	0.453	0.154	0.221	1				
Qatar	0.370	0.307	0.231	0.473	0.111	0.168	0.478	1			
Tunisia	0.128	0.193	0.177	0.129	-0.043	0.139	-0.060	0.090	1		
UAE	0.468	0.348	0.284	0.518	0.179	0.211	0.505	0.625	0.138	1	
U.S.	0.316	0.327	0.263	0.478	0.231	0.173	0.358	0.375	-0.030	0.375	1

Table 3 reports the correlateion matrix between the 11 stock markets returns during the sample period. Concentrating on the correlation between the U.S. and MENA markets shows that the Saudi and the U.S. market display the highest positive correlation (0.48). In contrast, the Tunisian market has the lowest correlation (-0.03) with the U.S. market compared with other MENA countries. Within the MENA markets, correlation is the highest between UAE and Qatar, whereas Tunisia and Oman have the lowest correlation. Moreover, GCC countries display higher monthly returns correlation regionally than markets in Northern Africa and the Levant region. The negative correlation between Tunisia and the U.S. and between Tunisia and Lebanon, Tunisia and Oman illustrate the benefit of short-term diversification between these markets. For instance, a portfolio that includes stocks from Tunisia and the U.S. will have lower variance, which reduces the risk faced by international investors.

4. Empirical Methodology:

Our methodology is divided into four main parts: Firstly, we test the unit root hypothesis for stationarity using the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test, DF-GLS test and Zivot and

Andrews test. Secondly, we employ the Johansen Approach (J.A.) test and Gregory and Hansen test to examine the co-integration among market indices under consideration. Thirdly, we employ Granger Causality test to scrutinise the direction of causal relationships (if any) among stock indices.

a) Unit Root Tests:

We initially perform the Augmented Dickey-Fuller (ADF) unit root test to examine the data's rime series properties without accounting for any structural breaks. The ADF conducted using the following equations:

$$\Delta y_t = \mu + \phi y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \psi_i \, \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\Delta y_t = \mu + \beta t + \phi y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \psi_i \, \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (3)$$

Where y_t denotes being tested, Δ is the first different operator, t is a time trend term, k denotes the optimal lag length and $\varepsilon_t$is a white noise disturbance term. In this paper, the lowest value of the Akaike Information Criteria (AIC) has been used as a guide to determine the optimal number of lags in the ADF regression. The maximum number of lags has been set, according to Schwert (1989).

The DF-GLS unit root test has been used since the ADF test tends to suffer from low power; thus, the test fails to reject a false null hypothesis of a unit root (Byrne and Perman, 2007). The DF-GLS test is constructed into two steps. Suppose we want to test for the presence of unit root in the series y_t, the first step in constructing the DF-GLS is to remove the deterministic terms from the series y_t using the GLS as follows:

$$\widetilde{y_t} = . \beta_{GLS}{}' V_t + \varepsilon_t . \quad (4)$$

$$y_t^d = . y_t - \hat{\beta}_{GLS}{}' V_t . \quad (5)$$

Where V_t represents a vector of deterministic components (intercept, trend).

The estimated parameters in regression (4) are then used to remove the deterministic terms; this procedure is referred to as GLS detrending (Zivot and Wang, 2006). The final step involves using the detrended series y_t^d, to estimate the ADF

test obtained from the following regression, which omits deterministic terms :

$$\Delta y_t^d = \phi y_{t-1}^d + \sum_{i=1}^{k} \psi_i \Delta y_{t-i}^d + \varepsilon_t \quad (6)$$

Then, we compute the hypotheses testing, where the null hypothesis of ($\phi = 0$) is tested against the alternative of ($\phi < 0$). Under the null hypothesis y_t is a random walk possibly with a drift, whereas under the alternative y_t follows a stationary process. As with the ADF tests' critical values, the critical values for DF-GLS depend on whether or not a time trend is included in the vector of deterministic terms. One of the main advantages of the DF-GLS test is that it improves the ability to distinguish between the null hypothesis of unit root and the alternative of stationarity (Stock and Watson, 2015).

An important shortcoming associated with the ADF and DF-GLS tests is that they do not allow for the effect of structural breaks. Perron (1989) shows that a structural change in a time series can largely influence the results of unit root tests. Zivot and Andrews (1992) have developed methods to search for a structural break in the data endogenously. We employ their model C, which allows for one structural break in both the intercept and slope coefficients in the following equation:

$$\Delta y_t = \mu + \beta t + \phi y_{t-1} + \theta DU_t + \gamma DT_t + \sum_{i=1}^{k} \psi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (7)$$

The regression is the same as the ADF unit root but includes dummy components. DU_t and DT_t are indicator dummy variable for a mean and a time trend shifts respectively, at a possible structural break date TB, and are described as follows:

$$DU_t = \begin{cases} 1, & if\ t > TB \\ 0, & otherwise \end{cases}$$

$$DT_t = \begin{cases} t - TB, & if\ t > TB \\ 0, & otherwise \end{cases}$$

The null hypothesis of a unit root with drift and no structural break (ϕ=0) is tested against the alternative of trend stationary at one-time unknown break (ϕ<0). The critical values for unit root test under a possible structural break are different from those

under ADF and are provided (Zivot and Andrews,1992)

b) Cointegration:

The Johansen Approach (J.A.) is applied to detect the presence of one or more cointegrating vectors in a multivariate setup. The approach relies on VAR, which is an extension of the autoregressive(A.R.) model, wherein the model every single equation the dependent variable depends on its own and lagged values of other variables. Under the VAR framework, all variables are endogenous; therefore, no prior specifications are needed. This study will employ a bivariate VAR to test for cointegration among stock markets. To present the J.A., suppose that we have two variables y_t and x_t which are $I(1)$ and that might be cointegrated, the first step in the J.A. is to set up a VAR(k) model:

$$Z_t = \mu + A_1 Z_{t-1} + A_2 Z_{t-2} + \cdots + A_k Z_{t-k} + u_t \qquad (8)$$
$$u_t \sim \ IIN\ (0,\Sigma)$$

Where $\boldsymbol{Z_t} = [y_t, x_t]$ and $\boldsymbol{u_t}$ is a *2x1* vector of independent Gaussian error terms, $\boldsymbol{k}$ denotes the number of lags.

One of the main difficulties that arise when estimating the VAR model above is to choose the optimal number of lags; this is crucial because the choice of the lag length can have a significant impact on the result of the cointegration analysis. Therefore, we must ensure that we include enough lags in the above model such that the error term does not suffer from non-normality, heteroscedasticity and serial correlation (Asteriou and Hall, 2016). Emerson (2007) presents evidence where using different lag lengths can lead to a different conclusion regarding the cointegrating relationship. Moreover, Lee and Tse (1996) demonstrate that the presence of heteroskedasticity in the VAR model can lead to biased results of cointegration testing. In contrast, Juselius (2006) shows that statistical inferences in the cointegrated VAR are robust to heteroskedasticity but not non-normality.

Therefore, to ensure robust results, we include unrestricted impulse dummies in the VAR to

handle non-normality to reach the correct specification. The impulse dummies are obtained by using the option large residuals in Autometrics at a 5% significance level to detect outliers and move closer to satisfying the normality assumption for the validity of employing the J.A. as residuals must be well behaved. After including the dummies in the VAR, we rely on the AIC to determine the optimal lag length.

Therefore, using impulse dummy variables, the unrestricted VAR (k) model in (8) becomes:

$$Z_t = \mu + A_1 Z_{t-1} + A_2 Z_{t-2} + \cdots + A_k Z_{t-k} + \Phi D_t + u_t \qquad (9)$$
$$u_t \sim IIN\ (0,\Sigma)$$

Where $\boldsymbol{D_t}$ is a $\boldsymbol{dx1}$ vector of impulse dummy variables (0,0,0, 1,0….0).

The next step of the J.A. requires transforming the VAR (k) model in (9) to a Vector Error Correction Model (VECM):

$$\Delta Z_t = \Pi Z_{t-1} + \Gamma_1 \Delta Z_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Z_{t-2} + \cdots + \Gamma_k \Delta Z_{t-k-1} + \Phi V_t + u_t \qquad (10)$$
$$u_t \sim\ IIN\ (0,\Sigma)$$

Where $\boldsymbol{\Pi} = -(\boldsymbol{I} - \sum_{i=1}^{k} \boldsymbol{A_i})$, $\boldsymbol{\Gamma_i} = -\sum_{j=i+1}^{k} \boldsymbol{A_j}$, $i \in [1,k]$ and $\boldsymbol{V_t}$ Includes deterministic components constant, trend, impulse dummies that solved our misspecification issue. The parameters in (10) are estimated by the Maximum Likelihood Estimation (MLE) method. The J.A. relies on examining the behaviour of the matrix $\boldsymbol{\Pi}$ which contains information regarding the long-run relationship; the approach investigates the relationship between the rank $\boldsymbol{r}$ of the matrix $\boldsymbol{\Pi}$ to its characteristic roots referred to as eigenvalues $\boldsymbol{\lambda}$, that are statistically significant. The rank of $\boldsymbol{\Pi}$ is then determined by the number of non-zero eigenvalues, which are interpreted as cointegrating vectors. Johansen and Juselius (1990) highlight three possible cases based on the rank of $\boldsymbol{\Pi}$:

1. $\boldsymbol{\Pi}$ has a full rank ($\boldsymbol{r} = \boldsymbol{g}$); in this case, all eigenvalues are significantly different from zero, meaning that all variables are stationary and no cointegration exists.
2. $\boldsymbol{\Pi}$ has a zero rank ($\boldsymbol{r} = 0$); in this case, all eigenvalues are not significantly different from zero, meaning no linear combinations exist between variables, thus no cointegration.
3. $\boldsymbol{\Pi}$ **has** a reduced rank ($0 < \boldsymbol{r} < \boldsymbol{g}$); in this case, there exist $\boldsymbol{r}$ linear combination of stationary variables; hence cointegration exists with $\boldsymbol{r}$ cointegrating relationships.

To test for the cointegrating rank Johansen (1988), Johansen and Juselius (1990) developed two methods :

1. In the Maximum eigenvalue test (Max Test), under this test, the null hypothesis of rank ($\boldsymbol{\Pi}$)= $\boldsymbol{r}$ is tested against the alternative hypothesis that the rank is $\boldsymbol{r+1}$.

$$\lambda_{Max}(r, r+1) = -T ln\left(1 - \hat{\lambda}_{r+1}\right) \qquad (11)$$

2. The Trace Test, under this test the null hypothesis of $\boldsymbol{r}$ or less than $\boldsymbol{r}$ cointegrating vectors is tested against the alternative of more than $\boldsymbol{r}$ cointegrating vectors.

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{g} ln\,(1 - \hat{\lambda}_i) \qquad (12)$$

In both tests r represents the number of cointegrating relationships, T is the number of observations and $\hat{\lambda}$ are the estimated eigenvalues. Cheung and Lai (1993) show that the Trace test is more robust to the skewness and excess kurtosis than the Max Test. Therefore for our analysis, only the Trace Test will be used.

The distribution of both Likelihood Ratio (L.R.) tests is not standard and critical values depends crucially on the presence of deterministic components included in the model. Hendry and Juselius (2001) and Ahking (2002) show that wrong model specification leads to biased results regrading the cointegration relationship because the asymptotic distribution of the Trace and Max Tests tend to depend on whether or not deterministic components are included in the model specification.

There are at least five different models specifications that are commonly used (Asteriou and Hall, 2016). In our analysis, we use the third model specification, where we include the impulse dummies unrestrictedly. The cointegrating equation has only intercepts, allowing for linear trends only in the level of data. Matrix $\boldsymbol{\Pi}$ can be decomposed into $\boldsymbol{\Pi = \alpha\beta'}$, where $\boldsymbol{\alpha}$ is a matrix of adjustment coefficients, and $\boldsymbol{\beta}$ is a matrix of long-run coefficients. Then we can rewrite equation (10) as follows:

$$\Delta Z_t = \gamma + \alpha(\beta' Z_{t-1} + \mu) + \Gamma_1 \Delta Z_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Z_{t-2} + \cdots + \Gamma_k \Delta Z_{t-k-1} + \Phi D_t + u_t \quad (13)$$
$$u_t \sim IIN\ (0,\Sigma)$$

Where $\boldsymbol{D_t}$ is a vector of impulse dummies, $\boldsymbol{\alpha}$ measures the speed of adjustments to equilibrium and $\boldsymbol{\beta}$ measures the long-run equilibrium relationships, $\boldsymbol{\gamma}$ is the constant coefficient in the short run model (VAR model), and $\boldsymbol{\mu}$ is the constant coefficient in the long run model (Cointegrating Equation).

c) The Gregory and Hansen Test:

One of the main pitfalls of the traditional cointegration tests proposed by Engle and Granger (1987) and Johansen (1988) is that they do not allow for structural breaks or any regime shifts in the cointegrating relationship; they assume that the cointegrating relationship is time-invariant. However, variables may be cointegrated over a long period, and then the cointegrating relationship shifts to a new long-run relationship at an unknown time, hence using the conventional tests of cointegration, in this case, would be inappropriate, as the presence of the break tends to reduce the power of these tests, thus resulting in unreliable conclusions regarding the cointegrating relationship. Gregory and Hansen (1996) show that not allowing for a structural break in the cointegrating relationship can falsely lead to accepting the null hypothesis of no cointegration. To account for structural breaks in the cointegrating equation, Gregory and Hansen (1996) develop a residual-based test for cointegration by extending the

approach of Engle and Granger (1987) through incorporating a single structural shift at an unknown point in time. The Gregory–Hansen (G.H.) approach defines a dummy variable to model a structural shift:

$$DU_t = \begin{cases} 0, & if\ t \le T_b \\ 1, & if\ t > T_b \end{cases}$$

Where T_b denotes the unknown breakpoint in the series that is determined endogenously. Gregory and Hansen (1996) propose four different models to account for the structural changes at a single unknown date in the cointegrating relationship. For simplicity, suppose that we have two variables y_t and x_t That are $I(1)$. The first model is a level shift (Model C):

$$y_t = \mu_1 + \mu_2 DU_t + \phi x_t + \varepsilon_t \quad (14)$$

Where DU_t is an indicator dummy taking the value of one when the break occurs and zero otherwise, ε_t is a white noise error term and $I(0)$. Model C allows for a change in the intercept only with the slope coefficient held constant. μ_1 is represent the intercept before the shift and $\mu_1 + \mu_2$ represent the intercept after the shift.

The second model is a level shift with a time trend referred to as (Model C/T) which extend the previous model by including a deterministic time trend:

$$y_t = \mu_1 + \mu_2 DU_t + \beta t + \phi x_t + \varepsilon_t. \quad (15)$$

Where β is the slope of the time trend.

The third model is a regime shift referred to as (Model C/S) :

$$y_t = \mu_1 + \mu_2 DU_t + \phi x_t + \delta x_t DU_t + \varepsilon_t \quad (16)$$

Model C/S includes both changes in the intercept and slope coefficients, with ϕ being the cointegrating parameter before and $\phi + \delta$ is the cointegrating parameter after the structural break, respectively. The final and the most flexible model is the regime and trend shift referred to as (Model C/S/T):

$$y_t = \mu_1 + \mu_2 DU_t + \beta t + \gamma t DU_t + \phi x_t + \delta x_t DU_t + \varepsilon_t \quad (17)$$

Model C/S/T extends Model C/S by incorporating changes in the slope parameter of the deterministic trend. Where β is the slope parameter before, and $\beta + \gamma$ is the slope parameter after the structural break, respectively.

Since G.H. approach is a residual-based test of cointegration, models in ((14),(15), (16),(17)) are estimated through OLS and residuals $\hat{\varepsilon}_t$ are then tested for unit root where the null hypothesis of a unit root in the residuals; hence no cointegration is tested against the alternative of stationary residua-ls, which indicates cointegration with a single structural break. Gregory and Hansen (1996) suggest the use of conventional ADF residual test and the Phillips and Perron (1988) Z_t tests statistics. In this study, we employ the ADF test statistics on the residuals obtained from models ((14),(15),(16),(17)). The critical values for the ADF test have been modified by Gregory and Hansen (1996) to account for the different model specifications. The ADF test statistics on the residuals $\hat{\varepsilon}_t$ is obtained from the following:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \lambda\hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \varphi_i \, \Delta\hat{\varepsilon}_{t-i} + \nu_t \qquad (18)$$

Where λ is then tested using the modified ADF t-statistics, for consistency, the lag length in (18) is determined by the AIC.

d) The Granger causality Test:

The Granger causality (G.C.) test allow us to detect short-run linkages between variables, even if variables are not cointegrated in the long run. However, when variables are cointegrated, Engle and Granger (1987) show that a causal relationship will exist in at least one direction. According to Granger (1969), a variable y_t is said to Granger causes another variable x_t, if the current variable value of x_t can be predicted with more accuracy using the lagged values of y_t than x_t alone. To investigate the short-run interdependence between stock markets, we construct a bivariate VAR in first differences. Suppose we want to test for Granger causality between y_t and x_t. Then we can set up a VAR (k) model:

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{k} \beta_i \Delta x_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} \lambda_i \Delta y_{t-i} + \nu_{1,t} \qquad (19)$$

$$\Delta x_t = \alpha_2 + \sum_{i=1}^{k} \phi_i \Delta x_{t-i} + \sum_{i=1}^{k} \delta_i \Delta y_{t-i} + \nu_{2,t}$$

Where $\nu_{1,t}$ and $\nu_{2,t}$ are uncorrelated white noise error terms. k represents the lag length for Δx_t and Δy_t.

After estimating the above VAR, there four cases that we want to test:

1. Case 1 unidirectional causality from Δx_t to Δy_t , this occur when the lagged terms of Δx_t in equation (19) are statistically different from zero as a group, hence $\sum_{i=1}^{k} \beta_i \neq 0$ and the lagged terms of Δy_t are not statistically different from zero as a group, therefore $\sum_{i=1}^{k} \delta_i = 0$. Under this case, we say that Δx_t Granger causes Δy_t.

2. Case 2 unidirectional causality from Δy_t to Δx_t, this means that lagged terms of Δy_t are statistically significant as a group, hence $\sum_{i=1}^{k} \delta_i \neq 0$, however the lagged terms of Δx_t are statistically insignificant $\sum_{i=1}^{k} \beta_i = 0$. Therefore, we can say that Δy_t Granger causes Δx_t.

3. Case 3 bi-directional causality between Δx_t and Δy_t, this occurs when the lagged terms of Δy_t and Δx_t are statistically significant, meaning that $\sum_{i=1}^{k} \delta_i \neq 0$ and $\sum_{i=1}^{k} \beta_i \neq 0$. Therefore both variables Granger causes each other.

4. Case 4 independence between Δy_t and x_t , this is the case when lagged terms of Δy_t and Δx_t are statistically insignificant, so $\sum_{i=1}^{k} \delta_i = 0$ and $\sum_{i=1}^{k} \beta_i = 0$. Hence no Granger causality.

To ensure the robustness of our result, the optimal lag length is determined by estimating equation (19) starting at the maximum lag set by set by Schwert (1989) rule and then reduced down by re-estimating the model with one lag less. In each of the models, we inspect the AIC and the diagnostics tests. The model with the lowest AIC and passes all the diagnostic tests will be used to test for Granger causality. When large outliers are detected, we include impulse dummies in the VAR equation (19) using the same technique outline in J.A. to satisfy the normality assumption.

5. Empirical Results:

a) Unit Root Test:

One of the main prerequisites for cointegration testing is to ensure that all variables are non-stationary and integrated of the same order. To investigate the integration order of the 11 stock indices, the ADF and DF-GLS were performed on the natural logarithm of stock indices and the first differences (monthly returns) under the two model specifications (constant, constant and time trend). In both tests, the lag length k has been selected by the AIC in Eviews 11, where the maximum k was set at 12 lags obtained from utilising the Schwert rule.

The results of the tests are presented in Table 4. Both tests suggest that the null hypothesis of a unit root cannot be rejected for the individual logarithmic stock indices at a 1% significance level, except in the case of Jordan and Tunisia. While the ADF test suggests that the stock index of Jordan is stationary with a deterministic trend (0) , the DF-GLS supports the existence of a unit root; given the higher power of the DF-GLS test, we conclude that the stock index of Jordan follows a random walk process. Alternatively, the ADF and DF-GLS for the stock index of Tunisia show a rejection of the null hypothesis of a unit root at a 1% significance level, suggesting that the stock index of Tunisia is stationary around a deterministic trend, and is $I(0)$.

Applying the first difference on the logarithmic stock indices and computing the ADF and DF-GLS, we find that the null hypothesis of a unit root is now rejected for almost all indices at 1% significance level under both tests, which suggests that monthly returns follow a mean-reverting process, except for the stock index of Lebanon, which fails to rejects the null hypothesis of a unit root in monthly returns, this indicates that the stock index of Lebanon is integrated of an order higher than one. Hence, we can conclude that stock indices of Bahrain, Egypt, Jordan, KSA, Morocco, Oman, Qatar, the UAE and the U.S. are integrated of the same order $I(1)$. Because we had to take the first difference of the original series only once to obtain stationarity.

Table 4: Stationarity Test Results

Stock Market	Levels								First differences							
	ADF				DF-GLS				ADF				DF-GLS			
	k	Constant	*k*	Constant & Trend	*k*	Constant	*k*	Constant & Trend	*k*	Constant	*k*	Constant & Trend	*k*	Constant	*k*	Constant & Trend
Bahrain	[1]	-1.619	[1]	-1.899	[1]	-1.342	[1]	-1.390	[0]	-6.738***	[0]	-7.018***	[4]	-2.299***	[0]	-5.821***
Egypt	[1]	-2.699	[1]	-2.627	[1]	-1.507	[1]	-2.288	[0]	-9.233***	[0]	-9.226***	[0]	-8.340***	[0]	-8.930***
Jordan	[2]	-1.450	[1]	-3.965***	[2]	0.556	[2]	-2.497	[1]	-8.314***	[1]	-8.281***	[10]	-0.902	[0]	-7.089***
KSA	[1]	-2.312	[1]	-2.463	[2]	-1.267	[1]	-2.424	[1]	-7.538***	[1]	-7.499***	[1]	-7.440***	[1]	-7.530***
Lebanon	[9]	0.776	11	-1.190	[9]	1.579	[11]	-1.737	[12]	-0.641	[12]	-0.813	[12]	-0.733	[12]	-1.170
Morocco	[1]	-1.609	[1]	-1.388	[1]	-1.264	[1]	-1.392	[0]	-8.348***	[0]	-8.388***	[0]	-7.841***	[0]	-8.295***
Oman	[1]	-0.502	[1]	-1.580	[1]	0.072	[1]	-1.532	[0]	-9.191***	[0]	-9.202***	[8]	-1.474	[0]	-8.901***
Qatar	[5]	-2.486	[5]	-2.400	[5]	-0.722	[5]	-1.797	[4]	-3.688***	[4]	-3.747***	[4]	-3.700***	[4]	-3.705***
Tunisia	[1]	-2.344	[1]	-3.988***	[1]	-1.168	[1]	-3.983***	[0]	-6.872***	[0]	-6.848***	[0]	-6.896***	[0]	-6.906***
U.S.	[0]	-0.255	[0]	-2.860	[0]	2.300	[0]	-2.864	[0]	-9.928***	[0]	-9.885***	[7]	-0.917	[0]	-8.124***
UAE	[1]	-0.923	[9]	-2.612	[1]	0.164	[9]	-2.656	[0]	-8.746***	[0]	-8.710***	[0]	-8.641***	[0]	-8.757***

Notes: For each stock market index, the unit root test is computed on levels, and the first differences using the ADF and the DF-GLS unit root testing procedure, by including a constant and a constant and trend in the regression. *k* represent the lag length selected using the AIC. *** and ** indicate a rejection of the null hypothesis of a unit root at 1% and 5% levels, respectively.

b) Unit Root Test Allowing for Endogenous Breaks:

Since conventional unit root tests of the ADF and DF-GLS do not incorporate structural breaks, the results found in Table 4 may be biased towards the non-rejection of the null hypothesis of a unit root. Thus, to allow for the possibility of a structural break in the natural logarithm of stock indices, we employ the Zivot and Andrews (1992). Using the Z.A. unit root test, we can obtain more reliable results regarding the integration order of the stock indices. Each loged stock index is now subject to one structural break in the intercept and the time trend slope.

Allowing for a structural break in the stock indices, results in Table 5 show that not all stock indices are non-stationary as claimed by the ADF and DF-GLS. The Z.A. test confirms the ADF and DF-GLS tests, finding that Tunisia's stock index is

trend stationary. However, the Z.A. reveals further evidence which suggests that the stock index of KSA is also trend stationary since the null hypothesis of a unit root with no structural break is rejected at a 5% significance level

Table 5: The Zivot and Andrews Unit Root Test Results: Break in Both Intercept and Trend

Stock Market	Levels		
	k	t-statistics	Break point
Bahrain	[1]	-2.631	2015m9
Egypt	[1]	-3.632	2013m7
Jordan	[1]	-4.903	2017m2
KSA	[2]	-5.353**	2015m8
Lebanon	[3]	-3.772	2017m12
Morocco	[1]	-3.205	2016m8
Oman	[1]	-4.102	2013m3
Qatar	[2]	-3.014	2013m5
Tunisia	[1]	-5.779***	2018m1
U.S.	[1]	-4.242	2015m8
UAE	[1]	-4.415	2013m1

Notes: For each stock market index, the Z.A. unit root test is performed on levels allowing for one structural change in the constant and the time trend. The t-statistics are the minimum ADF unit root test. The break point is determined endogenously and represents the date of the most significant structural break in the stock index level. *k* represent the lag length selected using the AIC. *** and ** indicate a rejection of the null hypothesis of a unit root and no structural break at 1% and 5% levels, respectively.

According to the Z.A. test results in Table 5, the stock indices of KSA and Tunisia are $I(0)$, this suggests that stock indices fluctuate upwards and downwards and over time will revert to its trend path; hence future returns can be predicted using historical prices, which violates the weak form of the EMH. Finally, by linking the three test results of unit root, we can conclude that nine out of the eleven stock indices are non-stationary. However, only eight of them are integrated of the same order $I(1)$ which are stock indices of Bahrain, Egypt, Jordan, Morocco, Oman, Qatar, the UAE and the U.S. Since cointegration testing requires variables to have the same order of integration, only these eight indices will be considered for the subsequent analysis of cointegration and Granger causality.

c) Cointegration Test:

As we have determined that only eight of the eleven stock indices considered are $I(1)$, cointegration test on these stock indices can now be executed. We procced by testing for a long-run equilibrium by performing the J.A. The test of cointegration is divided into two parts; in the first part, we investigate the diversification opportunities for U.S. investors wishing to invest in the MENA region by considering a bivariate J.A. between the U.S. stock market and the seven MENA stock markets. In the second part, we examine the long-run relationship within the MENA stock markets for investors who are concerned about diversifying their portfolio within the region.

Table 6 displays the results obtained from applying the J.A. of cointegration between the U.S. stock market and the seven MENA stock markets in a bivariate form. The first column indicates the stock market that is being tested for cointegration with the U.S. stock market, and the second and third column shows the null and the alternative hypothesis under the J.A. The fourth column shows the Trace statistics, where if the value is larger than critical value then a long-run relationship exists. The final column shows the lag length used in the VAR model based on the AIC.

Overall, the results in Table 6 are interestingly do not suggest any evidence of a cointegration relationship between the U.S. stock market and the MENA stock markets. Except for Jordan's stock market, the results indicate a significant cointegration relationship between the stock market of Jordan and the U.S. The Trace Test rejects the null hypothesis of no cointegration at a 5% significance level, suggesting the existence of one cointegrating vector linking the stock markets in the U.S. and Jordan, indicating that there is one common stochastic trend driving both series, which imply that when the stock indices drift away from the common trend, the internal dynamics will force both series to revert to the long-run equilibria. As a result, both indices will generate the same return in the long term. Therefore, such a close relationship between the

two stock markets suggests that portfolio diversification for the U.S. investor in Jordan's stock market will not provide risk reduction benefits in the long run as the market share common risk factors with the U.S. market. However, the other six MENA markets still present desirable opportunities for portfolio diversification in the viewpoint of the U.S. investor, as these markets fail to reject the null hypothesis of no cointegration.

For investors wishing to diversify their portfolio across the MENA markets, the results are reported in Table 7. In each bivariate VAR under the J.A., we report the Trace statistics and the number of lags used in the bivariate VAR model; when the Trace statistics are larger than the null hypothesis's critical values of no cointegration can be rejected.

The results in Table 7 are interesting because they suggest that even regionally, the MENA stock markets are not cointegrated; the only case of cointegration is observed between stock markets of Bahrain and the UAE. Therefore, this suggests that there are potential benefits from diversifying across the MENA markets from an investment perspective. Investors need to avoid either Bahrain or the UAE stock market in their portfolio construction as these markets share a common stochastic trend.

The results in Table 6 and Table 7 contradicts the findings by previous studies; for instance, Almohamad *et al*. (2018) suggest that most stock markets in the MENA region become cointegrated regionally and with the U.S stock market. Hassan (2003) and Al-Khazali *et al*. (2006) provide evidence of long-run comovement across the GCC stock markets. However, our results suggest otherwise. We argue that the MENA stock markets still offer investors diversification opportunities and that the previous evidence regarding cointegration of the MENA stock markets with the U.S. stock market and regionally is due to the use of weekly data, rather than selecting other lower frequency data. Weekly data, especially data on stock prices, suffers from serial correlation, heteroscedasticity and nonnormality, lea-

ding to misspecified VAR model and biased cointegration results. Juselius (2006) argues that these issues can lead to the over-rejection of the null hypothesis of no cointegration. Juselius (2006) suggests that the VAR model must at least satisfy the normality assumption to draw reliable conclusions regarding the cointegrating relationship.

Therefore, we argue that the failure of previous results to account for these issues may explain the apparent finding of cointegration relationship, after controlling for these issue through the use of monthly data and including impulse dummies to account for large residuals which represent essential information that must be included in the VAR model and satisfy the normality assumption. We can conclude that our results in Table 6 and Table 7 are robust and consistent.

Table 6: The Johansen Approach Results Between the U.S. and MENA Stock Markets

Stock Market	Null	Alternative	λ_{Trace}	k
Bahrain	r=0	r=1	4.302	[3]
Egypt	r=0	r=1	4.708	[1]
Jordan	r=0	r=1	17.135**	[3]
Morocco	r=0	r=1	4.684	[2]
Oman	r=0	r=1	11.506	[3]
Qatar	r=0	r=1	3.915	[3]
UAE	r=0	r=1	4.412	[1]

Notes: Each stock market index from the MENA is tested for cointegration with the U.S. stock index using a bivariate VAR model. The reported trace statistics represents the value of testing the bivariate cointegrating relationship. *k* represent the lag length selected using the AIC. *** and ** indicate rejection of the null hypothesis of no cointegration at 1% and 5% levels, respectively.

Table 7: The Johansen Approach Results Between MENA Stock Markets

1	2		3		4		5		6		7	
Stock Market	Egypt		Jordan		Morocco		Oman		Qatar		UAE	
	λ_{Trace}	k	λ_{Trace}	k	λ_{Trace}	k	λ_{Trace}	k	λ_{Trace}	k	λ_{Trace}	k
Bahrain	8.986	[7]	8.571	[2]	6.351	[2]	5.499	[2]	11.167	[2]	15.848***	[2]
Egypt			8.661	[2]	6.481	[2]	8.848	[2]	15.406	[2]	9.366	[2]
Jordan					4.540	[2]	8.801	[2]	10.501	[2]	10.533	[2]
Morocco							4.793	[2]	11.852	[2]	10.533	[2]
Oman									6.619	[6]	4.961	[2]
Qatar											7.063	[2]

Notes: Column 1 illustrates the stock markets tested for cointegration relationship with stock markets in columns 2 to 7. The reported trace statistics represents the value of testing the bivariate cointegrating relationship. *k* represent the lag length selected using the AIC. *** and ** indicate rejection of the null hypothesis of no cointegration at 1% and 5% levels, respectively.

d) Gregory and Hansen Cointegration Test:

The results obtained above using the J.A. assumes that there is no structural break in the DGP; however, when a structural break is detected, the cointegration relationship results are biased and inconsistent. Therefore to ascertain that our previous results are consistent, we employ the Gregory and Hansen (1996) cointegration test. The test's main advantage is that it permits us to detect cointegration if there is a single structural break in the DGP and detect the time of the break.

Since the main focus of our analysis is on the viewpoint of the U.S. investor, we only use Gregory and Hansen (1996) to examine the long-run relationship between the U.S. stock market and the MENA stock markets, and so to draw reliable conclusions, we consider the different regime change models of (14),(15),(16),(17) to detect possible cointegration relationship.

As the Gregory and Hansen framework is a single equation model, the U.S. stock index has been set as the independent variable. In contrast, the other stock indices of the MENA enter equation one at a time as a dependent variable. Again the lag length for the test has been detected by the AIC by setting the maximum lag by using the Schwert rule, and the ADF statistics are used. Results are depicted in Table 8.

Table 8: The Gregory and Hansen Test Results Between the U.S. and MENA Stock Markets

Stock Market		ADF	*k*	Break point
Bahrain	Model C	-4.480	[12]	2018m4
	Model C/T	-3.700	[1]	2012m3
	Model C/S	-4.350	[12]	2014m6
	Model C/S/T	-3.690	[1]	2013m10
Egypt	Model C	-3.220	[1]	2016m2
	Model C/T	-3.670	[1]	2014m4
	Model C/S	-3.260	[1]	2013m8
	Model C/S/T	-4.080	[1]	2013m11
Jordan	Model C	-4.330	[3]	2011m11
	Model C/T	-5.090**	[3]	2016m4
	Model C/S	-4.550	[3]	2017m7
	Model C/S/T	-5.400	[3]	2016m4
Morocco	Model C	-3.900	[9]	2013m4
	Model C/T	-3.850	[1]	2017m2
	Model C/S	-4.100	[12]	2014m4
	Model C/S/T	-4.460	[12]	2013m4
Oman	Model C	-4.190	[1]	2013m4
	Model C/T	-4.730	[1]	2017m8
	Model C/S	-4.000	[12]	2015m10
	Model C/S/T	-5.120	[1]	2016m3
Qatar	Model C	-3.800	[5]	2016m6
	Model C/T	-4.050	[1]	2017m1
	Model C/S	-4.730	[12]	2015m12
	Model C/S/T	-4.680	[0]	2017m6
UAE	Model C	-4.300	[1]	2013m7
	Model C/T	-4.800	[2]	2013m8
	Model C/S	-4.250	[1]	2013m7
	Model C/S/T	-4.590	[3]	2013m5

Notes: Each stock market index from the MENA markets is tested for cointegration with the U.S. stock market allowing for four different structural breaks. The reported ADF is the unit root test on residuals under the four different structural breaks. The break point is the determined endogenously and represents the date of the most significant structural break in the cointegrating relationship. *k* represent the lag length selected using the AIC. *** and ** indicate rejection of the null hypothesis of no cointegration with no structural breaks at 1% and 5% levels, respectively.

Still, after accounting for all possible regime shifts, the Gregory and Hansen test shows no sign of cointegration between the U.S. stock market and the MENA stock markets. However, it is worth noting that allowing for a break in the intercept and including a time trend (Model C/T), we can reject the null hypothesis of no cointegration at a 5% significance level between stock markets of the U.S. and Jordan, which is consistent with the finding under the J.A. obtained previously.

On balance, we can conclude that Gregory and Hansen test results confirm the results under the J.A. in Table 6, which suggests that there are still potential benefits from diversifying in the MENA markets for the U.S. investors.

e) Granger Causality Test:

The existence of no long-run relationship between the MENA markets regionally and the U.S. does not imply that there are no short-run linkages. To detect whether a short-term relationship exists between the eight stock markets, we employ the Granger causality (G.C.) test. The main intuition behind running this test is to determine short-run portfolio strategies for investors who are only interested in investing over the short-term horizon across the eight stock markets. In the case where changes or shocks in one stock market are transmitted to another stock market, then reaping the benefits of short-run diversification is limited; alternatively, if these shocks do not influence the other market, then we can say that such a market is immune to these shocks and is more independent; hence benefits of diversification, in this case, will rise.

The G.C. test is based on the VAR model in (19), and so for each stock market, we perform a pairwise G.C. analysis with other stock markets in the study. One requirement of the G.C. test is that all variables in the VAR model are stationary and integrated of the same order; therefore, the test will be performed on the first differenced stock price indices (monthly returns).

Table 9 displays the results from the pairwise G.C. tests; for each pairwise test, we report the

differenced explanatory variable's chi-squared value and the lag length used based on the AIC. The reported chi-squared represents the value obtained from excluding the lags of the stock market that is believed to G.C. the other market. If the chi-squared value is significant, then we can reject the null hypothesis of no G.C.

Beginning with the pairwise G.C. test between the U.S. stock market and the MENA stock markets, results in Table 9 indicate that there exist no causal relationships between the stock markets of the U.S. and the MENA. These results suggest that changes in the U.S. stock market index do not explain the changes in the MENA stock market indices and vice versa. In other words, this means, for instance, arbitrageurs in the MENA markets cannot predict current movements regarding returns of the stock indices in the MENA markets by observing information about price changes of the U.S. stock index. Whether these changes are positive or negative, the MENA markets are not affected by such changes in the U.S. stock index, which further consolidate the evidence that the MENA markets are indeed segmented and still offer plausible diversification opportunities.

Concerning the pairwise G.C. tests on the MENA markets regionally, results indicate unidirectional G.C., which runs from the Moroccan stock market to the Egyptian and Jordanian stock markets. Since we can reject the null hypothesis of no G.C. at a 1% significance level, this suggests that changes in the stock markets of Morocco will have immediate spillover effects on the Egyptian and Jordanian stock markets, which can be explained by the long-standing history of the stock market in Morocco compared to other MENA markets (Almohamad *et al*. 2018). Additionally, we find unidirectional G.C. from the Egyptian to Bahraini stock markets, which indicates that movements in Egypt stock market are transmitted and affect the Bahrain stock market.

Surprisingly, no other G.C. relations were found between the MENA markets; in particular, we found no short-run relations among the GCC markets;

given the high integrity between these markets, one would assume that short-run relations would exist at least in one direction. The only sign of G.C. was observed between the Omani and Qatari stock markets. Results suggest unidirectional G.C. from the stock market in Qatar to the Oman stock market. These results indicate that the effort to uniformise GCC region stock markets has not resulted in a fully integrated market. From an investment perspective, these results highlight that possible regional portfolio diversification opportunities are still available even across the MENA markets, especially within the GCC region.

Table 9: The Granger causality Test Results

1	2		3		4		5		6		7		8		9	
Dependent Variable	*ΔBahrain*		*ΔEgypt*		*ΔJordan*		*ΔMorocco*		*ΔOman*		*ΔQatar*		*ΔU.S.*		*ΔUAE*	
	χ^2	*k*	χ^2	*k*	χ^2	*k*	χ^2	*k*	χ^2	*k*	χ^2	*k*	χ^2	*k*	χ^2	*k*
ΔBahrain	-		4.095**	[1]	0.448	[1]	3.520	[1]	0.969	[1]	1.471	[1]	0.400	[2]	1.477	[1]
ΔEgypt	2.700	[1]	-		1.064	[2]	6.988***	[1]	0.052	[1]	1.354	[5]	0.019	[1]	0.682	[1]
ΔJordan	0.272	[1]	2.848	[2]	-		13.056***	[1]	0.033	[1]	1.097	[1]	3.395	[2]	1.363	[2]
ΔMorocco	0.700	[1]	0.210	[1]	0.002	[1]	-		1.684	[1]	1.438	[1]	1.341	[1]	1.218	[1]
ΔOman	0.055	[1]	1.659	[1]	0.207	[1]	0.941	[1]	-		10.921**	[3]	2.140	[3]	2.685	[1]
ΔQatar	0.180	[1]	3.470	[5]	0.553	[1]	0.127	[1]	5.136	[3]	-		1.974	[2]	0.619	[1]
ΔU.S.	0.532	[2]	0.026	[1]	3.032	[2]	0.745	[1]	5.680	[3]	0.903	[2]	-		0.115	[1]
ΔUAE	2.794	[1]	0.099	[1]	1.716	[2]	0.012	[1]	0.490	[1]	1.197	[1]	0.412	[1]	-	

Notes: Δ***Bahrain,*** Δ***Egypt,*** Δ***Jordan,*** Δ***Morocco,*** Δ***Oman,*** Δ***Qatar,*** Δ***U.S.,*** Δ***UAE*** are the value of the first difference of stock price indices of **Bahrain**, **Egypt**, **Jordan**, **Morocco**, **Oman**, **Qatar**, **the U.S.** and **the UAE,** respectively. Column 1 illustrates the stock market under consideration as a dependent variable in the pairwise Granger causality test in the bivariate VAR. Columns 2 to 9 show the variable on the RHS of the bivariate VAR equation and the Chi-squared statistics from excluding the variable on the RHS. *k* represent the number of lags used in the bivariate VAR model. *** and ** indicate rejection of the null hypothesis of no Granger causality at 1% and 5% levels, respectively.

6. Conclusion:

The purpose of this study is to investigate whether stock markets in the MENA are cointegrated regionally and with the U.S. stock market. In doing so, two different methods of cointegration testing were used, the Johansen approach based on the work of Johansen (1988), Johansen and Juselius (1990), and the Gregory and Hansen approach proposed by Gregory and Hansen (1996). We also tested for short-run relationships by utilising the Granger causality test based on the work of Granger (1969). The study also aims to fill the gaps in the literature and provide consistent evidence regarding the integrity of the MENA financial markets regionally and with the U.S. market by considering model specification issues ignored by previous studies.

Using monthly data from 2010 to 2020, the analysis shows that there is little evidence of long-run relationships between the MENA stock markets and the U.S. stock market. According to both cointegration testing approaches, only Jordan stock market out of the MENA markets cointegrates with the U.S. S&P 500 index, implying that Jordan's stock index is not independent and is predictable through using the information of the S&P 500 index and vice versa. However, regarding the regional cointegration of the MENA markets, the J.A. results show no evidence of cointegration; the only case of cointegration was observed between the stock markets of Bahrain and the UAE.

The empirical findings that emerge from this study highlight the fact that MENA markets and the U.S. market are more likely to move in different directions in the long-run. Hence MENA markets do still provide long-run risk reduction benefits for U.S. investors. Additionally, even within the region, investors can reap benefits by diversifying across the MENA markets.

These results are consistent with the fact that the existence of cointegration would imply strong form predictability of stock indices with certainty in the long run, which violates the EMH. In contrast, short-run predictability may exit due to behavioural bia-

ses and markets frictions; however, that does not imply anything about the long-run behaviour of stock indices.

Since stock indices are calculated as a weighted sum of the individual stock prices which represents the index, each of the individual stocks listed on the index contains global, local and stock-specific stochastic trends when using cointegration analysis to investigate the long-run relationship between stock indices at a national level; only the global stochastic trend will be eliminated, leaving the local and stock-specific stochastic trends uncancelled, which in turn precludes cointegration from existing between international stock indices. For cointegration to exist, it would require both stochastic trends of local and stock-specific to be offset by similar shocks, which is rather unlikely since stock markets in different countries would have different industrial structure and respond differently to economic shocks. Therefore, one could argue that such existence of local and stock-specific stochastic trends in the national stock indices suggests that international portfolio diversification is still possible for investors in the long run.

Using the Granger causality approach, we were able to detect short-run relationships between stock indices in the study. The findings suggest unidirectional Granger causality from Morocco's stock market to Egypt and Jordan stock markets; these findings suggest that return variations in the stock index of Morocco significantly affect stock indices returns of Egypt and Jordan. Moreover, variations in Egypt and Qatar's stock index are transmitted to Bahrain and Oman stock indices, respectively. Therefore, returns on Egypt and Qatar's stock indices significantly influence those in Bahrain and Oman, respectively. However, using the Granger causality approach does not allow us to investigate whether the changes in one stock index affects another positively or negatively and how long these changes last. Therefore, future research could employ an Impulse response analysis to answer these questions.

Finally, the implications and recommendations of this study are clear, for U.S. investors and in particular asset managers wishing to diversify abroad, the MENA markets present opportunities for further diversification as these markets do not share a long-run equilibrium and exhibit low correlations and no causality with the U.S. market, and the same is true for investors wishing to diversify across the MENA markets.

Notes:

1. Skewness is a measurement of asymmetry of a series distribution around its mean.

2. Kurtosis is a measurement of the peakedness or fatness of a series distribution. The Kurtosis value for the normal distribution is 3.

References:

- Ahking, F., 2002. Model Mis-specification and Johansen's Co-integration Analysis: an Application to the U.S. Money Demand. *Journal of Macroeconomics*, 24(1), pp.51-66.

- Al-Khazali, O., Darrat, A. and Saad, M., 2006. Intra-regional Integration of the GCC Stock Markets: the Role of Market Liberalisation. *Applied Financial Economics*, 16(17), pp.1265-1272.

- Almohamad, S., Mishra, A. and Yu, X., 2018. Mena Stock Markets Integration: Pre and Post Global Financial Crisis. *Australian Economic Papers*, 57(2), pp.107-141.

- Anderson, C., Fedenia, M., Hirschey, M. and Skiba, H., 2011. Cultural Influences on Home Bias and International Diversification by Institutional Investors. *Journal of Banking & Finance*, 35(4), pp.916-934.

- Armstrong, J., 2001. *Principles Of Forecasting*. Boston, Mass.: Kluwer.

- Assaf, A., 2003. Transmission of Stock Price Movements: The Case of GCC Stock Markets. *Review of Middle East Economics and Finance*, 1(2), pp.171–189 .

- Assaf, A., 2016. MENA Stock Market Volatility Persistence: Evidence before and after the financial Crisis of 2008. *Research in International Business and Finance*, 36, pp.222-240.

- Assidenou, K., 2011. Cointegration of Major Stock Market Indices during the 2008 Global Financial Distress. *International Journal of Economics and Finance*, 3(2),pp.212-222.

- Asteriou, D. and Hall, S.,2016. *Applied Econometrics*. 3rd ed. Palgrave.

- Blackman, S., Holden, K. and Thomas, W., 1994. Long-term relationships between international share prices. *Applied Financial Economics*, 4(4), pp.297-304.

- Brooks, C., 2014. *Introductory Econometrics For Finance*. 3rd ed. Cambridge University Press.

- Butler, K. and Joaquin, D., 2002. Are the Gains from International Portfolio Diversification Exaggerated? The

Influence of Downside Risk in Bear Markets. *Journal of International Money and Finance*, 21(7), pp.981-1011.

- Byrne, J., and Perman, R. , 2007. Unit Roots and Structural Breaks: a Survey of the Literature. *In B. Bhasjara (Ed.), Cointegration for the Applied Economist*. Palgrave Macmillan.

- Campbell, J. and Perron, P., 1991. [Pitfalls and Opportunities: What Macroeconomists Should Know about Unit Roots]: Discussion. *NBER Macroeconomics Annual*, 6, pp.218-219.

- Chan, K., Gup, B. and Pan, M., 1992. An Empirical Analysis of Stock Prices in Major Asian Markets and the United States. *The Financial Review*, 27(2), pp.289-307.

- Cheung, Y. and Lai, K., 1995. Lag Order and Critical Values of the Augmented Dickey-Fuller Test. *Journal of Business & Economic Statistics*, 13(3), pp.277-280.

- Choudhry, T., 1997. Stochastic Trends in Stock Prices: Evidence from Latin American Markets. *Journal of Macroeconomics*, 19(2), pp.285-304.

- Corhay, A., Tourani Rad, A. and Urbain, J., 1993. Common Stochastic Trends in European stock Markets. *Economics Letters*, 42(4), pp.385-390.

- Darrat, A., Elkhal, K. and Hakim, S., 2000. On the Integration of Emerging Stock Markets in the Middle East. *Journal of Economic Development*, 25(2), pp.119-129.

- Davidson, J., Hendry, D., Srba, F. and Yeo, S., 1978. Econometric Modelling of the Aggregate Time-Series Relationship Between Consumers' Expenditure and Income in the United Kingdom. *The Economic Journal*, 88 (352), pp.661-692.

- Davies, A., 2006. Testing for International Equity Market Integration Using Regime Switching Cointegration Techniques. *Review of Financial Economics*, 15(4), pp.305-321.

- Degiannakis, S., Filis, G. and Vipin, A., 2017. *Oil Prices And Stock Markets*. Working Paper Series. Energy Information Administration, pp.1-67.

- Dickey, D. and Fuller, W., 1981. Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Econometrics*, 49(4), pp.1057-1072.

- Elfakhani, S., Arayssi, M. and Smahta, H., 2008. Globalisation and Investment Opportunities: A Cointegration Study of Arab, U.S., and Emerging Stock Markets. *Financial Review*, 43(4), pp.591-611.

- Elliott, G., Rothenberg, T. and Stock, J., 1996. Efficient Tests for an Autoregressive Unit Root. *Econometrica*, 64(4), pp.813-836.

- Emerson, J., 2007. Cointegration Analysis and the Choice of Lag Length. *Applied Economics Letters*, 14(12), pp.881-885.

- Engle, R. and Granger, C., 1987. Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. *Econometrica*, 55(2), pp.251-276.

- Genc, I., Jubain, A. and Al-Mutairi, A., 2010. Economic Versus Financial

Integration or Decoupling between the U.S. and the GCC. *Applied Financial Economics*, 20(20), pp.1577-1583.

- Girard, E., Omran, M. and Zaher, T., 2003. On Risk and Return in MENA Capital Markets. *SSRN Electronic Journal*, 8(3), pp.285-313.

- Granger, C., 1981. Some Properties of Time Series Data and their Use in Econometric Model Specification. *Journal of Econometrics*, 16(1), pp.121-130.

- Granger, C. and Newbold, P., 1974. Spurious Regressions in Econometrics. *Journal of Econometrics*, 2(2), pp.111-120.

- Granger, C., and Weiss, A. ,1983. Time Series Analysis of Error-correcting Models, *Studies in Econometrics , Time series, and multivariate statistics*. New York: Academic Press, 255-278.

- Granger, C., 1969. Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods. *Econometrica*, 37(3), pp.424-438.

- Gregory, A. and Hansen, B., 1996. Residual-based Tests for Cointegration in Models with Regime Shifts. *Journal of Econometrics*, 70(1), pp.99-126.

- Gujarati, D., 2015. *Econometrics By Example*. 2nd ed. London: Palagrave.

- Hammoudeh, S., and Choi, K., 2004. Volatility Regime-switching and Linkage Among GCC Sock Markets. *In:11th ERF Conference, December*, pp.16–18.

- Harris, R., 1995. *Using Cointegration Analysis In Econometric Modelling*. 1st ed. London: Prentice Hall.

- Hassan, A., 2003. Financial Integration of Stock Markets in the Gulf: A Multivariate Cointegration Analysis. *International Journal of Business* , 8(3).

- Hendry, D. and Juselius, K., 2001. Explaining Cointegration Analysis: Part II. *The Energy Journal*, 22(1), pp.75-120.

- Holden, D., and Perman, R., 1994. Unit Roots and Cointegration for the Economist *In: Rao B.B. (eds) Cointegration*. London: Palgrave Macmillan.

- Johansen, S., 1988. Statistical Analysis of Cointegration Vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12(2-3), pp.231-254.

- Johansen, S., and Juselius, K., 1990. Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration-With Applications to the Demand for Money. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 52(2), 169-210.

- Juselius, K., 2006. *The Cointegrated VAR Model: Methodology and Applications*. Oxford University Press.

- Kanas, A., 1998. Linkages between the U.S. and European Equity Markets: Further Evidence from Cointegration Tests. *Applied Financial Economics*, 8(6), pp.607-614.

- Kasa, K., 1992. Common Stochastic Trends in International Stock Markets. *Journal of Monetary Economics*, 29(1), pp.95-124.

- Khan, T., 2011. Cointegration of International Stock Markets: An In-

vestigation of Diversification Opportunities. *Undergraduate Economic Review*, 8(1).

- Lagoarde-Segot, T. and Lucey, B., 2007. Capital Market Integration in the Middle East and North Africa. *Emerging Markets Finance and Trade*, 43(3), pp.34-57.

- Lee, T. and Tse, Y., 1996. Cointegration Tests with Conditional Heteroskedasticity. *Journal of Econometrics*, 73(2), pp.401-410.

- Maddala, G. and Kim, I., 1999. *Unit Roots, Cointegration, And Structural Change*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

- Masih, A. and Masih, R., 2002. Propagative Causal Price Transmission among International Stock Markets: Evidence from the Pre- and Postglobalization Period. *Global Finance Journal*, 13(1), pp.63-91.

- Masih, A. and Masih, R., 1997. A Comparative Analysis of the Propagation of Stock Market Fluctuations in Alternative Models of Dynamic Causal Linkages. *Applied Financial Economics*, 7(1), pp.59-74.

- Paskelian, O. G., Nguyen, C. V., and Kevin, J., 2013. Did Financial Market Integration Really Happen in MENA Region? – An Analysis. *Journal of Economic Cooperation and Development*, 34(1), pp.111-134.

- Perron, P., 1989. The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis. *Econometrica*, 57(6), pp. 1361-1401.

- Phillips, P. and Perron, P., 1988. Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika*, 75(2), pp.335-346.

- Richards, A., 1995. Comovements in National Stock Market Returns: Evidence of Predictability, But not Cointegration. *Journal of Monetary Economics*, 36(3), pp.631-654.

- Schwert, G., 1989. Tests for Unit Roots: A Monte Carlo Investigation. *Journal of Business & Economic Statistics*, 7(2), pp.147-159.

- Sen, A., 2003. On Unit-Root Tests When the Alternative Is a Trend-Break Stationary Process. *Journal of Business & Economic Statistics*, 21(1), pp.174-184.

- Stengos, T. and Panas, E., 1992. Testing the Efficiency of the Athens Stock Exchange: Some Results from the Banking Sector. *Empirical Economics*, 17(2), pp.239-252.

- Stock, J., 1994. Unit Roots, Structural Breaks and Trends. In: R. Engle and D. McFadden, ed., *Handbook of Econometrics, Volume IV*. Elsevier Science, pp.2739–2841.

- Stock, J. and Watson, M., 2015. *Introduction To Econometrics*. 3rd ed. Harlow: Pearson Education Limited.

- Tabak, B. and Lima, E., 2003. Causality and Cointegration in Stock Markets: The Case of Latin America. *Brazilian journal of Business Economics*, 3(2).

- Taylor, M. and Tonks, I., 1989. The Internationalisation of Stock Markets and the Abolition of U.K. Exchange Control. *The Review of Eco-*

nomics and Statistics, 71(2), pp. 332-336.

- Wang, Z., Yang, J. and Bessler, D., 2003. Financial Crisis and African Stock Market Integration. *Applied Economics Letters*, 10(9), pp.527-533.

- Yang, J., Kolari, J. and Min, I., 2003. Stock Market Integration and FinancialCrises: The Case of Asia. *Applied Financial Economics*, 13(7), pp.477-486.

- Zivot, E. and Andrews, D., 1992. Further Evidence on the Great Crash, the Oil-Price Shock, and the Unit-Root Hypothesis. *Journal of Business & Economic Statistics*, 10(3), pp.251-270.

- Zivot, E. and Wang, J., 2006. *Modeling Financial Time Series With S-Plus®*. 2nd ed. Springer.

ABSTRACTS

Determinants of Inflation In Libyan Economy.

Dr. Ahmed A. Alhota
Economics Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

The main purpose of this papar is to investigate the short and the long run determinants of inflation in Libyan economy for the period (1980 - 2010) by using a Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) technique. The consumer price index (CPI) has been utilized as an independent variable, and The gross domestic product (GDP), the budget deficit (BD), The Exchange Rate (EXC), the oil price (OP), and the foreign prices (FP), as dependent variables.

The empirical results confirm the existence of co-integration relationship among the above variables. All these variables have significant effects on the inflation in the long run. The results reveal that inflation is positively influenced by all variables mentioned above except gross domestic product.

in the short run, ECM showed that all variable have significant impact except the exchange rate variable. In addition the sign of ECM was negative and statistically significant, which support the existence of co-integration relationship between the dependent and the independent variables, whereas the coefficient of ECM shows that the speed of adjustment is very high.

The Impact of the Unifying Curricula, Examination and Assessment System on the Academic Performance of the Second Intermediate Accounting Students in the Accounting Dept., at The University of Benghazi.

Dr. Ali A. Zagoub
Saleh A. Belkheir
Accounting Dept., Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This study aimed to examine and evaluate the effect of the system of unifying curricula and examinations for the courses of accounting principles (1), principles of accounting (2), and intermediate accounting (1) on academic performance as measured by the results of students enrolled in intermediate accounting (2) in the Faculty of Economics at the University of Benghazi in Libya. The data were collected through the results of students enrolled in the intermediate accounting course (231) in the basic accounting courses in the spring semester of 2019. after analyzing the data using appropriate statistical methods, the study concluded that there is a positive effect of significant significance for the system of unifying curricula and examinations in basic accounting courses (accounting principles (1), accounting principles (2), and intermediate accounting (1)) on academic performance measured by the results of students enrolled in intermediate accounting (2) in the Faculty of Economics at the University of Benghazi. Therefore, this study recommended the need to continue applying this system in the accounting department and other departments of the Faculty of Economics and other colleges. This result provides insight into the importance of applying the system of unifying curricula and examinations and evaluation to enhance students' performance in accounting basic and advanced courses, which leads to an improvement in the general academic performance of the department's graduates. The results of this study also provide academic researchers with a useful basis for future studies related to the subject of this study, as these results are expected to serve as a basis for

future studies in this field of research by re-examining the impact of various factors on studentts' performance in accountting courses at the overall academic level.

The Extent of Awareness of Credit Decisions' Makers in Libyan Commercial Banks about the Role of Financial Indicators Derived from the Cash Flow Statement.

Shaaban M. EL Jhani
Finance and Banking Dept., Faculty of Economics - University of Benghazi.

Abstract:

The aim of the research is to identify the extent of awareness of credit decisions' makers in Libyan commercial banks about the role of financial indicators derived from the cash flow statement. To achieve the goal of the research, one main hypothesis was formulated with three sub-hypotheses, which was testes on three commercial banks. Also, a modern scientific approach has been used, which is based on both inductive and deductive methods approach. The research found that decisions' makers in Libyan commercial banks were not aware of the role of financial indicators derived from the cash flow statement. Based on the findings, the research recommended that: The necessity of increasing the ability of credit officers to analyze accounting information and for companies to increase the degree of disclosure of accounting information published in the statement of cash flows. In addition, pay attention to financial indicators derived from the cash flow statement when granting bank credit, and the need to direct their attention towards the importance of those indicators and their implications for the credit decision.

Key words: Financial Indicators, Cash Flow Statement, Credit Decision.

Implementing Accreditation Criteria of Undergraduate Academic Programmes Point of Views of Quality Departments' Staff at the University of Benghazi.

Dr. Abdelsalam M. A. Saad
Salma M. Al Masrite
Hanan M. Bazina
Public Administration Dept., Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract:

This paper aims to identify to what extent does University of Benghazi implement the criteria of undergraduate academic programmes from the point of views of quality departments' staff at the university in terms of several aspects (i.e., education program, teaching staff, education support service, student affairs, utility, quality assurance and continues improvement). Adopting the quantitative method and using the questionnaire distributed to 30 heads of quality departments. The findings reveal that the implementing accreditation criteria are at medium level. The highest level of standards of programmes accreditation implementation is on the education support service and utility; followed by a teaching staff, student affairs, quality assurance and continues improvement. Regarding the education programme, it was at a low level. Some recommendations are presented; University of Benghazi should motivate the implementing of programme accreditation standards at all faculties and improve the academic programmes to satisfy the requireements of the labour market.

Keywords:

Accreditation Criteria, Undergraduate Academic, Quality Departments, University of Benghazi, Libya.